



آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة المرحلة 2

إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية

SRMI Sustainable Renewables
Risk Mitigation Initiative

يرجى الملاحظة أن النسخة الإنكليزية من إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية لمبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة هي التي تسود على النسخ الأخرى المترجمة في حالة الشك في فهمها.

المحتوى

1. مقدمة 4
2. سياق الآلية 5
 - 2.1 شرح الأسباب 5
 - 2.2 أهداف الآلية 6
 - 2.3 نظرة عامة على الآلية 6
 - 2.4 مقارنة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية 7
3. مقارنة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في إطار الآلية 9
 - 3.1 المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة 9
 - 3.2 المعايير البيئية والاجتماعية 9
 - 3.3 المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة وآثار المشاريع والتخفيف 11
 - 3.3.1 المعيار البيئي والاجتماعي 1 12
 - 3.3.2 المعيار البيئي والاجتماعي 2 12
 - 3.3.3 المعيار البيئي والاجتماعي 3 12
 - 3.3.4 المعيار البيئي والاجتماعي 4 13
 - 3.3.5 المعيار البيئي والاجتماعي 5 13
 - 3.3.6 المعيار البيئي والاجتماعي 6 13
 - 3.3.7 المعيار البيئي والاجتماعي 7 13
 - 3.3.8 المعيار البيئي والاجتماعي 8 14
 - 3.3.9 المعيار البيئي والاجتماعي 9 14
 - 3.3.10 المعيار البيئي والاجتماعي 10 14
4. إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية أثناء إعداد المشروع وتنفيذه 15
 - 4.1 إعداد المشروع 15
 - 4.2 تنفيذ المشروع 16

- 17 5. الإفصاح عن المعلومات وأصحاب المصلحة والتعويض عن المظالم
- 17 5.1 مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات
- 18 5.2 آليات معالجة المظالم البيئية والاجتماعية
- 20 الملحق 1: النموذج الإرشادي لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي
- 29 الملحق 2: قائمة مراجعة خطة مشاركة أصحاب المصلحة
- 30 الملحق 3: النموذج الإرشادي لخطة مشاركة أصحاب المصلحة
- الملحق 4: التقييم البيئي والاجتماعي والخطوط الإرشادية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي
39 وخطة الإدارة البيئية
- 45 الملحق 5: الإطار الإرشادي لسياسة إعادة التوطين
- 52 الملحق 6: الخطوط العريضة الإرشادية لخطة عمل إعادة التوطين
- 55 الملحق 7: الإطار الإرشادي لتخطيط السكان الأصليين
- 61 الملحق 8: موجز إرشادي لخطة السكان الأصليين
- 63 الملحق 9: الإجراءات الإرشادية لإدارة العمل
- 67 الملحق 10: النوع الاجتماعي

1. المقدمة

تصف هذه الوثيقة إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESSF) الذي سيتم اتباعه في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة (SRMI) (المرحلة 2). كما تصف المعايير والعمليات والأدوات التي تعتبر أساس مقارنة الإدارة البيئية والاجتماعية للآلية.

وتتضمن أيضًا نماذج إرشادية ومخططات عامة للوثائق البيئية والاجتماعية المحتملة التي قد تكون مطلوبة للمشاريع المقترحة في إطار هذه الآلية.

تصف وثيقة إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESSF) أيضًا الخطوات الرئيسية التي يجب أن يتخذها المقترضون لإدارة المسائل البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشاريع لتلبية معايير البنك الدولي البيئية والاجتماعية (ESSs)، كما هو معروض طبقًا للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

سيتم تطبيق إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية الحالي كجزء من الآلية على جميع المشاريع المدرجة في الآلية. وتقع هذه المشاريع في إثيوبيا وغينيا بيساو وإندونيسيا وقرغيزستان ومنغوليا وجزر السيشل والصومال وطاجيكستان وتونس و الفيتنام.

2. سياق الآلية

2.1 شرح الأسباب

في حين ترتفع نسبة توليد الطاقة المتجددة (RE) سنوياً، إلا أنها تظل نسبة صغيرة من إجمالي إنتاج الكهرباء على مستوى العالم وبعيدة عن الأهداف المطلوبة لتحقيق أهداف اتفاقية باريس. ارتفعت نسبة الكهرباء المولدة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية - تسمى معاً الطاقة المتجددة المتغيرة (VRE) والكتلة الحيوية وتحويل النفايات إلى طاقة والطاقة الحرارية الأرضية والبحرية والطاقة المائية الصغيرة من 6 في المائة سنة 2010 إلى 12.9 في المائة سنة 2018. يعتبر انتشار الطاقة الشمسية الكبيرة وطاقة الرياح ضرورياً للوصول ولأمن الطاقة والبقاء دون سيناريو اتفاقية باريس لتغير المناخ لثنائي أكسيد الكربون. ووفقاً لسيناريو التنمية المستدامة للوكالة الدولية للطاقة (توقعات الطاقة العالمية 2018)، ينبغي تركيب 950 قيقاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية و 580 قيقاوات من الرياح بحلول سنة 2025 في البلدان النامية. وهي تمثل 690 قيقاواط من الطاقة الشمسية و 330 قيقاواط من طاقة الرياح من المستوى الحالي.

تكشف القدرة المركبة المحدودة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح ذات التكلفة التنافسية في البلدان النامية عن عراقيل تنظيمية وهيكلية وتقنية مهمة. و القيود الرئيسية التي تم تحديدها هي (1) القدرة المحدودة لتخطيط التوليد والنقل، (2) الإطار التنظيمي غير الملائم الذي يعيق تعبئة الاستثمارات الخاصة المستدامة، (3) قدرة الصفقات المحدودة لاختيار منتجي الطاقة المستقلين (IPPs)، (4) محدودية الجدوى المالية للمشتريين و (v) تحديات تكامل شبكة الطاقة المتجددة المتغيرة بسبب الشبكات الضعيفة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء.

طور البنك الدولي مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة من خلال برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة (ESMAP)، لمواجهة هذه التحديات واقتراح دعم مالي وتقني شامل للبلدان. تم إطلاق المبادرة سنة 2018 خلال مؤتمر الأطراف الرابع والعشرين تحت قيادة البنك الدولي بالشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتحالف الدولي للطاقة الشمسية - المعروف سابقاً باسم مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقة الشمسية التي تهدف إلى دعم البلدان في تطوير وتنفيذ برامج الطاقة المتجددة المستدامة التي ستجذب الاستثمارات الخاصة وبالتالي ستخفف من الاعتماد على المالية العمومية و تضاعف الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للبلدان (بما في ذلك من منظور تمكين المرأة).

في ظل جائحة كوفيد 19، يمكن لنهج مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة الفريد والمتكامل والقابل للاستنساخ دعم البلدان لإطلاق حافز اقتصادي أخضر من خلال الاستثمارات العمومية المستهدفة من أجل الاستفاد من استثمارات القطاع الخاص على نطاق واسع. تهدف مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة إلى تقديم تمويل التنمية والمناخ لـ (1) تقديم المساعدة الفنية لمساعدة البلدان على تطوير أهداف الطاقة

المتجددة المتغيرة القائمة على الأدلة وتنفيذ برنامج مستدام للطاقة المتجددة، والحفاظ على صفقات قوية مع مستشاري المعاملات ؛ (2) الاستثمارات العمومية الهامة لتمكين تكامل الطاقة المتجددة المتغيرة، وتمويل البنية التحتية للطاقة الشمسية / طاقة الرياح ، وزيادة النفاذ إلى الكهرباء ؛ و (3) أدوات تخفيف المخاطر لتغطية المخاطر المتبقية التي يتصورها مستثمرو القطاع الخاص. وهناك حاجة إلى هذا الدعم المالي لتطوير الطاقة المتجددة أكثر من أي وقت مضى في الوضع الراهن جنباً إلى جنب مع إجراءات الدعم الاقتصادي الحكومي لمنح الوظائف قصيرة الأجل ، والتحويلات النقدية المباشرة للمواطنين أو دعم السيولة المستهدف للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

تهدف آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة إلى تقديم الدعم الفني والمالي لعشر دول ، وهي إثيوبيا وغينيا بيساو واندونيسيا وغير غيزستان ومنغوليا وجزر السيشيل والصومال وطاجيكستان وتونس وفيتنام. إذا كانت هذه البلدان تمثل 5 في المائة فقط من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية (GHG) سنة 2017، في ظل سيناريو العمل كالمعتاد (BAU) ، فإنها ستضاعف انبعاثاتها بمعدل ثلاثة أضعاف بين سنتي 2017 و 2030. و بفضل الدعم الدولي ، تلتزم الدول العشرة بالمساهمة في الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة مع التركيز بشكل خاص على قطاع الطاقة الذي يعد القطاع الرئيسي المساهم. ومع ذلك، فقد أعطت الدول الآن الأولوية للاستجابة الفورية للطوارئ لإدارة جائحة كوفيد 19 الحالية. تظل مسألة كيفية تصميم الانتعاش الاقتصادي أمراً شديداً الأهمية في تشكيل المسارات طويلة الأمد للانبعاثات وتحديد ما إذا كان يمكن تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً (NDC). إذا لم تطرح الحكومات استراتيجيات وسياسات تنموية منخفضة الكربون استجابة للأزمة الاقتصادية القادمة، فقد تنتعش الانبعاثات بل وتتجاوز المستويات المتوقعة مسبقاً بحلول سنة 2030، على الرغم من انخفاض النمو الاقتصادي في الفترة حتى سنة 2030.

لذلك، من الأهمية بمكان في هذا السياق دعم صانعي السياسات في تطوير تدخلات تحفيزية خضراء بتمويل تحفيزي ميسر للمناخ ودعم استراتيجيات متوسطة الأمد.

2.2 أهداف الآلية

تهدف آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة لـ:

- i. معالجة نقص مشاريع الطاقة المتجددة المستدامة والقابلة للتمويل في البلدان النامية لتحقيق مسارات تنموية منخفضة الانبعاثات؛
 - ii. تطوير الطاقة المتجددة كجزء من حزمة التحفيز الأخضر للبلدان المستهدفة لتقديم الدعم الأساسي في الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد 19.
- ستعتمد برامج الطاقة المتجددة لآلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة على الدروس المستفادة من نجاحات وإخفاقات سياسات الكهرباء الوطنية وعمليات اختيار منتجي الطاقة المستقلين (IPP) في البلدان النامية.

2.3 نظرة شاملة للآلية

يمكن تصنيف العوائق الرئيسية التي تم تحديدها والتي يجب معالجتها للاستفادة من الاستثمارات الخاصة في صنفين رئيسيين: (1) المخاطر التي تحدث خلال مرحلة التطوير، أي قبل البناء والتشغيل؛ و (2) تلك التي تنشأ بمجرد بدء تشغيل المشروع. يتم دمج كلا الصنفين من المخاطر في منتجي الطاقة المستقلين وتكلفة رأس المال المقرضين. وقد تفاقمت هذه المخاطر في ظل الأزمة الحالية، وسيتعين تقديم دعم شامل للمخاطر لزيادة الاستثمارات الخاصة.

ولمواجهة هذه المخاطر، ستدعم آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة الأنشطة التي تندرج في إطار ثلاثة مكونات، وهي:

أ. المكون 1: المساعدة الفنية - تركز على دعم التخطيط الشامل والمتكامل لتطوير خطط توليد أقل تكلفة جنباً إلى جنب مع تحليل تكامل الطاقة المتجددة المتغيرة والدعم القانوني والمالي والصفقات مع المساعدة الاستشارية في المعاملات لاختيار منتجي الطاقة المستقلين في ظل العروض التنافسية والدعم الفني والاقتصادي والاجتماعي للإعداد لمجمعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للمناقصات المستقبلية؛

ب. المكون 2: الاستثمارات العمومية - يركز على الاستثمارات العمومية في البنية التحتية المشتركة لمجمعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، و تطوير شبكة تكامل الطاقة الشمسية المتغيرة (بما في ذلك تخزين البطاريات المملوكة عمومياً)، ومرونة الشبكة لتغير المناخ والربط بالشبكة الكهربائية لزيادة مرونة السكان؛ و

ج. المكون 3: آليات التخفيف من المخاطر - يركز على توفير آليات تخفيف المخاطر للمستثمرين من القطاع الخاص لحلول الطاقة المتجددة / التخزين المتصلة بالشبكة وخارج الشبكة.

يركز مكون المساعدة الفنية على مخاطر البلد/ المستوى الكلي بالنظر إلى وضع أهداف مستدامة للطاقة المتجددة لتقليل مخاطر التخطيط وتوفير أهداف تعتمد على الأدلة لمسارات منخفضة الانبعاثات، وتقليل مخاطر الصفقات من خلال اختيار قوي وشفاف لمستخدمي الطاقة المتجددة ومن خلال زيادة القدرة الداخلية للحكومة، وتقليل المخاطر النامية على منتجي الطاقة المستقلين من خلال توفير الأراضي والتصاريح من خلال مخططات مركبات الطاقة الشمسية والرياح. يركز عنصر الاستثمار العمومي على مخاطر الشبكة والبنية التحتية، حيث يبحث في ضمان الحد الأدنى من التقليل والمخاطر على استقرار الشبكة بسبب الاختراق العالي للطاقة المتجددة المتغيرة، وزيادة مرونة الشبكة لتأثيرات تغير المناخ، وتمويل البنية التحتية العمومية الضرورية لمنتجي الطاقة المستقلين وتوفير النفاذ إلى الكهرباء للسكان الذين يشكون الهشاشة. يركز مكون أداة تخفيف المخاطر على المخاطر

المتبقية لمستثمري القطاع الخاص الذين يتطلعون إلى ضمان الاستفادة المستدامة من الاستثمارات الخاصة في مشاريع الطاقة المتجددة المتصلة بالشبكة وخارج الشبكة. النتائج الرئيسية المتوقعة في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة هي:

أ. خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بفضل زيادة الاستثمارات في قدرة الطاقة المتجددة المتغيرة من خلال الاستثمارات الخاصة في المشاريع المتصلة بالشبكة وخارج الشبكة، وتمكين تكامل الطاقة المتجددة المتغيرة،

ب. الاستفادة من الاستثمارات الخاصة لتخفيف العبء على المالية العمومية،

ج. تحسين مرونة الشبكة وكذلك مرونة المجتمعات المحلية حول المشاريع، و

د. تعزيز القدرات المؤسسية والتنظيمية.

الهدف الرئيسي للآلية هو دعم البلدان للتحويل إلى مسارات منخفضة الانبعاثات وضمان نفاذ سكانها إلى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة.

2.4 مقارنة إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية

الغاية من مقارنة إدارة مخاطر إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية لمبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة:

- تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لكل مشروع مقترح.
- اقتراح الاجراءات المناسبة لتجنب وتقليل و / أو تعويض هذه المخاطر وآثارها؛
- مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات خلال مرحلة تنفيذ العملية.
- استمرار مشاركة أصحاب المصلحة طوال مرحلة المشروع؛
- توفير لإدارة الأحداث غير المتوقعة و؛
- تحسين جودة المشاريع والأداء البيئي والاجتماعي للنظراء.

سيتم تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة وإدارتها وفقاً للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF). و وفقاً للإطار البيئي والاجتماعي (ESF) ، سيوافق البنك على خطة الالتزام البيئية والاجتماعية (ESCP) مع المقترض لكل مشروع مقترح في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة. ستحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي التدابير والإجراءات المادية المطلوبة للمشروع للوفاء بالمعايير البيئية والاجتماعية (ESSs) على امتداد إطار زمني محدد، بما في ذلك الخطط البيئية والاجتماعية المحددة أو الأدوات الأخرى التي سيتم تطويرها للمشروع. ستشمل الاتفاقية القانونية لكل مشروع التزامات المقترض بتنفيذ التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي

والاجتماعي، بما في ذلك التزامات المقاولين والمناولين التي يجب أن تنعكس في وثائق الصفقات والعقود.

سيقدم البنك دعم تنفيذ المشروع للمقترض لتنفيذ التدابير والإجراءات المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وفقاً للأطر الزمنية المحددة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، ومراجعة حالة تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) كجزء من مراقبة المشروع وإعداد التقارير. سيتم الكشف عن مسودة خطة الالتزام البيئي والاجتماعي في أقرب وقت ممكن، وقبل تقييم كل مشروع.

ستدرج خطة الالتزام البيئي والاجتماعي أيضاً عملية تسمح بالإدارة التكميلية لتغييرات المشروع المقترحة أو الظروف غير المتوقعة. ستحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي كيفية إدارة هذه التغييرات أو الظروف والإبلاغ عنها، وكيف سيتم إجراء أي تغييرات ضرورية على خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وأدوات الإدارة التي يستخدمها المقترض.

وبشكل مماثل، سيطلب من المقترض تطوير خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) كجزء من المشروع.

1. مقارنة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في إطار الآلية

1.1 الآثار و المخاطر البيئية و الاجتماعية المحتملة

تماشياً مع الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي، فإن المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي ستؤخذ في الاعتبار عند إجراء العناية الواجبة في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة ستكون خاصة بالمشروع وتشمل ما يلي:

أ. المخاطر والآثار البيئية، بما في ذلك ما يلي: (1) المحددة في التوجيهات البيئية والصحية والسلامة لمجموعة البنك الدولي؛ (2) المتعلقة بسلامة المجتمع؛ (3) المتعلقة بتغير المناخ والمخاطر والآثار الأخرى العابرة للحدود أو العالمية؛ (4) تنطوي على أي تهديد مادي لحماية وحفظ وصيانة واستعادة الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي؛ و (5) المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية واستخدام الموارد الطبيعية الحية، مثل مصايد الأسماك والغابات؛ و

ب. المخاطر والآثار الاجتماعية، بما في ذلك: (1) التهديدات للأمن البشري من خلال تصعيد النزاعات الشخصية أو المجتمعية أو بين الدول أو الجريمة أو العنف؛ (2) مخاطر تأثير المشروع بشكل غير مناسب على الأفراد أو المجموعات الذين قد يكونون محرومين أو مستضعفين بسبب ظروفهم الخاصة؛ (3) أي تحيز أو تمييز تجاه الأفراد أو الجماعات في توفير النفاذ إلى موارد التنمية ومزايا المشروع، لا سيما في حالة أولئك الذين قد يكونون محرومين أو مستضعفين؛ (4) الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتعلقة بالاستيلاء غير الطوعي على الأرض أو فرض قيود على استخدام الأراضي؛ (5) المخاطر أو الآثار المرتبطة بملكية الأراضي والموارد الطبيعية واستخدامها، بما في ذلك (حسب الاقتضاء) الآثار المحتملة للمشروع على أنماط استخدام الأراضي المحلية وترتيبات الحيازة، و النفاذ إلى الأراضي وتوافرها، والأمن الغذائي وقيم الأراضي، وأي مخاطر ذات صلة بالصراع أو التنافس على الأرض والموارد الطبيعية؛ (6) التأثيرات على صحة وسلامة ورفاهية العمال والمجتمعات المتضررة بالمشروع؛ (7) المخاطر التي يتعرض لها التراث الثقافي.

3.2 المعايير البيئية والاجتماعية

يصف هذا القسم إطار السياسة الذي سيتم اتباعه في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. تتضمن مجموعة السياسات هذه القوانين والسياسات الوطنية ذات الصلة، فضلاً عن المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي، والتي تشكل جزءاً من الإطار البيئي والاجتماعي. في حالة وجدت فجوات في القوانين والسياسات الوطنية مع الإطار البيئي والاجتماعي، يجب اتباع الإطار البيئي والاجتماعي.

حددت المعايير البيئية والاجتماعية متطلبات المقترضين المتعلقة بتحديد وتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع التي يدعمها البنك من خلال تمويل مشاريع الاستثمار، بما في ذلك المشاريع المقترحة في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة. ويسعى تطبيق هذه المعايير، من خلال التركيز على تحديد وإدارة

المخاطر البيئية والاجتماعية، إلى دعم المقترضين في هدفهم المتمثل في الحد من الفقر وزيادة الرخاء بطريقة مستدامة لصالح البيئة ومواطنيهم. المعايير: (أ) دعم المقترضين في تحقيق الممارسات الدولية الجيدة المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية ؛ (ب) مساعدة المقترضين في الوفاء بالتزاماتهم البيئية والاجتماعية الوطنية والدولية ؛ (ج) تعزيز عدم التمييز والشفافية والمشاركة والمساءلة والحوكمة ؛ (د) تعزيز نتائج التنمية المستدامة للمشاريع من خلال المشاركة المستمرة لأصحاب المصلحة. يتم تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية على كل من الاستثمار المادي والمساعدة الفنية.

تحدد المعايير البيئية والاجتماعية العشرة المعايير المطبقة للمشاريع المقترحة في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة خلال دورة حياة المشروع، على النحو التالي:

أ. **المعيار البيئي والاجتماعي 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.** يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 1 مسؤوليات المقترض لتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بكل مرحلة من مراحل المشروع الذي يدعمه البنك من خلال تمويل مشروع الاستثمار، من أجل تحقيق النتائج البيئية والاجتماعية المتوافقة مع المعايير البيئية والاجتماعية.

ب. **المعيار البيئي والاجتماعي 2: العمل وظروف العمل.** يقر المعيار البيئي والاجتماعي 2 بأهمية خلق فرص العمل وتوليد الدخل في السعي للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. يمكن للمقترضين تعزيز العلاقات السليمة بين العمال والإدارة وتعزيز الفوائد التنموية للمشروع من خلال معاملة العاملين في المشروع بإنصاف وتوفير ظروف عمل آمنة وصحية.

ج. **المعيار البيئي والاجتماعي 3: كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته.** يقر المعيار البيئي والاجتماعي 3 بأن النشاط الاقتصادي والتوسع الحضري غالباً ما يولدان تلوثاً للهواء والماء والأرض، ويستهلكان موارد محدودة قد تهدد الناس وخدمات المنظومة البيئية والبيئة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. يهدد التركيز الحالي والمتوقع للغازات الدفيئة في الغلاف الجوي رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. في الوقت نفسه، أصبح استخدام الموارد بكفاءة وفعالية أكبر، ومنع التلوث وتجنب انبعاثات الغازات الدفيئة، وتقنيات وممارسات التخفيف أكثر سهولة ويسهل تحقيقها.

د. **المعيار البيئي والاجتماعي 4: صحة المجتمع وسلامته.** يدرك المعيار البيئي والاجتماعي 4 أن أنشطة المشروع والمعدات والبنية التحتية يمكن أن تزيد من تعرض المجتمع للمخاطر والآثار. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه المجتمعات التي تتعرض بالفعل لتأثيرات تغير المناخ تسارعاً أو تكثيفاً للآثار بسبب أنشطة المشروع.

هـ. المعيار البيئي والاجتماعي 5: حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي. يقر المعيار البيئي والاجتماعي 5 بأن حيازة الأراضي ذات الصلة بالمشروع والقيود المفروضة على استخدام الأراضي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على المجتمعات والأفراد. قد يؤدي الاستحواذ على الأراضي المرتبطة بالمشروع أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي إلى النزوح المادي (إعادة التوطين ، أو فقدان الأراضي السكنية أو فقدان المأوى) ، أو النزوح الاقتصادي (فقدان الأرض أو الممتلكات أو النفاذ إلى الممتلكات، مما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو وسائل أخرى لطرق العيش) ، أو كليهما. يشير مصطلح "إعادة التوطين غير الطوعي" إلى هذه الآثار. تعتبر إعادة التوطين غير طوعية عندما لا يكون للأشخاص أو المجتمعات المتضررة الحق في رفض حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي التي تؤدي إلى النزوح.

و. المعيار البيئي والاجتماعي 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية. يقر المعيار البيئي والاجتماعي 6 بأن حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه وإدارة الموارد الطبيعية الحية بشكل مستدام أمر أساسي للتنمية المستدامة. يُعرّف التنوع البيولوجي بأنه التباين بين الكائنات الحية من جميع المصادر بما في ذلك ، و علاوة على ذلك ، المنظومات الإيكولوجية البرية والبحرية والمائية الأخرى والمجمّعات الإيكولوجية التي تشكل جزءاً منها ؛ وهذا يشمل التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والمنظومات الإيكولوجية. غالباً ما يدعم التنوع البيولوجي خدمات المنظومة الإيكولوجية التي يقدرها الإنسان. لذلك ، يمكن أن تؤثر التأثيرات على التنوع البيولوجي في كثير من الأحيان سلبيًا على تقديم خدمات المنظومة البيئية.

ز. المعيار البيئي والاجتماعي 7 : الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً. ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 7 على مجموعة اجتماعية وثقافية مميزة محددة. تختلف المصطلحات المستخدمة لمثل هذه المجموعات من بلد إلى آخر ، وغالباً ما تعكس الاعتبارات الوطنية. يستخدم المعيار البيئي والاجتماعي 7 مصطلح "الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً" ، مع الاعتراف بإمكانية الإشارة إلى المجموعات المحددة في بلدان مختلفة بمصطلحات مختلفة. مثل هذه المصطلحات تشمل "المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً" ، و "الأقليات العرقية الأصلية" ، و "السكان الأصليين" ، و "قبائل التلال" ، و "المجموعات الضعيفة والمهمشة" ، و "الأقليات القومية" ، و "القبائل المصنفة" ، و "الأمم الأولى" أو "المجموعات القبلية". ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 7 على جميع هذه المجموعات، بشرط أن تستوفي المعايير المنصوص عليها في المعيار البيئي والاجتماعي 7. لأغراض هذا المعيار البيئي والاجتماعي، يشمل مصطلح "الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً" كل هذه المصطلحات البديلة.

ح. المعيار البيئي والاجتماعي 8 : التراث الثقافي. يقر المعيار البيئي والاجتماعي 8 بأن التراث الثقافي يوفر الاستمرارية بأشكال ملموسة وغير ملموسة بين الماضي والحاضر والمستقبل. يتعرف الناس على التراث الثقافي باعتباره انعكاساً وتعبيراً عن قيمهم ومعتقداتهم ومعارفهم وتقاليدهم التي تتطور باستمرار. يعتبر التراث الثقافي، في مظاهره العديدة، مهماً كمصدر للمعلومات العلمية والتاريخية القيمة، وكأصل اقتصادي واجتماعي للتنمية، وكجزء لا يتجزأ من الهوية والممارسة الثقافية للناس. يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 8 التدابير المصممة لحماية التراث الثقافي طوال دورة حياة المشروع.

خ. المعيار البيئي والاجتماعي 9 : الوسطاء الماليون. يقر المعيار البيئي والاجتماعي 9 بأن رأس المال المحلي القوي والأسواق المالية و النفاذ إلى التمويل مهمان للتنمية الاقتصادية والنمو والحد من الفقر. يلتزم البنك بدعم التنمية المستدامة للقطاع المالي وتعزيز دور رأس المال المحلي والأسواق المالية. من غير المتوقع أن يكون المعيار البيئي والاجتماعي 9 مناسباً للمشاريع في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة.

د. المعيار البيئي والاجتماعي 10 : إشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات. يقر المعيار البيئي والاجتماعي 10 بأهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين المقترض وأصحاب المصلحة في المشروع كعنصر أساسي في الممارسة الدولية الجيدة. يمكن أن تؤدي المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة إلى تحسين الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع ، وتعزيز قبول المشروع ، وتقديم مساهمة كبيرة في تصميم وتنفيذ المشروع بنجاح.

يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 1 أهمية: (أ) الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمقترض في معالجة مخاطر وتأثيرات المشروع ؛ (ب) تقييم بيئي واجتماعي متكامل لتحديد مخاطر وآثار المشروع ؛ (ج) المشاركة المجتمعية الفعالة من خلال الكشف عن المعلومات المتعلقة بالمشروع والتشاور وردود الفعل الفعالة ؛ و (د) إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية من قبل المقترض خلال دورة حياة المشروع. يطلب البنك معالجة جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي الذي يتم إجراؤه وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 1.

يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 2-10 التزامات المقترض في تحديد ومعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي قد تتطلب اهتماماً خاصاً. تحدد هذه المعايير أهدافاً ومتطلبات لتجنب وتقليل وتخفيف وتخفيف المخاطر والآثار، وحيثما تظل الآثار المتبقية كبيرة، يتم التعويض عنها.

3.3 المخاطر و الآثار البيئية و الاجتماعية المحتملة

فيما يلي تلخيص للجوانب الرئيسية التي تم النظر فيها من المنظور البيئي والاجتماعي. ومع ذلك، سيكون لكل مشروع في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة تقييمه البيئي والاجتماعي الخاص به أثناء إعداد المشروع. نظراً لأن عدداً قليلاً

من المشاريع يهدف إلى تمويل خطوط 500 كيلو فولت لفتح قيقاواط من الطاقة المتجددة المتغيرة، فإن هذه المشاريع كجزء من الآلية ستكون من الفئة أ بعد تصنيف صندوق المناخ الأخضر ويمكن تصنيفها على أنها عالية أو جوهرية وفقاً لتصنيف الإطار البيئي و الاجتماعي للبنك الدولي.

3.3.1 المعيار البيئي والاجتماعي 1

من المتوقع أن تحقق المشاريع فوائد بيئية مباشرة كبيرة من خلال زيادة انتشار الطاقة المتجددة. إن التحول إلى نسبة مئوية أعلى من الطاقة المتجددة في المزيج الكهربائي له فوائد للبلدان فيما يتعلق بانبعاثات الغازات الدفيئة وتلوث الهواء والماء واستخدام موارد المياه. من المرجح أن تؤدي المشاريع إلى توفير فرص عمل كبيرة ، بما في ذلك مواطن شغل في قطاع البناء ، يليها عدد أقل من من مواطن الشغل طويلة الأجل المرتبطة بأنشطة التشغيل والصيانة. هناك فرص كبيرة لتعزيز تشغيل المرأة (المباشرة وغير المباشرة) من خلال التدريب والحوافز.

إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح، فإن التطوير النهائي للبنية التحتية لمجمعات الطاقة الشمسية / طاقة الرياح، وكذلك بناء وتشغيل محطات الطاقة المتجددة قد يؤدي إلى تحويل محتمل للأراضي (وربما تدهورها) ، وفقدان الموائل ، والاستخدام المفرط للمياه خاصة في المناطق القاحلة، وتصريف النفايات الخطرة في تصنيع الخلايا الشمسية الكهروضوئية وتوربينات الرياح والتخلص من الخلايا الشمسية ، ومخاطر على صحة وسلامة العمال والمجتمع. ومع ذلك، فإن معظم هذه التأثيرات المحتملة منخفضة إلى معتدلة من حيث الحدة / الأهمية ويمكن عكسها ووضعها في الطبيعة، وبالتالي يمكن منعها بسهولة، على سبيل المثال. من خلال مواءمة اختيار الموقع مع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي، وتخفيفها، على سبيل المثال من خلال الممارسة التشغيلية السليمة أثناء التشغيل.

3.3.2 المعيار البيئي والاجتماعي 2

من المتوقع تعبئة عمال المشروع في إطار جميع المشاريع. سيتعين على المقترضين الامتثال لمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 على النحو المحدد في إجراءات إدارة العمل ليتم إعدادهم لكل مشروع. يجب إعداد خطط الصحة والسلامة المهنية وفقاً لتوجيهات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي.

سيكون لتدفق اليد العاملة سلسلة من الآثار، بما في ذلك ظروف العمل والصحة والسلامة والعنف القائم على النوع الاجتماعي والنزاع وغيرها، ليس فقط بين عمال المشروع ولكن أيضاً على المجتمعات المحلية. يجب تقييم هذه المخاطر كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي وإدارتها وفقاً لإجراءات إدارة العمل ووثائق التقييم البيئي والاجتماعي الأخرى. سوف تنعكس جميع الإجراءات ذات الصلة في العروض و الوثائق التعاقدية.

يجب إنشاء آلية مخصصة لمعالجة المظالم لعمال المشروع في إطار كل مشروع. تكون هذه الآلية منفصلة عن آلية معالجة المظالم العامة الخاصة بالمشروع.

3.3.3 المعيار البيئي والاجتماعي 3

ترتبط الآلية المقترحة ارتباطاً وثيقاً بأهداف ومتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 3. ومن ثم ، فإن تقنيات وعمليات كفاءة الطاقة ، والاستثمار في الحفاظ على الطاقة ، وأفضل ممارسات الطاقة المتجددة ، وفوائد التخفيض من الغازات الدفيئة ستعكس في تصميم المشروع والأدوات البيئية والاجتماعية.

سيتم تقييم مخاطر وآثار المصب المتعلقة بندرة المياه المحتملة (مع الأخذ في الاعتبار أيضاً توفر المياه الموسمية وأي آثار تراكمية من خلال الطلبات المتعددة) ، وإطلاق الملوثات ، وتوليد النفايات ، وإدارة مواد التخلص والنفايات الخطرة ، والتأثيرات على المجتمعات ، وكفاءة استخدام الموارد بالنسبة لكل مشروع. ومع ذلك ، فإن معظم هذه التأثيرات المحتملة منخفضة إلى معتدلة من حيث الحدّة / الأهمية ويمكن عكسها ووضعها في الطبيعة ، وبالتالي يمكن تخفيفها بسهولة.

خلال مرحلة بناء مجمّعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، قد تكون هناك بعض الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة ، بما في ذلك تدهور جودة الهواء بسبب الغبار وانبعاثات المحرّكات أثناء أنشطة البناء. تتطلب هذه الآثار تقييمات و إجراءات إدارية مناسبة لاحتوائها. سيتم إعداد خطط إدارة النفايات والتلوث أثناء مرحلتى الإنشاء والتشغيل لتلبية متطلبات هذا المعيار البيئي والاجتماعي.

3.3.4 المعيار البيئي والاجتماعي 4

ستؤخذ متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 4 في الاعتبار عند تنفيذ أنشطة كل مشروع. في حين أن إنشاء وتشغيل محطات الطاقة الشمسية / طاقة الرياح ينطوي على مخاطر مصاحبة لكل من العمليات العادية والحوادث المحتملة، لم تحدث إلى حد الآن أي حوادث خطيرة مثل ما حدث في أشكال أخرى من إنتاج الطاقة (على سبيل المثال في الطاقة الكهرومائية). هناك احتمالية لانبعاثات الضجيج من تشغيل آلات البناء وأنشطة النقل ذات الصلة، وإزعاج المجتمع وما إلى ذلك. تتطلب هذه الآثار إجراءات تقييم وإدارة مناسبة لاحتوائها. سيكون المقاولون مسؤولين عن إعداد خطط إدارة المرور لضمان الحد الأدنى من الاضطرابات أثناء التنفيذ والتشغيل.

يمكن إدارة هذه الآثار وغيرها من الآثار المحتملة على صحة المجتمع والتدخلات المطلوبة وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 4 من خلال خطط قائمة بذاتها أو كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع.

3.3.5 المعيار البيئي والاجتماعي 5

احتياجات الأراضي لمجمعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كبيرة. سيتم تقييم أي قيود محتملة على حيازة الأراضي أو استخدام الأراضي وإدارتها بطريقة تتفق مع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 5 ، من أجل تجنب حيازة الأراضي بتكلفة الاستبدال وتقليلها وتخفيفها والتعويض عنها بناءً على العناية الواجبة والخطط المعدة وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 5.

يتم تقديم مخطط إرشادي لإطار سياسة إعادة التوطين في الملحق 5. سيكون المقترضون مسؤولون عن إعداد أطر سياسات إعادة التوطين الخاصة بالمشروع و / أو خطط عمل إعادة التوطين بما يتماشى مع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 5 بطريقة ومضمون مرضيين للبنك.

3.3.6 المعيار البيئي والاجتماعي 6

قد تؤدي مشاريع الطاقة الشمسية / طاقة الرياح المقترحة ، إذا لم يتم تصميمها وتحديد مواقعها بشكل صحيح ، إلى فقدان أو تدهور أو تجزئة الموائل وغيرها من الآثار السلبية على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الحية. وسوف تولى العناية للتأكد من أن تأثيرات مثل هذه المشاريع على الموائل الطبيعية والمنظومات البيئية الأرضية والمائية والأنواع يتم تقييمها وإدارتها بشكل جيد. ستتضمن جميع المشاريع إجراءات لضمان الامتثال الكامل للمعيار البيئي والاجتماعي 6.

3.3.7 المعيار البيئي والاجتماعي 7

سيقوم البنك بفحص وجود الشعوب الأصلية في مناطق المشروع أو ارتباطهم الجماعي بهذه المناطق والتأكد عليها بالتشاور مع السلطات الوطنية. بمجرد تأكيده، سيتم دمج الاتساق مع أهداف ومتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 7 في تصميم المشروع ووثائق البيئة والأمن الاجتماعي ، بما في ذلك وضع خطة للشعوب الأصلية أو أنواع أخرى من الخطط اعتماداً على البلد وسياق المشروع والموافقة المجانية و المسبقة و المستنيرة في الظروف المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 7.

3.3.8 المعيار البيئي و الاجتماعي 8

سيقوم المشروع بفحص منطقة المشروع وتقييم الآثار المحتملة على التراث الثقافي ، المادي وغير المادي.

سيأخذ اختيار الموقع لكل مشروع بعين الاعتبار التراث الثقافي وسيخضع تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي 8 للمزيد من التقييم في إطار كل مشروع. في حالة عدم وجود تراث ثقافي ظاهر في مواقع الأعمال المدنية، فإن إجراء العثور بالصدفة سيكون جزءاً من الأداة البيئية والاجتماعية.

3.3.9 المعيار البيئي والاجتماعي 9

لا يُتوقع أن تكون المشاريع مشاريع وسطاء ماليين.

3.3.10 المعيار البيئي والاجتماعي 10

يمكن أن يشمل أصحاب المصلحة المجتمعات أو الأفراد المتأثرين بالمشروع وممثلهم الرسميين وغير الرسميين، والسلطات الحكومية الوطنية أو المحلية، والسياسيين، والمنظمات الدينية أو المجتمعية، ومجموعات المجتمع المدني ذات الاهتمام الخاص، والمجتمعات الأكاديمية، والشركات. سيشمل تحديد الأطراف المتضررة بالمشروع (أفراد أو مجموعات) أيضاً أولئك الذين قد يكونون محرومين أو مستضعفين بسبب ظروفهم؛ أي أولئك الذين قد يكونون أكثر عرضة للتأثر سلباً بتأثيرات المشروع و / أو قد يكونون أكثر محدودية من الآخرين في قدرتهم على الاستفادة من فوائد المشروع.

سيتم تطوير خطة التزام أصحاب المصلحة لكل مشروع، لضمان الشفافية والتشاور الهادف مع الأطراف المعنية والمتضررة بالمشروع. سيتم إجراء مشاورات ومشاركة أصحاب المصلحة خلال دورة المشروع. وسيشمل ذلك مناقشات تصميم المشروع وتأثيراته بالإضافة إلى مناقشات أصحاب المصلحة المتعددين حول هذه القضايا أثناء مرحلة الإعداد. ستخضع خطة التزام أصحاب المصلحة جنباً إلى جنب مع الأدوات البيئية والاجتماعية الأخرى، للاستشارة العامة والإفصاح وفقاً لمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 وسيتم التعامل معها كوثيقة حية يتم تحديثها بانتظام حسب الحاجة أثناء تنفيذ المشروع.

4. إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية أثناء إعداد المشروع وتنفيذه

تمر المشاريع العشرة في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة في مراحل مختلفة من عملية تطوير المشروع من التحديد إلى المفهوم. فيما يلي خطوات العناية الواجبة البيئية والاجتماعية الرئيسية الواجب اتخاذها لكل مشروع، وفقاً لسياسة البنك البيئية والاجتماعية وسياسته الخاصة بتمويل مشاريع الاستثمار.

4.1 إعداد المشروع

يُجري البنك العناية البيئية والاجتماعية الواجبة لجميع المشاريع المقترحة للدعم من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية في إطار الآلية، طبقاً لسياساته وإجراءاته. الغرض من العناية البيئية والاجتماعية الواجبة هو مساعدة البنك في تقرير ما إذا كان سيقدم الدعم للمشروع المقترح، وإذا كان الأمر كذلك، اعتماد الطريقة التي سيتم بها معالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية في تقييم وتطوير وتنفيذ المشروع.

ستكون العناية الواجبة البيئية والاجتماعية للبنك موائمة لطبيعة المشروع وحجمه ومنتاسبة مع مستوى المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، مع مراعاة التسلسل الهرمي للتخفيف. ستعمل العناية الواجبة على تقييم ما إذا كان المشروع قادراً على التطوير والتنفيذ وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية.

ستشمل مسؤوليات العناية الواجبة بالبنك، حسب الاقتضاء: (أ) مراجعة المعلومات المقدمة من المقترض فيما يتعلق بالمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع وطلب معلومات إضافية وذات صلة عندما تكون هناك فجوات تمنع البنك من استكمال العناية الواجبة؛ و (ب) تقديم التوجيه لمساعدة المقترض في وضع تدابير مناسبة تتسق مع التسلسل الهرمي للتخفيف لمعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية. يكون المقترض مسؤولاً عن ضمان تقديم جميع المعلومات ذات الصلة إلى البنك حتى يتمكن البنك من الوفاء بمسؤوليته في الاضطلاع بالعناية البيئية والاجتماعية الواجبة وفقاً للإطار البيئي والاجتماعي.

في مرحلة المفهوم، سيقوم البنك بإعداد والإفصاح عن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية، وتوفير معلومات عن نوع ونطاق المشروع المقترح، ومخاطره وآثاره المحتملة، ونوع التقييم البيئي والاجتماعي الذي سيتم إجراؤه ومعلومات عن الإطار الزمني المؤقت لإجراء التقييم. يتضمن ذلك أي معلومات أولية عن هوية أصحاب المصلحة وطبيعة مشاركة أصحاب المصلحة. في مرحلة مفهوم ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية، سيصنف البنك جميع المشاريع في أحد التصنيفات الأربعة للإطار البيئي والاجتماعي:

- عالي،
- جوهري،
- معتدل و
- ضعيف.

عند تحديد تصنيف المخاطر المناسب، سيأخذ البنك في الاعتبار القضايا ذات الصلة، مثل نوع المشروع وموقعه وحساسيته وحجمه وطبيعة وحجم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة؛ وقدرة المقترض والتزامه (بما في ذلك أي كيان آخر مسؤول عن تنفيذ المشروع) لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية بطريقة تتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية. قد تكون مجالات الخطر الأخرى ذات صلة أيضاً بتنفيذ تدابير ونتائج التخفيف البيئية والاجتماعية، اعتماداً على المشروع المحدد والسياق الذي يتم تطويره فيه. ويمكن أن تشمل هذه الاعتبارات القانونية والمؤسسية؛ طبيعة التخفيف والتكنولوجيا المقترحة و هياكل الحكم والتشريعات والاعتبارات المتعلقة بالاستقرار أو النزاع أو الأمن. سيقوم البنك بالإفصاح عن تصنيف المشروع وأسس هذا التصنيف على الموقع الإلكتروني للبنك وفي وثائق المشروع.

سيقوم البنك بمراجعة تصنيف المخاطر المخصص للمشروع على أساس منتظم، بما في ذلك أثناء التنفيذ، وسيغير التصنيف عند الضرورة، لضمان استمرار ملاءمته للمخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع. سيتم الإفصاح عن أي تغيير في التصنيف على موقع البنك.

قبل أن يبدأ البنك في تقييم كل مشروع، سيقوم بإعداد والإفصاح عن ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية لمرحلة التقييم لهذا المشروع وأي مسودة وثائق يفصح عنها المقترض

فيما يتعلق بالتقييم البيئي والاجتماعي للمشروع. تحدد مسودة الوثائق وتدرس، بالتفصيل الكافي، المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية الرئيسية للمشروع. و توفر معلومات دقيقة وذات صلة حول هذه المخاطر والآثار، بما في ذلك ملخص النتائج الرئيسية وتدابير التخفيف المقترحة. عندما يتم تطوير جوانب مسودة الوثائق في مرحلة لاحقة، تتضمن مسودة الوثائق مخططاً لما سيتم القيام به، بما في ذلك أي دراسات أو تقييم يتم استكمالها، وسيتم تسجيل ذلك في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وليقوم المقترض بالتقييم، سيحتاج إلى إعداد وكشف خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة لكل مشروع. ستصف خطة الالتزام البيئي والاجتماعي أدوات الإدارة المختلفة التي سيستخدمها المقترض لتطوير وتنفيذ الإجراءات و الأنشطة المتفق عليها. وستشمل أدوات الإدارة هذه، حسب الاقتضاء، خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وأطر الإدارة البيئية والاجتماعية، والسياسات التشغيلية، والأدلة التشغيلية، وأنظمة الإدارة، والإجراءات، والممارسات، والاستثمارات المالية. ستطبق جميع أدوات الإدارة التسلسل الهرمي للتخفيف ودمج التدابير بحيث يفي المشروع بمتطلبات القوانين واللوائح المعمول بها والمعايير البيئية والاجتماعية وفقاً لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي طوال دورة حياة المشروع. يوجد كلا النموذجين في المرفقات. سيتم أيضاً الكشف عن أي أداة بيئية واجتماعية أخرى، إذا تم إعدادها، قبل التقييم.

4.2 تنفيذ المشروع

سيراقب البنك الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع وفقاً لمتطلبات الاتفاقية القانونية، بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وسيراجع أي مراجعة لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي بما في ذلك التغييرات الناتجة عن التغييرات في تصميم المشروع أو ظروف المشروع. ستتناسب مدى وطريقة مراقبة البنك فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي مع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع. سيراقب البنك المشاريع على أساس مستمر كما هو مطلوب طبقاً لسياسة وإجراءات البنك الخاصة بتمويل مشاريع الاستثمار. سيقدم البنك دعماً للتنفيذ فيما يتعلق بالأداء البيئي والاجتماعي للمشروع، والذي سيتضمن مراجعة تقارير المراقبة الخاصة بالمقترض فيما يتعلق بامتثال المشروع لمتطلبات الاتفاقية القانونية، بما في ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

5. الإفصاح عن المعلومات وأصحاب المصلحة ومعالجة المظالم

5.1 مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

سيتم الكشف عن المعلومات ذات الصلة بلغة وشكل يمكن النفاذ إليهما من قبل المجتمعات المستهدفة والجمهور الأوسع، مع الأخذ في الاعتبار أي احتياجات محددة للمجموعات التي قد تتأثر بشكل مختلف أو غير متناسب بالمشاريع أو المجموعات ذات الاحتياجات المحددة من المعلومات (مثل الإعاقة ومحو الأمية والنوع الاجتماعي والاختلافات في اللغة أو سهولة النفاذ). سيتم الكشف عن معلومات المشروع للسماح لأصحاب المصلحة بفهم مخاطر وتأثيرات المشروع، وتسلية الضوء على المخاطر والآثار المحتملة التي قد تؤثر بشكل غير

متناسب على الفئات الضعيفة والمحرومة، ووصف التدابير المتباينة التي يجب اتخاذها لتجنب وتقليل أو تخفيف الآثار.

يمكن أن يشمل أصحاب المصلحة المجتمعات أو الأفراد المتأثرين بالمشروع وممثليهم الرسميين وغير الرسميين، والسلطات الحكومية الوطنية أو المحلية، والسياسيين، والمنظمات الدينية أو المجتمعية، ومجموعات المجتمع المدني ذات الاهتمام الخاص، والمجتمعات الأكاديمية، والشركات. سيضمن تحديد الأطراف المتضررة بالمشروع (أفراد أو مجموعات) أيضاً أولئك الذين قد يكونون محرومين أو مستضعفين بسبب ظروفهم؛ أي أولئك الذين قد يكونون أكثر عرضة للتأثر سلباً بتأثيرات المشروع و / أو قد يكونون أكثر محدودية من الآخرين في قدرتهم على الاستفادة من فوائد المشروع. من المرجح أيضاً أن يتم استبعاد هذا الفرد أو المجموعة من / أو لعدم القدرة على المشاركة الكاملة في عملية التشاور، وبالتالي قد يتطلب إجراءات محددة و / أو مساعدة للقيام بذلك. من الضروري ضمان المشاركة الواسعة والشاملة للمجتمعات في مناطق المشروع مع التركيز بشكل خاص على النساء اللواتي غالباً ما يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار في البلدان المستهدفة. ستتم هذه المشاركة من خلال مقاربة دقيقة ثقافياً وتستند إلى مشاركة هادفة وموافقة حرة ومسبقة ومستتيرة في حالة حدوث آثار سلبية على الشعوب الأصلية في الظروف المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 7. سيتم تزويد المجتمعات بخيارات لتمكينها من الوصول إلى فوائد المشروع، مع التوعية المستهدفة للفئات الهشة.

سيتم إجراء تحليل كامل لأصحاب المصلحة لكل مشروع. يتم تحديد مستوى التحليل لتحديد أصحاب المصلحة من خلال مستوى المخاطر والآثار المحتملة التي تؤثر عليهم. سيتم إجراء تحليل أصحاب المصلحة لجميع مكونات المشروع.

مجموعات أصحاب المصلحة المتوقع أن تتأثر بمشاريع مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة بناءً على تقييم أولي ستكون كما يلي، وهو التعريف الأوسع لأصحاب المصلحة المعروضين أعلاه:

أ. الأشخاص والمجموعات الاجتماعية والمنظمات التي ستستفيد بشكل مباشر و / أو غير مباشر من المشروع. يشمل هؤلاء المستفيدون المستهدفون: (1) الحرفاء الجدد المحتملين لمشاريع ربط الشبكة و التنوير، بما في ذلك مجتمعات السكان الأصليين، (2) عمال المشروع المحتملين.

ب. تشمل المجتمعات التي يحتمل أن تتأثر سلباً ما يلي: (1) أصحاب الأراضي / المجتمعات المتضررة، (2) مجتمعات السكان الأصليين. عندما تعتمد مشاركة أصحاب المصلحة مع الأفراد والمجتمعات المحلية بشكل كبير على ممثلي المجتمع (رؤساء القرى ورؤساء العشائر والزعماء المجتمعيين والدينيين وممثلي الحكومات المحلية وممثلي المجتمع المدني) ، سيتم بذل الجهود للتحقق من أن هؤلاء الأشخاص يمثلون في الواقع وجهات نظر هؤلاء الأفراد والمجتمعات ، ويقومون بتسهيل عملية الاتصال بطريقة مناسبة.

ج. تشمل المجموعات المهتمة: (1) الوكالات الحكومية المحلية، (2) المنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الإنمائية العاملة في الطاقة المتجددة المتغيرة، (3) المنظمات التي تمثل السكان الأصليين و (4) الشركات الخاصة.

د. تشمل الوكالات والهيئات المنفذة ذات الصلاحيات لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتخذ القرارات بشأن تنفيذ المشروع الفرعي. تشمل هذه المجموعات: (1) وكالة الحكومة المركزية، و (2) الإدارة الوطنية الفرعية. سيتوقف مستوى المشاركة على الأدوار والسلطات الخاصة بكل منها في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.

5.2 آليات معالجة المظالم البيئية والاجتماعية

كجزء من خطة مشاركة أصحاب المصلحة على مستوى المشروع لكل مشروع مقترح في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة، يجب إعداد وتنفيذ آلية لمعالجة المظالم من قبل كل وكالة منفذة لتلقي وتسهيل إيجاد حلول لمخاوف وشكاوى المجتمعات المتضررة بالمشروع بالإضافة إلى أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً الذين قد يتأثرون أو لديهم مصلحة في المشروع، فيما يتعلق بأنشطة المشروع. تهدف آلية معالجة المظالم بشكل عام لـ (أ) تعزيز المساءلة أمام المستفيدين، و (ب) توفير وسيلة لأصحاب المصلحة في المشروع لتقديم ملاحظاتهم و / أو التعبير عن الشكاوى المتعلقة بأنشطة المشروع. تهدف آلية معالجة المظالم إلى أن تكون بمثابة آلية يمكن النفاذ إليها وموثوق بها تتيح تحديد المشكلات ومعالجتها بطريقة منسقة وفي الوقت المناسب، وستستخدم آليات التظلم الرسمية أو غير الرسمية القائمة. لا تقتصر الآلية على تلقي الشكاوى وتسجيلها فحسب، بل تتمثل أيضاً في حل وإبلاغ المشتكين بحالة التسوية لضمان الشفافية والمساءلة.

قد تتضمن آلية معالجة المظالم ما يلي:

أ. الطرق المختلفة التي يمكن للمستخدمين من خلالها تقديم شكاواهم ، والتي قد تشمل الإرسال شخصياً أو عبر الهاتف أو رسالة نصية أو بريد عادي أو بريد إلكتروني أو عبر موقع واب ، وما إلى ذلك ؛

ب. سجل يتم فيه تسجيل المظالم كتابياً والاحتفاظ بها كقاعدة بيانات؛

ج. الإجراءات المعلن عنها علناً، والتي تحدد طول الفترة الزمنية التي يمكن للمستخدمين توقع انتظارها للإقرار بشكاواهم والاستجابة لها وحلها؛

د. الشفافية بشأن إجراءات التظلم وهيكل الإدارة وصناع القرار؛

هـ. عملية استئناف يمكن إحالة المظالم غير المستوفاة إليها عندما لا يتم التوصل إلى حل للتظلم.

و. سيتم توفير الوساطة كخيار حين يكون المستخدمون غير راضين عن القرار المقترح.

5.3 مصالح البنك الدولي لمعالجة المظالم

يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبًا بمشروع يدعمه البنك الدولي (بما في ذلك أي مشروع محتمل في إطار آلية مبادرة التخفيف من مخاطر الطاقات المتجددة المستدامة) تقديم شكاوى إلى آليات معالجة المظالم الحالية على مستوى المشروع أو خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي. تضمن آلية معالجة المظالم مراجعة الشكاوى المستلمة على الفور من أجل معالجة المخاوف المتعلقة بالمشروع. و يمكن للمجتمعات والأفراد المتأثرين بالمشروع تقديم شكاوهم إلى لجنة التفقد المستقلة التابعة للبنك الدولي والتي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث أو يمكن أن يحدث نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. يمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد إبلاغ البنك الدولي بالمخاوف مباشرة، وإعطاء إدارة البنك فرصة للرد. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى مصلحة معالجة المظالم للشركات التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة

<http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/griquisite-redress-service>. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى لجنة التفقد التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة www.inspectionpanel.org

الملحق 1: النموذج الإرشادي لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي

[اسم المقترض / هيئة تنفيذ المشروع]

[اسم المشروع ورقمه]

[مسودة / تفاوضية / منقحة]

خطة الالتزام البيئي والاجتماعي

[التاريخ]

1. [اسم المقترض] [سينفذ] [ينفذ] مشروع [الاسم] (المشروع) ، بمشاركة الوزارات / الوكالات / الوحدات التالية: [الاسم] [أضف الوزارات / الوكالات / الوحدات الأخرى المعنية]. [وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية] (المشار إليها فيما يلي بـ [البنك / المؤسسة] [على تقديم] [يقدم] التمويل للمشروع.
2. سيقوم [اسم المقترض] بتنفيذ الإجراءات و الأنشطة المادية بحيث يتم تنفيذ المشروع وفقاً للمعايير البيئية والاجتماعية. تحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه التدابير والإجراءات المادية ، وأي وثائق أو خطط محددة ، بالإضافة إلى توقيت كل منها.
3. سيلتزم [اسم المقترض] أيضاً بأحكام أي وثائق أخرى تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة مطلوبة بموجب الإطار البيئي والاجتماعي والمشار إليها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه ، مثل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطط إجراءات إعادة التوطين، وخطط الشعوب الأصلية وخطط إشراك أصحاب المصلحة والجدول الزمنية المحددة في الوثائق البيئية والاجتماعية.
4. [اسم المقترض] مسؤول عن الامتثال لجميع متطلبات خطة الالتزام البيئي والاجتماعي حتى عندما يتم تنفيذ تدابير وإجراءات محددة من قبل الوزارة أو الوكالة أو الوحدة المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه.
5. ستتم مراقبة تنفيذ التدابير والإجراءات المادية المنصوص عليها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وإبلاغ [البنك / المؤسسة] بواسطة [اسم المقترض] وفقاً لما تتطلبه خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وشروط الاتفاقية القانونية ، و [البنك / المؤسسة] سيرصد و يقيم التقدم المحرز والانتهاج من التدابير والإجراءات الجوهرية خلال تنفيذ المشروع.
6. وفقاً لما اتفق عليه [البنك / المؤسسة] و [اسم المقترض] ، يمكن مراجعة خطة الالتزام البيئي والاجتماعي هذه من وقت لآخر أثناء تنفيذ المشروع ، لتعكس الإدارة التكيفية لتغييرات المشروع والظروف غير المتوقعة أو استجابةً لتقييم أداء المشروع الذي تم إجراؤه بموجب خطة الالتزام البيئي والاجتماعي نفسها. في مثل هذه الظروف ، سيوافق [اسم المقترض / أو المفوض (المفوضون)] على التغييرات مع [البنك / المؤسسة] وستحدّث خطة

الالتزام البيئي والاجتماعي لتعكس هذه التغييرات. سيتم توثيق الاتفاق على التغييرات من خلال تبادل الرسائل الموقعة بين [البنك / المؤسسة] و [اسم المقترض / أو المفوض (المفوضين)]. سيكشف [اسم المقترض / أو المفوض (المفوضون)] على الفور عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

7. عندما تؤدي تغييرات المشروع أو الظروف غير المتوقعة أو أداء المشروع إلى تغييرات في المخاطر والآثار أثناء تنفيذ المشروع ، يجب على [اسم المقترض] توفير أموال إضافية ، إذا لزم الأمر ، لتنفيذ الإجراءات والتدابير لمعالجة هذه المخاطر والآثار ، والتي قد تشمل [تحديد المخاطر والآثار ذات الصلة بالمشروع ، مثل الآثار البيئية والصحية والسلامة ، وتدفق العمالة ، والعنف القائم على النوع الاجتماعي].

السلطة المسؤولة	الإطار الزمني	الإجراءات والتدابير المادية
المراقبة والإبلاغ		
	[اذكر تواتر الإبلاغ ، على سبيل المثال ثلاثي، سداسي، سنوي طوال فترة تنفيذ المشروع].	<p>أ الإبلاغ الدوري [يحتاج الأداء البيئي والاجتماعي والصحي والسلامة إلى المراقبة وإبلاغ البنك الدولي. يجب أن ينعكس هذا في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، انظر المثال أدناه]</p> <p>إعداد وتقديم تقارير المراقبة المنتظمة إلى [البنك / المؤسسة] بشأن الأداء البيئي والاجتماعي والصحي والسلامة للمشروع ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تنفيذ خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وحالة إعداد وتنفيذ وثائق البيئة والصحة والسلامة المطلوبة في إطار خطة الالتزام البيئي والاجتماعي ، وأنشطة إشراك أصحاب المصلحة ، وعمل آلية (اليات) التظلم.</p>
	[حدد إطارًا زمنيًا للإبلاغ ، على سبيل المثال إشعار البنك في غضون 48 ساعة بعد العلم بالحادثة أو الحادث] [سيتم تحديد توقيت تقديم التقرير اللاحق من قبل البنك ، على سبيل المثال سيتم تقديم تقرير في غضون إطار زمني مقبول للبنك / المؤسسة ، على النحو المطلوب]	<p>ب الحوادث [يُعد الإبلاغ عن الحوادث مطلبًا مهمًا للمعيار البيئي والاجتماعي 1. انظر المثال أدناه].</p> <p>إشعار [البنك / المؤسسة] على الفور بأي حادثة أو حادث متعلق بالمشروع له، أو من المحتمل أن يكون له تأثير سلبي كبير على البيئة ، أو المجتمعات المتضررة ، أو الجمهور أو العمال [بما في ذلك] [حدد أمثلة للحوادث، بما يتناسب مع نوع العملية]. قدم تفاصيل كافية بشأن الحادث أو الحادث ، مع الإشارة إلى التدابير الفورية المتخذة أو المخطط اتخاذها لمعالجته ، وأي معلومات يقدمها أي مقاول وكيان مشرف ، حسب الاقتضاء. بعد ذلك ، وبناءً على طلب [البنك / المؤسسة] ، قم بإعداد تقرير عن الحادثة أو الحادث واقتراح أي تدابير لمنع تكراره.</p>
		<p>ج تقارير شهرية للمقاولين [في عقود الأشغال التي تستخدم وثائق الصفقات النموذجية للبنك ، يُطلب من المقاولين تقديم تقارير مراقبة شهرية إلى</p>

		وحدة تنفيذ المشروع. إذا لزم الأمر ، يمكن للفرق تضمين إجراء يشير إلى أن هذه التقارير الشهرية سيتم تقديمها إلى البنك من قبل المقرض عند الطلب]	
		المعيار البيئي والاجتماعي 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	
الإجراءات والتدابير المادية	الإطار الزمني	السلطة المسؤولة	
1.1	الهيكل التنظيمي [حدد ما إذا كان يتعين تعيين / انتداب موظفين إضافيين للعمل في المشروع كما في المثال أدناه].	[حدد متى يجب أن يكون الهيكل التنظيمي / الموظفون في مكانهم ، على سبيل المثال سيتم إنشاء هيكل تنظيمي يتضمن الاختصاصيين الإضافيين (2) في غضون 30 يومًا بعد فعالية المشروع. يجب الحفاظ على الهيكل التنظيمي ، بما في ذلك الأخصائيين ، طوال فترة تنفيذ المشروع]	إنشاء والحفاظ على هيكل تنظيمي مع موظفين وموارد مؤهلين لدعم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية [بما في ذلك] عند الاقتضاء ، تحديد مواقف معينة لإدارة البيئة والصحة والسلامة التي تشكل جزءًا من الهيكل التنظيمي ، على سبيل المثال ، أخصائي التنوع البيولوجي وأخصائي الصحة والسلامة].
1.2	التقييم البيئي والاجتماعي [يُطلب من المقترضين إجراء تقييم بيئي واجتماعي، والذي قد يتضمن طرقًا ووثائق مختلفة ، كما هو موضح في المعيار البيئي والاجتماعي 1 ، الملحق 1 ، الفقرة 5. إذا كان التقييم البيئي والاجتماعي عبارة عن مسودة تحتاج إلى تحديث ، فينبغي أن ينعكس الالتزام بإجراء هذا التحديث في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. إذا لم يكن هناك حاجة إلى مزيد من التقييم وفقًا لفحص المشروع ، فلا يجب تضمين أي إجراء إضافي في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي انظر مثالاً لعمل أدناه].	[اذكر توقيت إعداد التقييم البيئي والاجتماعي، أو ، إذا تم إعداده بالفعل ، الحاجة إلى تنفيذ تدابير التخفيف الواردة في التقييم البيئي والاجتماعي طوال فترة تنفيذ المشروع].	تحديث واعتماد وتنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي الذي تم إعداده للمشروع ، بطريقة مقبولة لدى [البنك / المؤسسة].
1.3	أدوات و آليات الإدارة	[اذكر توقيت إعداد الأدوات. بمجرد الإعداد، يتم تطبيق الأدوات والآليات طوال تنفيذ	

	<p>المشروع. وضح ما إذا كانت الوثائق و / أو الخطط البيئية والاجتماعية تتطلب مراجعة وموافقة مسبقة من البنك، على سبيل المثال تم تقديم خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لموافقة البنك / المؤسسة قبل بدء عملية تقديم العروض للمشروع الفرعي المعني. بمجرد الموافقة عليها، يتم تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية طوال فترة تنفيذ المشروع].</p>	<p>[حدد هنا أي وثائق و / أو خطط بيئية واجتماعية أخرى تم تطويرها أو سيتم تطويرها بموجب المعيار البيئي والاجتماعي 1 ، مثل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية. انظر المثال أدناه].</p> <p>فحص أي مشروع فرعي مقترح وفقاً لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية المُعد للمشروع ، وبعد ذلك ، قم بصياغة واعتماد وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي، كما هو مطلوب ، بطريقة مقبولة من قبل البنك / الجمعية.</p>	
		<p>المعيار البيئي والاجتماعي 2 : ظروف العمل والعمل</p>	
	<p>اذكر التوقيت: على سبيل المثال قبل إعداد وثائق الصفقات. الإشراف على المقاولين طوال تنفيذ المشروع].</p>	<p>1.4 [قد تشمل بعض أنشطة المشروع مقاولين / مناولين لتنفيذ أعمال مادية. في هذه الحالات ، يجب أن تتطلب خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وثائق المناقصة لتعكس الجوانب ذات الصلة من خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. انظر المثال أدناه].</p> <p>دمج الجوانب ذات الصلة من خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، بما في ذلك الوثائق و / أو الخطط البيئية والاجتماعية ذات الصلة ، وإجراءات إدارة العمل ، في مواصفات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بوثائق الصفقات مع المقاولين. بعد ذلك تأكد من امتثال المقاولين لمواصفات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بالعقود الخاصة بهم.</p>	
<p>السلطة المسؤولة</p>	<p>الإطار الزمني</p>	<p>الإجراءات والتدابير المادية</p>	
	<p>إجراءات إدارة الشغل [قد يكون تم تطوير إجراءات إدارة الشغل أو قد يحتاج إلى تطوير بواسطة المقترض خلال إطار زمني محدد. يجب أن ينعكس ذلك في</p>	<p>2.1 الهيكل التنظيمي [حدد ما إذا كان يتعين تعيين / انتداب موظفين إضافيين للعمل في المشروع كما في المثال أدناه].</p>	

	إنشاء والحفاظ على هيكل تنظيمي مع موظفين وموارد مؤهلين لدعم إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية [بما في ذلك] [عند الاقتضاء ، تحديد مواقف معينة لإدارة البيئة والصحة والسلامة التي تشكل جزءًا من الهيكل التنظيمي ، على سبيل المثال، أخصائي التنوع البيولوجي وأخصائي الصحة والسلامة].	خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. انظر المثال أدناه] تحديث واعتماد وتنفيذ إجراءات إدارة الشغل التي تم تطويرها للمشروع.
2.2	آلية التظلم لعمال المشروع [يجب وصف آلية التظلم المطلوبة بموجب المعيار البيئي والاجتماعي 2 في خطة إدارة الشغل . انظر المثال أدناه]. إنشاء وصيانة وتشغيل آلية التظلم للعاملين في المشروع ، كما هو موضح في خطة إدارة الشغل وبما يتفق مع المعيار البيئي والاجتماعي 2.	[اذكر التوقيت - على سبيل المثال تشغيل آلية التظلم قبل إشراك عمال المشروع والحفاظ عليها طوال تنفيذ المشروع].
2.3	إجراءات الصحة والسلامة المهنية [تدابير الصحة والسلامة المهنية ، بما في ذلك الاستعداد للطوارئ وتدابير الاستجابة ، يمكن تحديدها في وثيقة بيئية واجتماعية منفصلة (مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية) المذكورة بالفعل في القسم تحت المعيار البيئي والاجتماعي 1 أعلاه. في هذه الحالة ، يمكن أن يشير الالتزام إلى تلك الوثيقة. انظر المثال أدناه]. إعداد واعتماد وتنفيذ الإجراءات المهنية والصحية والسلامة المحددة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.	[اذكر التوقيت ، على سبيل المثال نفس الإطار الزمني لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية].
	الإجراءات والتدابير المادية	الإطار الزمني
	المعيار البيئي والاجتماعي 3 : كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته [تم تحديد أهمية المعيار البيئي والاجتماعي 3 أثناء عملية التقييم البيئي والاجتماعي. قد يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي 3 اعتماد تدابير محددة لتغطية استخدام الطاقة والمياه والمواد الأولية، وإدارة تلوث الهواء، والنفائات الخطرة وغير الخطرة، والمواد الكيميائية والمواد الخطرة ومبيدات الآفات. اعتمادًا على المشروع، قد يتم تحديد هذه التدابير في وثيقة البيئة والصحة والسلامة (مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية) المذكورة بالفعل في القسم ضمن المعيار البيئي والاجتماعي 1 أعلاه أو كوثيقة قائمة بذاتها أو إجراء منفصل. وضح ما إذا كانت التدابير المتعلقة بالمعيار البيئي والاجتماعي 3 مغطاة ضمن وثيقة موجودة أو كإجراءات قائمة بذاتها. انظر الأمثلة أدناه].	السلطة المسؤولة
3.1	خطة إدارة النفائات الإلكترونية: إعداد واعتماد وتنفيذ خطة إدارة النفائات الإلكترونية.	[اذكر التوقيت ، على سبيل المثال تم تطويره بعد ثلاثة أشهر من دخول المشروع حيز

	التنفيذ وبعد ذلك يتم تنفيذه طوال فترة تنفيذ المشروع].		
3.2	كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته: سيتم تغطية كفاءة الموارد وتدابير منع التلوث وإدارته في إطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي سيتم إعدادها بموجب الإجراء XX أعلاه.	[اذكر التوقيت ، على سبيل المثال نفس الإطار الزمني لإعداد وتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية]	
المعيار البيئي والاجتماعي 4: صحة المجتمع وسلامته [تم إثبات أهمية المعيار البيئي والاجتماعي 4 أثناء عملية التقييم البيئي والاجتماعي. كما هو الحال مع المعيار البيئي والاجتماعي 3 ، قد يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي 4 اعتماد تدابير محددة قد يتم تحديدها في وثيقة البيئة والصحة والسلامة (مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية) المذكورة بالفعل في القسم ضمن المعيار البيئي والاجتماعي 1 أعلاه أو كوثيقة قائمة بذاتها أو إجراء منفصل. وضح ما إذا كانت التدابير المتعلقة بالمعيار البيئي والاجتماعي 4 مغطاة ضمن وثيقة موجودة أو إجراءات قائمة بذاتها. انظر الأمثلة أدناه].			
4.1	سلامة المرور والطرق: اعتماد وتنفيذ تدابير وإجراءات لتقييم وإدارة مخاطر المرور والسلامة على الطرق كما هو مطلوب في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي سيتم تطويرها بموجب الإجراء XX أعلاه.	[اذكر التوقيت ، على سبيل المثال نفس الإطار الزمني لإعداد وتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية].	
4.2	صحة وسلامة المجتمع: إعداد واعتماد وتنفيذ تدابير وإجراءات لتقييم وإدارة مخاطر وآثار محددة على المجتمع تنشأ عن أنشطة المشروع [، بما في ذلك ، و من بينها،] [حدد أي مجالات من المخاطر قد تتطلب التركيز، على سبيل المثال سلوك عمال المشروع، ومخاطر تدفق العمالة، والاستجابة لحالات الطوارئ] ، وإدراج هذه التدابير في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي سيتم إعدادها وفقاً لإطار خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ، بطريقة مقبولة للبنك.	[اذكر التوقيت ، على سبيل المثال نفس الإطار الزمني لإعداد وتنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية].	
4.3	مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي: [للمشاريع ذات معدل انتشار أو معتدل أو جوهري أو مرتفع لخطر العنف المبني على النوع الاجتماعي]	[اذكر التوقيت ، على سبيل المثال قم بتقديم خطة العمل الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي لموافقة البنك عليها قبل إعداد وثائق الصفقات. بمجرد الموافقة عليها ، يتم تنفيذ خطة العمل الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي طوال فترة تنفيذ المشروع].	إعداد واعتماد وتنفيذ خطة عمل قائمة بذاتها لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي (خطة عمل للعنف القائم على النوع الاجتماعي) ، لتقييم وإدارة مخاطر العنف

		القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين.
4.4	موظفو الأمن: إعداد واعتماد وتنفيذ خطة إدارة أفراد الأمن المستقلين بما يتوافق مع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 4، بطريقة مقبولة للبنك.	[انظر التوقيت ، على سبيل المثال قبل تشريك أفراد الأمن وبعد ذلك يتم تنفيذها في جميع مراحل تنفيذ المشروع].
المعيار البيئي والاجتماعي 5: اكتساب الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي [تم تحديد أهمية المعيار البيئي والاجتماعي 5 أثناء عملية التقييم البيئي والاجتماعي. إذا تقرر أثناء إعداد المشروع أن وثائق إعادة التوطين بحاجة إلى الإعداد ، فيجب أن ينعكس ذلك في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. انظر الأمثلة أدناه]		
5.1	خطط إعادة التوطين: إعداد واعتماد وتنفيذ خطط إعادة التوطين وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 5 وبما يتفق مع متطلبات إطار سياسة إعادة التوطين الذي تم إعداده للمشروع، وبعد ذلك اعتماد وتنفيذ خطط إعادة التوطين ذات الصلة قبل تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها ، بطريقة مقبولة لدى [البنك / المؤسسة].	[انظر التوقيت ، على سبيل المثال يتم تقديم خطط إعادة التوطين لموافقة البنك ، وبمجرد الموافقة عليها ، يتم تنفيذها قبل بدء أنشطة المشروع التي تتضمن حيازة الأراضي وإعادة التوطين].
5.2	آلية التظلم: [ينبغي وصف آلية التظلم لمعالجة الشكاوى المتعلقة بإعادة التوطين في إطار سياسة إعادة التوطين وخطط إعادة التوطين؛ و خطة مشاركة أصحاب المصلحة. ومع ذلك ، إذا كانت هناك ميزة مميزة تتعلق بكيفية التعامل مع المظالم المتعلقة بالمعيار البيئي والاجتماعي 5 ، فيمكن تحديد ذلك كإجراء في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي].	[انظر التوقيت ، على سبيل المثال قبل الشروع في أنشطة إعادة التوطين]
المعيار البيئي والاجتماعي 6 : الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية [تم تحديد أهمية المعيار البيئي والاجتماعي 6 أثناء عملية التقييم البيئي والاجتماعي. كما هو الحال مع المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى ، قد يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي 6 اعتماد تدابير محددة قد يتم تحديدها في وثيقة البيئة والصحة والسلامة (مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية) المذكورة بالفعل في القسم ضمن المعيار البيئي والاجتماعي 1 أعلاه أو كوثيقة قائمة بذاتها أو إجراء منفصل. وضح ما إذا كانت التدابير المتعلقة بالمعيار البيئي والاجتماعي 6 مغطاة ضمن وثيقة موجودة أو كإجراءات قائمة بذاتها. انظر الأمثلة أدناه].		

	<p>[تقدم للحصول على موافقة مسبقة من البنك بحلول: [التاريخ] [ثلاثة أشهر بعد فعالية المشروع] [قبل بناء الهيكل] الذي قد يؤثر على التنوع البيولوجي]].</p> <p>[بمجرد الموافقة على الخطة يتم تنفيذها طوال فترة تنفيذ المشروع].</p>	<p>6.1 مخاطر وآثار التنوع البيولوجي: [حيث لا يمكن تغطية المخاطر والآثار المتعلقة بالتنوع البيولوجي بشكل شامل كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية]</p> <p>إعداد واعتماد وتنفيذ خطة قائمة بذاتها لإدارة التنوع البيولوجي ، وفقاً لإرشادات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المعدة للمشروع ، وبطريقة مقبولة للبنك.</p>	6.1
<p>المعيار البيئي والاجتماعي 7: الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية المهمشة تاريخياً في إفريقيا جنوب الصحراء [انظر أمثلة للإجراءات المحتملة أدناه ، إذا تقرر أن المعيار البيئي والاجتماعي 7 مناسب].</p>			
	<p>[أذكر التوقيت، على سبيل المثال تقديم خطة الشعوب الأصلية المعنية للحصول على موافقة البنك قبل تنفيذ أي نشاط يتطلب إعداد خطة الشعوب الأصلية. بمجرد الموافقة عليها، قم بتنفيذ خطة الشعوب الأصلية طوال فترة تنفيذ المشروع].</p>	<p>7.1 خطة الشعوب الأصلية: إعداد واعتماد وتنفيذ خطط الشعوب الأصلية () بما يتماشى مع متطلبات إطار تخطيط الشعوب الأصلية التي تم إعدادها للمشروع والمعيار البيئي والاجتماعي 7 ، بطريقة مقبولة للبنك.</p>	7.1
	<p>[أذكر التوقيت]</p>	<p>7.2 آلية التظلم: قم بإعداد واعتماد وتنفيذ الترتيبات الخاصة بآلية التظلم الخاصة بالسكان الأصليين، على النحو المطلوب في إطار خطة الشعوب الأصلية، ووصف هذه الترتيبات بشكل أكبر في خطط الشعوب الأصلية ذات الصلة (إذا كانت آلية التظلم مميزة عن تلك المنشأة بموجب المعيار البيئي والاجتماعي 10).</p>	7.2

الإجراءات والتدابير المادية	الإطار الزمني	السلطة المسؤولة
<p>المعيار البيئي والاجتماعي 8: التراث الثقافي [تم إثبات أهمية المعيار البيئي والاجتماعي 6 أثناء عملية التقييم البيئي والاجتماعي. كما هو الحال مع المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى ، قد يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي 6 اعتماد تدابير محددة قد يتم تحديدها في وثيقة البيئة والصحة والسلامة (مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية) المذكورة بالفعل في القسم ضمن المعيار البيئي والاجتماعي [أعلاه أو كوثيقة قائمة بذاتها أو إجراء منفصل. وضح ما إذا كانت التدابير المتعلقة بالمعيار البيئي والاجتماعي 8 مغطاة ضمن وثيقة موجودة أو كإجراءات قائمة بذاتها. انظر الأمثلة أدناه].</p>		
8.1	العثور على فرصة: قم بإعداد ، واعتماد ، وتنفيذ إجراءات اكتشاف الفرص الموصوفة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي تم تطويرها للمشروع.	[انكر التوقيت ، على سبيل المثال طوال تنفيذ المشروع].
<p>الإجراءات والتدابير المادية</p>		
<p>المعيار البيئي والاجتماعي 9: الوسطاء الماليون [هذا المعيار مناسب فقط للمشاريع التي تتضمن وسطاء ماليين. انظر أدناه بعض الأمثلة على الإجراءات التي يجب أخذها في الاعتبار عند مشاركة المؤسسات المالية].</p>		
9.1	العثور على فرصة: قم بإعداد ، واعتماد ، وتنفيذ إجراءات اكتشاف الفرص الموصوفة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي تم تطويرها للمشروع.	[انكر التوقيت ، على سبيل المثال طوال تنفيذ المشروع].
9.2	القدرة التنظيمية للوسيط المالي: إنشاء والحفاظ على قدرة وكفاءة تنظيمية لتنفيذ نظام خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بأدوار ومسؤوليات محددة بوضوح [عند الاقتضاء ، تحديد وظائف / موارد محددة للإدارة البيئية والاجتماعية التي تشكل جزءاً من الهيكل التنظيمي].	[انكر التوقيت ، على سبيل المثال حدد بواسطة التاريخ] متى يجب أن تكون القدرات التنظيمية في مكانها الصحيح ، بما في ذلك المناصب / الموارد المحددة].
9.3	ممثل الإدارة الرئيس: تعيين ممثل الإدارة الرئيس ليكون مسؤولاً بشكل عام عن الأداء البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية للوسيط المالي.	[حدد متى يجب تعيين ممثل الإدارة العليا].
<p>المعيار البيئي والاجتماعي 10: مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات</p>		
10.1	إعداد وتنفيذ خطة تشريك أصحاب المصلحة [كان ينبغي إعداد مسودة تشريك أصحاب المصلحة والإفصاح عنها قبل التقييم. يجب أن توضح خطة الالتزام البيئي والاجتماعي ما إذا كانت الخطة قد تم إعدادها بالفعل أو أنها بحاجة إلى تحديث وتتطلب تنفيذها. انظر المثال أدناه].	انكر التوقيت: على سبيل المثال قبل [أدخل التاريخ أو الحدث الرئيسي]]

		تحديث واعتماد وتنفيذ خطة تشريك أصحاب المصلحة.	
10.2	<i>[انكر التوقيت: على سبيل المثال قبل ذلك [أدخل التاريخ]].</i>	آلية النظم من المشروع: إعداد واعتماد وصيانة وتشغيل آلية النظم ، كما هو موضح في خطة تشريك أصحاب المصلحة.	
دعم القدرات (التدريب)			
د ق 1		<i>[حدد التدريب الذي سيتم توفيره والمجموعات المستهدفة على سبيل المثال، قد يكون التدريب مطلوبًا لـ [على سبيل المثال موظفو وحدة تنفيذ المشروع وأصحاب المصلحة والمجتمعات والعاملين في المشروع] في:</i> <ul style="list-style-type: none"> • تحديد أصحاب المصلحة والمشاركة • جوانب محددة من التقييم البيئي والاجتماعي • التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة • صحة المجتمع وسلامته.] 	
9.2		<i>[حدد تدريب العاملين في المشروع على الصحة والسلامة المهنية بما في ذلك الوقاية من الطوارئ والاستعداد لها وترتيبات الاستجابة لحالات الطوارئ.]</i>	

الملحق 2: قائمة مراجعة خطة تشريك أصحاب المصلحة

توفر قائمة المراجعة هذه إرشادات للمقترض بشأن تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية، التي تشكل جزءاً من إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي لسنة 2016. تساعد قوائم المراجعة على توضيح متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية واقتراح أساليب العينة لتنفيذ بعض متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية؛ فهي ليست سياسة البنك، وليست إلزامية. لا تعتبر قوائم المراجعة بديلاً عن الحاجة إلى ممارسة الحكم السليم في اتخاذ قرارات المشروع. في حالة وجود أي تضارب أو تعارض بين قوائم المراجعة والمعايير البيئية والاجتماعية، تسود أحكام المعايير البيئية والاجتماعية.

يعتمد المستوى المناسب من التعقيد لآلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع على مخاطر وتأثيرات المشروع وسياق المشروع. تصف قائمة المراجعة التالية آلية معالجة المظالم المعقدة التي تلتزم بأفضل الممارسات الدولية، والتي قد لا تكون ضرورية لجميع المشاريع. ومع ذلك، تساعد هذه القائمة المرجعية في تحديد ما إذا كانت آلية التظلم تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

أ. مشاكل النظام

1. هل يدعو المشروع لملاحظات / شكاوى؟
2. هل لدى الشركة سياسة خاصة بمعالجة المظالم؟
 - أ. هل السياسة متاحة لجميع الموظفين والمستفيدين والمستخدمين المحتملين؟
 - ب. هل السياسة مكتوبة باللغة (اللغات) المحلية؟
3. هل تتمتع آلية التظلم بالميزات التالية؟
 - أ. إجراء مفهوم بشكل واضح للأشخاص لتقديم الملاحظات و / أو تقديم المظالم.
 - ب. بيان من المسؤول عن التعامل مع الملاحظات / التظلمات.
 - ج. إجراءات حل التظلمات أو التوسط فيها والتحقق فيها حسب خطورتها ودرجة تعقيدها.
 - د. نظام لإبقاء المشتكين على علم بتحديثات الحالة.
 - هـ. نظام لتسجيل الملاحظات / التظلمات والنتائج.
 - و. إجراءات حماية سرية المشتكين.

ب - إدارة الموظفين

1. هل يوجد دليل لتظلم الموظفين؟
2. هل توفر سياسة و / أو إجراءات التظلم إرشادات بشأن:

أ. ما هو التظلم / الملاحظات؟

ب. ما هي المعلومات التي يجب جمعها من المشتكين؟

ج. ما هي الحلول التي يمكن أو ينبغي استخدامها لفض المظالم؟

3. هل تم إبلاغ جميع الموظفين بسياسة وإجراءات التظلم؟

4. هل تم تخصيص موارد كافية لآلية التظلم لتعمل بفعالية؟

5. هل توفر المؤسسة التدريب على إدارة التظلمات للموظفين؟

ج. التواصل مع مستخدمي آلية التظلم

1. هل تم إعلام المستخدمين بكيفية تقديم الشكاوى / الملاحظات؟

أ. هل هناك كتيب معلومات عن آلية التظلم متوفر للمستخدمين؟

ب. هل مطبوعات الملاحظات/ التظلم متاحة للمستخدمين؟

ج. هل مطبوعات أو علامات التظلم معروضة بشكل بارز ويمكن النفاذ إليها بسهولة؟

د. هل يتم نشر و عرض تفاصيل الاتصال بالموظفين الذين يتلقون الملاحظات / التظلمات في الأماكن العامة؟

هـ. هل المعلومات المتعلقة بإدارة التظلمات متاحة باللغات المحلية؟

2. هل المستخدمون قادرون على تقديم الشكاوى / التعليقات:

أ. كتابيا

ب. بالبريد الإلكتروني

ج. بواسطة الفاكس

د. عبر الهاتف

هـ. شخصيا

3. هل يتم تقديم المساعدة للمستخدمين لتقديم ملاحظات / شكاوى عند الحاجة؟

4. هل يمكن النفاذ إلى آلية التظلم مجاًناً؟

5. هل يوعد المستخدمون بالسرية؟

6. هل أن المستخدمين على علم بعملية الاستئناف؟

د. تسجيل الملاحظات / التظلمات

1. هل تم تسجيل جميع الملاحظات / المظالم؟

أ. هل أن لمظالم / الملاحظات مسجلة وموثقة؟

ب. هل أن الاستفسارات / الاقتراحات والتوصيات مسجلة؟

ج. هل تم تسجيل النتائج والاستجابات لجميع المظالم / الملاحظات؟

هـ. معايير العمل

1. هل توجد معايير عمل مطبقة للعملية وتوقيت التعامل مع الشكاوى / الملاحظات؟

أ. هل الاستلام معترف به ضمن إطار زمني محدد؟

ب. هل من المفترض فضّ التظلمات في إطار زمني محدد؟

2. هل يوجد نظام لمراقبة الجودة من أجل:

أ. التحقق إن كان قد تم التعامل مع جميع المظالم أو التصرف بناءً عليها.

ب. تحقق إن تمت معالجة جميع جوانب التظلم.

ج. تحقق إن كان قد تم اتخاذ جميع إجراءات المتابعة اللازمة.

و. التحليل والملاحظات

1. هل يتم إعداد تقارير داخلية منتظمة حول التظلمات / الملاحظات للإدارة العليا؟

2. هل تتضمن تقارير التظلمات / الملاحظات بيانات عن:

عدد الشكاوى / الملاحظات الواردة.

الامتثال لمعايير العمل.

القضايا المثارة في التظلمات / الملاحظات.

الاتجاهات في المظالم / الملاحظات بمرور الوقت.

أسباب المظالم / الملاحظات.

ما إذا كان هناك ما يبرر اتخاذ إجراء إصلاحي.

ما هو التعويض الذي تم تقديمه بالفعل؟

توصيات / استراتيجيات لمنع أو الحد من التكرار في المستقبل.

3. هل يتم نشر التقارير المتعلقة بالتظلمات / الملاحظات بشكل دوري؟

الملحق 3: النموذج الإرشادي لخطة تشريك أصحاب المصلحة

يوفر هذا النموذج إرشادات للمقترض بشأن جوانب محددة لتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية، والتي تشكل جزءًا من إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي لسنة 2016. تساعد النماذج على توضيح متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية واقتراح مقاربة العينة لتلبية المتطلبات؛ فهي ليست سياسة البنك ويقصد بها أن تكون أداة مفيدة وطوعية. في حالة وجود أي تضارب أو تعارض مع المعايير البيئية والاجتماعية، تسود أحكام المعايير البيئية والاجتماعية.

يجب أن يكون نطاق ومستوى تفاصيل الخطة متناسبًا ومتلائمًا مع طبيعة المشروع وحجمه، ومخاطره المحتملة، وآثاره ومخاوف أصحاب المصلحة الذين قد يتأثرون بالمشروع أو يهتمون به. اعتمادًا على طبيعة حجم مخاطر وتأثيرات المشروع، قد يتم تضمين عناصر خطة مشاركة أصحاب المصلحة كجزء من خطة الالتزام البيئي والاجتماعي، وقد لا يكون من الضروري إعداد خطة مشاركة أصحاب المصلحة قائمة بذاتها.

يجب أن تكون خطة مشاركة أصحاب المصلحة واضحة وموجزة وأن تركز على وصف المشروع وتحديد أصحاب المصلحة فيه. من الضروري تحديد المعلومات التي ستكون في المجال العام، وبأي لغة، وأين سيتم تحديد موقعها. يجب أن تشرح فرص التشاور العام، وتوفر موعدًا نهائيًا للملاحظات، وتشرح كيف سيتم إخطار الناس بالمعلومات الجديدة أو الفرص لتقديم الملاحظات. يجب أن تشرح كيف سيتم تقييم الملاحظات وأخذها في الاعتبار. يجب أن تصف أيضًا آلية التظلم الخاصة بالمشروع وكيفية النفاذ إلى هذه الآلية. يجب أن تلتزم خطة تشريك أصحاب المصلحة أيضًا بإصدار معلومات روتينية حول الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع، بما في ذلك فرص التشاور وكيفية إدارة المظالم. يقدم ما يلي المخطط التفصيلي القياسي لخطة تشريك أصحاب المصلحة:

1. مقدمة / وصف المشروع

صف بإيجاز المشروع، ومرحلة المشروع، والغرض منه، والقرارات التي يتم النظر فيها حاليًا والتي يتم السعي للحصول على مدخلات الجمهور بشأنها.

وصف الموقع، وحيثما أمكن، قم بتضمين خريطة لموقع (مواقع) المشروع والمنطقة المحيطة، مع إظهار المجتمعات والقرب من المواقع الحساسة، بما في ذلك أي سكن للعمال أو ساحات أو أنشطة مؤقتة أخرى قد تؤثر أيضًا على أصحاب المصلحة. قدم رابطًا أو أرفق ملخصًا غير تقني للمخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية المحتملة للمشروع.

2. ملخص موجز للأنشطة السابقة لتشريك أصحاب المصلحة

إذا تم إجراء أنشطة التشاور أو الإفصاح حتى الآن، بما في ذلك الكشف عن المعلومات والاجتماعات / أو المشاورات غير الرسمية أو الرسمية، قم بتقديم ملخص لتلك الأنشطة (لا

يزيد عن نصف صفحة) ، والمعلومات التي تم الكشف عنها ، وحيث توجد معلومات أكثر تفصيلاً عن هذه الأنشطة السابقة يمكن الحصول عليها (على سبيل المثال ، رابط أو موقع مادي ، أو إتاحتها عند الطلب).

3. تحديد أصحاب المصلحة وتحليلهم

حدد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين سيتم إبلاغهم واستشارتهم بشأن المشروع، بما في ذلك الأفراد أو المجموعات أو المجتمعات التي:

أ. تتأثر أو يحتمل أن تتأثر بالمشروع (الأطراف المتضررة بالمشروع)؛ و

ب. قد تكون لها مصلحة في المشروع (الأطراف الأخرى المهمة).

اعتماداً على طبيعة المشروع ونطاقه ومخاطره وآثاره المحتملة، قد تشمل أمثلة أصحاب المصلحة المحتملين الآخرين السلطات الحكومية والمنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية والشركات والمجتمعات المجاورة. قد يشمل أصحاب المصلحة أيضاً السياسيين، والنقابات العمالية، والأكاديميين، والجماعات الدينية، ووكالات القطاع العام الوطنية الاجتماعية والبيئية، ووسائل الإعلام.

3.1 الأطراف المتضررة

حدد الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين قد يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بالمشروع ، إيجاباً أو سلباً. يجب أن تركز خطة مشاركة أصحاب المصلحة بشكل خاص على المتأثرين بشكل مباشر وسلبى بأنشطة المشروع. يمكن أن يساعد رسم خرائط مناطق التأثير عن طريق وضع المجتمعات المتضررة داخل منطقة جغرافية في تحديد منطقة تأثير المشروع أو تحسينها. يجب أن تحدد خطة مشاركة أصحاب المصلحة الآخرين الذين يعتقدون أنهم قد يتأثرون ، والذين سيحتاجون إلى معلومات إضافية لفهم حدود تأثيرات المشروع.

3.2 الأطراف الأخرى المهمة

حدد أصحاب المصلحة الأوسع نطاقاً الذين قد يكونون مهتمين بالمشروع بسبب موقعه، أو قربهم من الموارد الطبيعية أو الموارد الأخرى، أو بسبب القطاع أو الأطراف المشاركة في المشروع. قد يكون هؤلاء من المسؤولين الحكوميين المحليين، وقادة المجتمع، ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة أولئك الذين يعملون في أو مع المجتمعات المتضررة. في حين أن هذه المجموعات قد لا تتأثر بشكل مباشر بالمشروع، فقد يكون لها دور في إعداد المشروع (على سبيل المثال، ترخيص الحكومة) أو أن تكون في مجتمع متأثر بالمشروع ولديه اهتمام أوسع من أسرهم الفردية.

علاوة على ذلك، قد يكون لدى المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية معرفة متعمقة بالخصائص البيئية والاجتماعية لمنطقة المشروع والسكان القريبين، ويمكن أن تساعد في

لعب دور في تحديد المخاطر والتأثيرات المحتملة والفرص للمقترض للنظر فيها ومعالجتها في عملية التقييم. قد تكون بعض المجموعات مهتمة بالمشروع بسبب القطاع الذي يوجد فيه (على سبيل المثال، المناجم أو الرعاية الصحية)، وقد يرغب البعض الآخر في الحصول على معلومات لمجرد أن يتم اقتراح التمويل العام لدعم المشروع. ليس من المهم تحديد الأسباب الكامنة وراء رغبة الأشخاص أو المجموعات في الحصول على معلومات حول مشروع ما - إذا كانت المعلومات في المجال العام، فيجب أن تكون مفتوحة لأي شخص مهتم.

3.3 الأفراد أو المجموعات المحرومة / الهشة

من المهم بشكل خاص فهم تأثيرات المشروع وما إذا كانت قد تقع بشكل غير متناسب على المحرومين أو الذين يشكون الهشاشة من الأفراد أو المجموعات، الذين غالبًا ما لا يكون لديهم صوت للتعبير عن مخاوفهم أو فهم آثار المشروع. يمكن أن يساعد ما يلي في تحديد مقارنة لفهم وجهات نظر هذه المجموعات:

- أ. حدد الأفراد أو المجموعات الهشة أو المحرومة و العراقيل التي قد تكون لديهم في المشاركة و / أو في فهم معلومات المشروع أو المشاركة في عملية التشاور.
- ب. ما الذي قد يمنع هؤلاء الأفراد أو الجماعات من المشاركة في العملية المخطط لها؟ (على سبيل المثال، الاختلافات اللغوية، ونقص وسائل النقل إلى التظاهرة، وإمكانية الوصول إلى أماكن التظاهرة، والإعاقة، وعدم فهم عملية التشاور).
- ج. كيف يحصلون عادة على معلومات عن المجتمع والمشاريع والأنشطة؟
- د. هل لديهم عراقيل تتعلق بالوقت من اليوم أو الموقع للتشاور العام؟
- هـ. ما هو الدعم أو الموارد الإضافية التي قد تكون مطلوبة لتمكين هؤلاء الأشخاص من المشاركة في عملية التشاور؟ (الأمثلة هي توفير الترجمة إلى لغة الأقلية أو لغة الإشارة أو الطباعة بالأحرف الكبيرة أو بطريقة برايل؛ اختيار أماكن يمكن الوصول إليها للتظاهرة؛ توفير النقل للأشخاص في المناطق النائية إلى أقرب اجتماع؛ عقد اجتماعات صغيرة مركزة حيث يكون أصحاب المصلحة الذين يشكون الهشاشة أكثر راحة في طرح الأسئلة أو إثارة المخاوف).
- و. إذا لم تكن هناك منظمات نشطة في منطقة المشروع تعمل مع الفئات الهشة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، فاتصل بمقدمي الخدمات الطبية، الذين قد يكونون أكثر وعياً بالفئات المهمشة وبأفضل طريقة للتواصل معهم.
- ز. ما هي المشاركة الأخيرة للمشروع مع أصحاب المصلحة الذين يشكون الهشاشة وممثليهم؟

3.4 ملخص حاجيات أصحاب المصلحة في المشروع

مثال:

الحاجيات الخصوصية (النفاذ، الطباعة بأحرف كبيرة، رعاية الأطفال، اجتماعات خلال النهار)	وسائل الإبلاغ المفضلة (البريد الإلكتروني، الهاتف، الإذاعة، الرسالة البريدية)	الحاجيات اللغوية	أهم المميزات	مجموعة أصحاب المصلحة	المجتمع
رعاية الأطفال للاجتماعات، التوقيت المفضل يكون آخر النهار	معلومات مكتوبة، إذاعة	لغة رسمية	حوالي 180 أسرة متأثرة، 300 طفل	أولياء لهم أطفال صغار	القرية أ
رسومات بيانية، تدريب حول المسار	زيارة مع مترجم، و ممثل عن المجتمع المدني	بديل لغوي	38 أسرة موسعة، مستوى الفقر	لاجؤون	القرية أ

4. برنامج مشاركة أصحاب المصلحة

4.1 الغاية من برنامج مشاركة أصحاب المصلحة و توقيته

لخص الأهداف الرئيسية لبرنامج مشاركة أصحاب المصلحة والجدول الزمني المتصور لأنشطة مشاركة أصحاب المصلحة المختلفة: في أي مراحل حياة المشروع ستتم، وما هي دوريته، وما هو القرار الذي يتم اتخاذه بشأن ملاحظات الأشخاص واهتماماتهم. إذا لم يتم اتخاذ قرارات بشأن الاجتماعات العامة والمواقع وتوقيت الاجتماعات بعد، فقم بتوفير معلومات محددة حول كيفية توعية الناس بالفرص القادمة لمراجعة المعلومات وتقديم آرائهم. قم بتضمين خطة الالتزام البيئي والاجتماعي كجزء من هذه المعلومات. بالنسبة لبعض المشاريع، قد لا يكون من الضروري إجراء عملية شراء واحدة قائمة بذاتها، وقد يتم دمج عناصرها في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

4.2 الإستراتيجية المقترحة للإفصاح عن المعلومات

صف بإيجاز المعلومات التي سيتم الكشف عنها، وبأية أشكال، وأنواع الطرق التي سيتم استخدامها لإيصال هذه المعلومات إلى كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة. قد تختلف الأساليب المستخدمة وفقاً للجمهور المستهدف. لكل وسيلة إعلامية، حدد الأسماء المحددة (على سبيل المثال، الصحف الإخبارية اليومية والمستقلة والإذاعات الإخبارية و الناة التلفزيونية الوطنية)، يجب أن يعتمد اختيار الإفصاح - للإشعار وتقديم المعلومات - على كيفية حصول معظم الأشخاص في المنطقة المجاورة للمشروع على المعلومات بشكل روتيني وقد يتضمن مصدر معلومات أكثر مركزية للمصلحة الوطنية. يجب استخدام مجموعة متنوعة من طرق الاتصال للوصول إلى غالبية أصحاب المصلحة. يجب أن يختار المشروع تلك التي هي الأكثر ملاءمة ولديه مبرر واضح لاختياراته. يجب أن تتضمن

الخطة بياناً يرحب بالملاحظات على خطة المشاركة المقترحة ومقترحات للتحسين. لأصحاب المصلحة البعيدين ، قد يكون من الضروري توفير منفذ إضافي للصحيفة أو اجتماع منفصل ، أو وثائق إضافية يجب وضعها في المجال العام. يشمل المجال العام: أ. الصحف والملصقات والإذاعة والتلفزيون.

ب. مراكز المعلومات والمعارض أو العروض المرئية الأخرى ؛

ج. الكتيبات والمطويات والملصقات والوثائق والتقارير غير التقنية الموجزة ؛

د. المراسلات الرسمية والاجتماعات ؛

هـ. موقع الانترنت، وسائل التواصل الاجتماعي.

يجب أن تتضمن الإستراتيجية وسائل للتشاور مع أصحاب المصلحة المتأثرين بالمشروع إذا كانت هناك تغييرات كبيرة في المشروع أدت إلى مخاطر وآثار إضافية. بعد هذا التشاور ، سيتم الكشف عن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي المحدثة.

مثال:

مرحلة المشروع	قائمة المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها	الطرق المقترحة	الجدول الزمني: الموقع/التواريخ	أصحاب المصلحة المستهدفون	النسبة المئوية التي تم الوصول إليها	المسؤوليات
البناء	خطة إدارة المرور	الإبلاغ الأخبار الإذاعية الأخبار التلفزيونية ونسخة بقاعة بلدية القرية ملصق على لوحة إعلانات المجتمع	الإذاعة: مرتين في الأسبوع للإفصاح	سكان القرية، بما في ذلك، المترجلون و السواق	أخبار إذاعية قناة تلفزيونية تصل نسبة مشاهدها إلى 60% من سكان القرية يصل الملصق الموجود على لوحة الإعلانات إلى نسبة مئوية أخرى من السكان	مسؤول اتصال بالمجتمع

4.3 الإستراتيجية المقترحة للتشاور

صف بإيجاز الطرق التي سيتم استخدامها للتشاور مع كل مجموعة من مجموعات أصحاب المصلحة. قد تختلف الأساليب المستخدمة وفقاً للجمهور المستهدف ، على سبيل المثال:

أ. مقابلات مع أصحاب المصلحة والمنظمات ذات الصلة

ب. الدراسات والاستطلاعات والاستبيانات

ج. الاجتماعات العامة وورشات العمل و / أو مجموعات التفكير حول موضوع معين

د. الأساليب التشاركية

هـ. الآليات التقليدية الأخرى للتشاور واتخاذ القرار.

مثال:

مرحلة المشروع	موضوع الاستشارة	الطرق المستخدمة	الجدول الزمني: الموقع/ التواريخ	أصحاب المصلحة المستهدفون	المسؤوليات
البناء	سلامة المرور	نقاش مع مدارس القرية اجتماعات عمومية	المدرسة الابتدائية أ ب ج يوم 4 سبتمبر الساعة 3 بعد الزوال	الأولياء و الأطفال من مجتمع القرية	مسؤول الاتصال بالمجتمع مهندس النقل ، مدير ، مسؤول الاتصال بالمجتمع.

4.4. الإستراتيجية المقترحة لدمج وجهة نظر الفئات الهشة

صف كيف سيتم السعي للحصول على آراء الفئات الهشة أو المحرومة خلال عملية التشاور. ما هي الإجراءات التي سيتم استخدامها لإزالة العوائق أمام المشاركة؟ قد يشمل ذلك آليات منفصلة للتشاور والتظلمات ، ووضع إجراءات تسمح بالنفوذ إلى فوائد المشروع ، و غيرها.

4.5 الجداول الزمنية

تقديم معلومات عن الجداول الزمنية لمراحل المشروع والقرارات الرئيسية. تقديم مواعيد نهائية للملاحظات.

4.6 مراجعة الملاحظات

اشرح كيف سيتم جمع الملاحظات (الملاحظات المكتوبة والشفوية) ومراجعتها ، والالتزام بتقديم تقرير إلى أصحاب المصلحة بشأن القرار النهائي وملخص لكيفية أخذ الملاحظات في الاعتبار.

4.7 المراحل المستقبلية للمشروع

اشرح أنه سيتم إبقاء الأشخاص على اطلاع مع تطور المشروع ، بما في ذلك الإبلاغ عن الأداء البيئي والاجتماعي للمشروع وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة وآلية التظلم. يجب أن تقدم المشاريع تقريرًا سنويًا على الأقل لأصحاب المصلحة ، ولكن غالبًا ما تقدم تقارير أكثر تواترًا خلال الفترات النشطة بشكل خاص ، عندما يحتمل أن يواجه الجمهور المزيد من التأثيرات أو عندما تتغير المراحل (على سبيل المثال ، التقارير الاثنية أثناء البناء، ثم التقارير السنوية أثناء التنفيذ).

5. الموارد والمسؤوليات لتنفيذ أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة

5.1 الموارد

حدد الموارد التي سيتم تخصيصها لإدارة وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة ، ولا سيما:

- أ. الأشخاص المسؤولين عن خطة مشاركة أصحاب المصلحة
- ب. تأكد من تخصيص ميزانية كافية لمشاركة أصحاب المصلحة
- ج. تقديم معلومات الاتصال إذا كان لدى الأشخاص ملاحظات أو أسئلة حول المشروع أو عملية التشاور ؛ أي رقم الهاتف والعنوان وعنوان البريد الإلكتروني ولقب الشخص المسؤول (قد تتغير الأسماء الفردية).

5.2 وظائف ومسؤوليات الإدارة

- صف كيف سيتم دمج أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة في نظام إدارة المشروع وحدد الموظفين الذين سيتم تكليفهم بإدارة وتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة:
- أ. من سيكون مسؤولاً عن تنفيذ كل نشاط من أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة وما هي مؤهلات أولئك المسؤولين؟
 - ب. ما مدى مشاركة الإدارة في مشاركة أصحاب المصلحة؟
 - ج. كيف سيتم توثيق العملية وتتبعها وإدارتها (على سبيل المثال ، قاعدة بيانات أصحاب المصلحة وسجل الالتزامات وما إلى ذلك)؟

6. آلية التظلم

وصف العملية التي يمكن للأشخاص المتأثرين بالمشروع من خلالها لفت انتباه إدارة المشروع إلى شكاواهم ومخاوفهم، وكيف سيتم النظر فيها ومعالجتها:

- أ. هل توجد آلية تظلم رسمية أو غير رسمية، وهل تفي بمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10؟ هل يمكن تكييفها أو هل هناك حاجة إلى إنشاء شيء جديد؟
- ب. هل أن آلية التظلم مناسبة ثقافياً، أي أنها مصممة لتأخذ في الاعتبار الطرق المناسبة ثقافياً للتعامل مع اهتمامات المجتمع؟ على سبيل المثال، في الثقافات التي يكون فيها الرجال والنساء في اجتماعات منفصلة، هل يمكن للمرأة أن تثير انشغالاً للمرأة في عملية التظلم الخاصة بالمشروع؟
- ج. ما هي العملية التي سيتم استخدامها لتوثيق الشكاوى والمخاوف؟ من سيتلقى التظلمات العامة؟ كيف سيتم تسجيلها ومراقبتها؟

د. ما هي الالتزامات الزمنية التي سيتم الالتزام بها للإقرار بالمشاكل وحلها؟ هل سيكون هناك تواصل مستمر مع مقدم الشكوى طوال العملية؟

هـ. كيف سيتم الإبلاغ بوجود آلية التظلم إلى جميع مجموعات أصحاب المصلحة؟ هل هناك حاجة لعمليات منفصلة لأصحاب المصلحة الضعفاء؟

و. إذا كانت الشكوى لا تعتبر مناسبة للتحقيق، فهل سيتم تقديم تفسير للمشتكي حول سبب عدم إمكانية متابعتها؟

ز. هل ستكون هناك عملية استئناف إذا لم يكن المشتكي راضيًا عن الحل المقترح للشكوى؟ ليس بالضرورة أن تشمل جميع المشاريع على عملية استئناف، ولكن يُنصح بتضمين الاستئناف للمشاريع أكثر تعقيدًا. في جميع الحالات، يجب طمأنة المشتكين إلى أنهم ما زالوا يتمتعون بجميع حقوقهم القانونية طبقًا لإجراءاتهم القضائية الوطنية.

ح. يجب تقديم ملخص عن تنفيذ آلية التظلم للجمهور بشكل منتظم، بعد إزالة المعلومات المتعلقة بالأفراد لحماية هوياتهم. كم مرة ستنتقل التقارير إلى المجال العام لإظهار أن العملية قيد التنفيذ؟

7. المراقبة و الإبلاغ

7.1 أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة في الإبلاغ

تتضمن بعض المشاريع دورًا لأطراف ثالثة في مراقبة المشروع أو التأثيرات المرتبطة بالمشروع. صِف أي خطط لمشاركة أصحاب المصلحة في المشروع (بما في ذلك المجتمعات المتضررة) أو مراقبين من جهات خارجية في مراقبة تأثيرات المشروع وبرامج التخفيف. يجب أن تكون معايير اختيار الأطراف الثالثة واضحة. لمزيد من المعلومات، راجع مذكرة الممارسات الجيدة للبنك الدولي المتعلقة بمراقبة الطرف الثالث.

7.2 رفع التقارير إلى مجموعات أصحاب المصلحة

صف كيف ومتى وأين سيتم الإبلاغ عن نتائج أنشطة مشاركة أصحاب المصلحة إلى كل من أصحاب المصلحة المتأثرين ومجموعات أصحاب المصلحة الأوسع. يُنصح بأن تعتمد هذه التقارير على نفس مصادر الاتصال التي تم استخدامها سابقًا لإشعار أصحاب المصلحة. يجب دائمًا تذكير أصحاب المصلحة بتوقُّر آلية التظلم.

الملحق 4: التقييم البيئي والاجتماعي والخطوط الإرشادية لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية

سيجري المقترض تقييمًا بيئيًا واجتماعيًا لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع طوال دورة حياة المشروع. مصطلح "التقييم البيئي والاجتماعي" هو مصطلح عام يصف عملية التحليل والتخطيط التي يستخدمها المقترض لضمان تحديد الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع وتجنبها وتقليلها وتقليلها أو تخفيفها.

يعتبر التقييم البيئي والاجتماعي الوسيلة الأساسية لضمان أن تكون المشاريع سليمة بيئيًا واجتماعيًا ومستدامة، وستستخدم لإرشاد عملية صنع القرار. يعتبر التقييم البيئي والاجتماعي عملية مرنة يمكن أن تستخدم أدوات وطرق مختلفة اعتمادًا على تفاصيل المشروع وظروف المقترض.

سيتم إجراء التقييم البيئي والاجتماعي وفقًا للمعيار البيئي والاجتماعي 1، وسيُنظر بطريقة متكاملة في جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والتراكمية ذات الصلة بالمشروع، بما في ذلك تلك المحددة على وجه التحديد في المعيار البيئي والاجتماعي 1-10. سيعتمد اتساع وعمق ونوع التحليل الذي يتم إجراؤه كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي على طبيعة المشروع وحجمه والمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تنتج. سيجري المقترض التقييم البيئي والاجتماعي على نطاق ومستوى التفاصيل المناسبة للمخاطر والآثار المحتملة.

ستختلف الطريقة التي سيتم بها إجراء التقييم البيئي والاجتماعي والقضايا التي سيتم تناولها لكل مشروع. سيتشاور المقترض مع البنك لتحديد العملية التي سيتم استخدامها، مع مراعاة عدد من الأنشطة، بما في ذلك تحديد النطاق ومشاركة أصحاب المصلحة والقضايا البيئية والاجتماعية المحتملة وأي قضايا محددة تثار بين البنك والمقترض. سيشمل التقييم البيئي والاجتماعي ويأخذ في الاعتبار التنسيق والتشاور مع الأشخاص المتأثرين والأطراف المعنية الأخرى، لا سيما في مرحلة مبكرة، لضمان تحديد جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المهمة ومعالجتها.

ستعكس الأساليب والأدوات المختلفة التي يستخدمها المقترض لإجراء التقييم البيئي والاجتماعي وتوثيق نتائج هذا التقييم، بما في ذلك إجراءات التخفيف التي سيتم تنفيذها، طبيعة المشروع وحجمه. كما هو محدد في المعيار البيئي والاجتماعي 1، ستشمل هذه، حسب الاقتضاء، مجموعة أو عناصر مما يلي:

أ. تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

يعتبر تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أداة لتحديد وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لمشروع مقترح، وتقييم البدائل، وتصميم تدابير التخفيف والإدارة والمراقبة المناسبة.

ب. التدقيق البيئي والاجتماعي

يعتبر التدقيق البيئي والاجتماعي أداة لتحديد طبيعة ومدى جميع المجالات البيئية والاجتماعية ذات الاهتمام في مشروع أو أنشطة قائمة. يحدد التدقيق ويبرر التدابير والإجراءات المناسبة للتخفيف من مجالات الاهتمام ، وتقدير تكلفة التدابير والإجراءات ، ويوصي بجدول زمني لتنفيذها. بالنسبة لبعض المشاريع ، قد يتكون التقييم البيئي والاجتماعي من مراجعة بيئية أو اجتماعية وحدها ؛ في حالات أخرى ، يشكل التدقيق جزءًا من التقييم البيئي والاجتماعي.

ج. تقييم المخاطر أو الأخطار

يعتبر تقييم المخاطر أو الأخطار أداة لتحديد وتحليل والسيطرة على المخاطر المرتبطة بوجود مواد وظروف خطرة في موقع المشروع. يتطلب البنك تقييمًا للمخاطر أو الأخطار للمشاريع التي تتضمن بعض المواد القابلة للاشتعال والمتفجرة والمتفاعلة والسامة عندما تكون موجودة بكميات أعلى من مستوى عتبة معين. بالنسبة لبعض المشاريع ، قد يتكون التقييم البيئي والاجتماعي من تقييم المخاطر أو الأخطار فقط ؛ في حالات أخرى ، يشكل تقييم المخاطر أو الأخطار جزءًا من التقييم البيئي والاجتماعي.

د. تقييم الأثر التراكمي

يعتبر تقييم الأثر التراكمي أداة للنظر في الآثار التراكمية للمشروع بالاقتران مع التأثيرات من التطورات الأخرى ذات الصلة في الماضي والحاضر والمتوقع بشكل معقول وكذلك الأنشطة غير المخطط لها ولكن التي يمكن التنبؤ بها والتي تم تمكينها بواسطة المشروع والتي قد تحدث لاحقًا أو في موقع مختلف.

هـ. التحليل الاجتماعي وتحليل النزاع

يعتبر التحليل الاجتماعي وتحليل النزاع أداة تقييم الدرجة التي قد يؤدي بها المشروع إلى (أ) تفاقم التوترات القائمة وعدم المساواة داخل المجتمع (سواء داخل المجتمعات المتضررة بالمشروع أو بين هذه المجتمعات وغيرها) ؛ (ب) لها تأثير سلبي على الاستقرار والأمن البشري ؛ (ج) أن تتأثر سلبيًا بالتوترات القائمة والنزاع وعدم الاستقرار ، لا سيما في ظروف الحرب والعصيان والاضطراب المدني.

و. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

تعتبر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أداة توضح بالتفصيل (أ) الإجراءات التي يتعين اتخاذها أثناء تنفيذ المشروع وتشغيله للتخلص من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو تعويضها ، أو لتقليلها إلى مستويات مقبولة ؛ و (ب) الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.

ز. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

يعتبر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أداة تقوم بفحص المخاطر والآثار عندما يتكون المشروع من برنامج و / أو سلسلة من المشاريع الفرعية ، ولا يمكن تحديد المخاطر والآثار حتى يتم تحديد تفاصيل البرنامج أو المشروع الفرعي. يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المبادئ والقواعد والمبادئ التوجيهية والإجراءات لتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. يحتوي على إجراءات وخطط لتقليل المخاطر والآثار السلبية والتخفيف منها و / أو تعويضها ، ومخصصات لتقدير و تحديد ميزانية تكاليف هذه الإجراءات، ومعلومات عن الوكالة أو الوكالات المسؤولة عن معالجة مخاطر المشروع وآثاره ، بما في ذلك قدرتها على الإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية. يتضمن معلومات كافية عن المنطقة التي من المتوقع أن تكون فيها المشاريع الفرعية ، بما في ذلك أي نقاط ضعف بيئية واجتماعية محتملة في المنطقة ؛ والآثار المحتملة التي قد تحدث وتدابير التخفيف التي يمكن توقع استخدامها.

قد تتطلب السمات المحددة للمشروع من المقترض استخدام أساليب وأدوات متخصصة للتقييم ، مثل خطة إعادة التوطين ، وخطة استعادة طرق العيش ، وخطة الشعوب الأصلية ، وخطة عمل التنوع البيولوجي ، وخطة إدارة التراث الثقافي ، والخطط الأخرى على النحو المتفق عليه مع البنك.

يجب على المقترضين الشروع في التقييم البيئي والاجتماعي في أقرب وقت ممكن في معالجة المشروع. سيتشاور المقترضون مع البنك في أقرب وقت ممكن ، لذلك تم تصميم التقييم البيئي والاجتماعي منذ البداية لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية.

مخطط إرشادي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي

عندما يتم إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي كجزء من البيئة والتقييم الاجتماعي ، سيشمل ما يلي:

أ. ملخص تنفيذي

- يناقش بإيجاز النتائج الهامة والإجراءات الموصى بها.

ب. الإطار القانوني والمؤسسي

- يحلل الإطار القانوني والمؤسسي للمشروع ، والذي يتم من خلاله إجراء التقييم البيئي والاجتماعي ، بما في ذلك القضايا المنصوص عليها في المعيار البيئي والاجتماعي 1.

- يقارن الإطار البيئي والاجتماعي الحالي للمقترض والمعايير البيئية والاجتماعية ويحدد الفجوات بينهما.

- تحديد وتقييم المتطلبات البيئية والاجتماعية لأي ممولين مشاركين.

ج. وصف المشروع

- يصف بإيجاز المشروع المقترح وسياقه الجغرافي والبيئي والاجتماعي والزمني ، بما في ذلك أي استثمارات خارج الموقع قد تكون مطلوبة (على سبيل المثال ، خطوط الأنابيب المخصصة وطرق الوصول وإمدادات الطاقة وإمدادات المياه والإسكان والمواد الأولية ومرافق تخزين المنتجات) ، وكذلك الموردين الأساسيين للمشروع.

- من خلال النظر في تفاصيل المشروع ، يشير إلى الحاجة إلى أي خطة لتلبية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي من 1 حتى 10.

- يتضمن خارطة تفصيلية كافية توضح موقع المشروع والمنطقة التي قد تتأثر بالتأثيرات التراكمية المباشرة وغير المباشرة للمشروع.

د. بيانات أساسية

- يحدد بالتفصيل البيانات الأساسية ذات الصلة بالقرارات المتعلقة بموقع المشروع أو تصميمه أو تشغيله أو تدابير التخفيف. يجب أن يشمل ذلك مناقشة دقة وموثوقية ومصادر البيانات بالإضافة إلى معلومات حول التواريخ المحيطة بتحديد المشروع والتخطيط والتنفيذ.

- يحدد ويقدر مدى وجودة البيانات المتاحة ، وثغرات البيانات الرئيسية ، وأوجه عدم اليقين المرتبطة بالتنبؤات.

- استنادًا إلى المعلومات الحالية ، يقيم نطاق المنطقة المراد دراستها ويصف الظروف الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة ، بما في ذلك أي تغييرات متوقعة قبل بدء المشروع.

- يأخذ في الاعتبار أنشطة التطوير الحالية والمقترحة داخل منطقة المشروع ولكن غير مرتبطة مباشرة بالمشروع.

هـ. المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- يأخذ في الاعتبار جميع المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالمشروع. ويشمل ذلك المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحددة على وجه التحديد في المعيار البيئي والاجتماعي 2-8 ، وأي مخاطر وآثار بيئية واجتماعية أخرى تنشأ نتيجة للطبيعة والسياق المحددين للمشروع ، بما في ذلك المخاطر والآثار المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 1.

و. إجراءات التخفيف

- يحدد إجراءات التخفيف والآثار السلبية المتبقية الكبيرة التي لا يمكن تخفيفها ، وإلى أقصى حد ممكن ، يقيم مقبولية تلك الآثار السلبية المتبقية.

- يحدد إجراءات متباينة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المحرومين أو المستضعفين.

- تقييم جدوى التخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية. التكاليف الاستثمارية والمتكررة لإجراءات التخفيف المقترحة ، ومدى ملاءمتها في ظل الظروف المحلية ؛ والمتطلبات المؤسسية والتدريب والمراقبة لإجراءات التخفيف المقترحة.

- تحديد المشكلات التي لا تتطلب مزيداً من الاهتمام ، مما يوفر الأساس لهذا التحديد.

ز. تحليل البدائل

- يقارن بشكل منهجي البدائل الممكنة لموقع المشروع المقترح والتكنولوجيا والتصميم والتشغيل - بما في ذلك حالة "بدون مشروع" - من حيث آثارها البيئية والاجتماعية المحتملة.

- تقييم جدوى البدائل للتخفيف من الآثار البيئية والاجتماعية ؛ التكاليف الاستثمارية والمتكررة لإجراءات التخفيف البديلة ، ومدى ملاءمتها في ظل الظروف المحلية ؛ والمتطلبات المؤسسية والتدريب والمراقبة لإجراءات التخفيف البديلة.

- تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية إلى أقصى حد ممكن لكل البدائل ، وإرفاق القيم الاقتصادية حيثما كان ذلك ممكناً.

ح. إجراءات التصميم

- يحدد الأساس لاختيار تصميم المشروع المعين المقترح ويحدد إرشادات البيئة والصحة والسلامة المطبقة أو إذا تم تحديد معايير البيئة والصحة والسلامة البيئية على أنها غير قابلة للتطبيق ، فإنه يبرر مستويات الانبعاثات الموصى بها وأساليب منع التلوث والحد منه التي تتفق مع GIIP.

ط. التدابير والإجراءات الرئيسية لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي

- يلخص التدابير والإجراءات الرئيسية والإطار الزمني المطلوب للمشروع لتلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية. سيتم استخدام هذا في تطوير خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

ي. الملاحق

- قائمة الأفراد أو المنظمات التي أعدت أو ساهمت في التقييم البيئي والاجتماعي.

- المراجع - تحدد المواد المكتوبة المنشورة وغير المنشورة، والتي تم استخدامها.

- سجل الاجتماعات والمشاورات والدراسات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص المتضررين والأطراف المعنية الأخرى. يحدّد السجل وسائل مشاركة

أصحاب المصلحة هذه التي تم استخدامها للحصول على آراء الأشخاص المتأثرين والأطراف المعنية الأخرى.

- الجداول التي تعرض البيانات ذات الصلة المشار إليها أو الملخصة في النص الرئيسي.

- قائمة التقارير أو الخطط ذات الصلة.

مخطط إرشادي لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية

تتكون خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من مجموعة من إجراءات التخفيف والمراقبة والتدابير المؤسسية التي يجب اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل المشروع للتخلص من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو تعويضها أو تقليلها إلى مستويات مقبولة. تتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات. سيقوم المقترض (أ) بتحديد مجموعة الاستجابات للآثار السلبية المحتملة ؛ (ب) تحديد متطلبات ضمان إجراء تلك الاستجابات بشكل فعال وفي الوقت المناسب ؛ و (ج) وصف وسائل تلبية تلك المتطلبات.

اعتماداً على المشروع ، يمكن إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية كوثيق مستقلة أو يمكن دمج المحتوى مباشرة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي . سيتضمن محتوى خطة الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي:

أ. التخفيف

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التدابير والإجراءات وفقاً للتسلسل الهرمي للتخفيف الذي يقلل الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة إلى مستويات مقبولة. ستشمل الخطة تدابير تعويضية ، إن وجدت. على وجه التحديد ، فإن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية: (1) تحدد وتلخص جميع الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المتوقعة (بما في ذلك تلك التي تشمل السكان الأصليين أو إعادة التوطين غير الطوعي) ؛ (2) يصف - مع التفاصيل الفنية - كل تدبير من تدابير التخفيف ، بما في ذلك نوع التأثير الذي يتعلق به والظروف التي يكون مطلوباً بموجبها (على سبيل المثال ، بشكل مستمر أو في حالة الطوارئ) ، إلى جانب التصميمات وأوصاف المعدات و إجراءات التشغيل ، حسب الاقتضاء ؛ (3) تقدير أي آثار بيئية واجتماعية محتملة لهذه التدابير ؛ و (4) تأخذ في الحسبان وتتوافق مع خطط التخفيف الأخرى المطلوبة للمشروع (على سبيل المثال ، لإعادة التوطين غير الطوعي ، أو الشعوب الأصلية ، أو التراث الثقافي).

ب. المراقبة

- تحدد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أهداف المراقبة وتحدد نوع المراقبة ، مع روابط للآثار التي تم تقييمها في التقييم البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف الموضحة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. على وجه التحديد ، يوفر قسم المراقبة في خطة

الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) وصفًا محددًا ، وتفاصيل فنية ، لتدابير المراقبة ، بما في ذلك المعايير التي سيتم قياسها ، والطرق التي سيتم استخدامها ، ومواقع أخذ العينات ، وتكرار القياسات ، وحدود الاكتشاف (عند الاقتضاء) ، وتحديد العتبات التي من شأنها أن تشير إلى الحاجة إلى إجراءات تصحيحية ؛ و (ب) إجراءات المراقبة والإبلاغ من أجل (1) ضمان الكشف المبكر عن الظروف التي تتطلب تدابير تخفيف معينة ، و (2) تقديم معلومات عن التقدم المحرز ونتائج التخفيف.

ج. تنمية القدرات والتدريب

- لدعم التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لمكونات المشروع البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف ، تعتمد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على التقييم البيئي والاجتماعي لوجود ودور وقدرة الأطراف المسؤولة في الموقع أو على مستوى الوكالة والوزارة.

- على وجه التحديد ، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وصفًا محددًا للترتيبات المؤسسية ، مع تحديد الطرف المسؤول عن تنفيذ تدابير التخفيف والرصد (على سبيل المثال ، للتشغيل ، والإشراف ، والإنفاذ ، ومراقبة التنفيذ ، والإجراءات الإصلاحية ، والتمويل ، وإعداد التقارير ، وتدريب الموظفين).

- لتعزيز قدرة الإدارة البيئية والاجتماعية في الوكالات المسؤولة عن التنفيذ ، توصي خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بإنشاء أو توسيع الأطراف المسؤولة ، وتدريب الموظفين وإنشاء أي تدابير إضافية قد تكون ضرورية لدعم تنفيذ إجراءات التخفيف وأي توصيات أخرى التقييم البيئي والاجتماعي.

د. جدول التنفيذ وتقديرات التكلفة

- بالنسبة لجميع الجوانب الثلاثة (التخفيف ، والمراقبة ، وتنمية القدرات) ، توفر خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (أ) جدول تنفيذ للإجراءات التي يجب تنفيذها كجزء من المشروع ، مع توضيح المراحل والتنسيق مع خطط تنفيذ المشروع الإجمالية ؛ و (ب) تقديرات الاستثمار والتكاليف المتكررة ومصادر التمويل لتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. يتم أيضًا دمج هذه الأرقام في جداول التكلفة الإجمالية للمشروع.

هـ. دمج خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مع المشروع

- يعتمد قرار المقترض بالمضي قدمًا في المشروع وقرار البنك بدعمه جزئيًا على توقع تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (سواء كانت قائمة بذاتها أو مدمجة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي) بشكل فعال. وبالتالي ، سيتم تحديد كل من التدابير والإجراءات التي سيتم تنفيذها بوضوح ، بما في ذلك تدابير وإجراءات التخفيف والمراقبة الفردية والمسؤوليات المؤسسية المتعلقة بكل منها ، وسيتم دمج تكاليف القيام بذلك في التخطيط الشامل للمشروع وتصميمه و الميزانية والتنفيذ.

الملحق 5: الإطار الإرشادي لسياسة إعادة التوطين

يقر المعيار البيئي والاجتماعي 5 بأن حيازة الأراضي ذات الصلة بالمشروع والقيود المفروضة على استخدام الأراضي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على المجتمعات والأفراد. قد يؤدي الاستحواذ على الأراضي المرتبطة بالمشروع أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي إلى النزوح المادي (إعادة التوطين ، أو فقدان الأراضي السكنية ، أو فقدان المأوى) ، أو النزوح الاقتصادي (فقدان الأرض أو الممتلكات أو النفاذ إلى الممتلكات مما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو وسائل أخرى من الرزق) ، أو كليهما. يشير مصطلح "إعادة التوطين غير الطوعي" إلى هذه الآثار. تعتبر إعادة التوطين غير طوعية عندما لا يكون للأشخاص أو المجتمعات المتضررة الحق في رفض حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي التي تؤدي إلى النزوح.

1. الأهداف

الأهداف هي:

أ. تجنب إعادة التوطين غير الطوعي ، أو عند الضرورة ، قم بتقليل إعادة التوطين غير الطوعي من خلال استكشاف بدائل تصميم المشروع.

ب. تجنب الإخلاء القسري.

ج. التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي لا يمكن تجنبها من حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي من خلال: (أ) تقديم تعويض في الوقت المناسب عن خسارة الممتلكات بتكلفة الاستبدال و (ب) مساعدة النازحين في جهودهم لتحسين ، أو على الأقل استعادة ، طرق العيش ومستويات المعيشة ، بالقيمة الحقيقية ، إلى مستويات ما قبل النزوح أو إلى المستويات السائدة قبل بدء تنفيذ المشروع ، و أيهما أفضل.

د. تحسين الظروف المعيشية للفقراء أو المستضعفين الذين نزحوا جسديًا ، من خلال توفير السكن الملائم ، و النفاذ إلى الخدمات والمرافق ، وضمان الحيازة.

هـ. تصور أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها كبرامج تنمية مستدامة ، وتوفير موارد استثمارية كافية لتمكين الأشخاص النازحين من الاستفادة بشكل مباشر من المشروع ، حسب طبيعة المشروع.

و. ضمان تخطيط أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها مع الكشف المناسب عن المعلومات والتشاور الهادف والمشاركة المستنيرة للمتضررين.

2. نطاق التطبيق

تم تحديد قابلية تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي 5 أثناء التقييم البيئي والاجتماعي الموضح في المعيار البيئي والاجتماعي 1. ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي على الإزاحة المادية والاقتصادية الدائمة أو المؤقتة الناتجة عن الأنواع التالية من حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي التي تم اتخاذها أو فرضت فيما يتعلق بتنفيذ المشروع:

أ. حقوق الأرض أو حقوق استخدام الأراضي المكتسبة أو المقيدة من خلال الانتزاع أو غيرها من الإجراءات الإلزامية وفقاً للقانون الوطني ؛

ب. حقوق الأرض أو حقوق استخدام الأراضي المكتسبة أو المقيدة من خلال التسويات التفاوضية مع مالكي العقارات أو أولئك الذين لديهم حقوق قانونية على الأرض ، إذا كان الفشل في التوصل إلى تسوية سيؤدي إلى انتزاع أو إجراءات إلزامية أخرى ؛

ج. القيود المفروضة على استخدام الأراضي والوصول إلى الموارد الطبيعية التي تتسبب في فقدان المجتمع أو المجموعات داخل المجتمع للنفذ إلى استخدام الموارد حيث يكون لديهم حيازة تقليدية أو عرفية أو حقوق استخدام معترف بها. وقد يشمل ذلك الحالات التي يتم فيها إنشاء مناطق محمية أو غابات أو مناطق تنوع بيولوجي أو مناطق عازلة محددة قانوناً فيما يتعلق بالمشروع ؛

د. نقل الأشخاص الذين ليس لديهم حقوق استخدام رسمية أو تقليدية أو معترف بها ، والذين يشغلون أو يستخدمون الأرض قبل تاريخ محدد للمشروع ؛

هـ. نزوح الأشخاص نتيجة لتأثيرات المشروع التي تجعل أراضيهم غير صالحة للاستعمال أو يتعذر الوصول إليها ؛

و. تقييد الوصول إلى الأراضي أو استخدام الموارد الأخرى بما في ذلك الممتلكات العامة والموارد الطبيعية مثل الموارد البحرية والمائية ، ومنتجات الغابات الخشبية وغير الخشبية ، والمياه العذبة ، والنباتات الطبية ، ومناطق الصيد والتجمع ، ومناطق الرعي والمحاصيل ؛

ز. حقوق الأرض أو المطالبات بالأرض ، أو الموارد التي تنازل عنها الأفراد أو المجتمعات دون دفع تعويضات كاملة ؛ و

ح. حيازة الأرض أو قيود استخدام الأراضي التي حدثت قبل المشروع ، ولكن تم تنفيذها أو البدء بها تحسباً للمشروع أو في إطار الإعداد له.

لا ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي على التأثيرات على الدخل أو طرق العيش التي ليست نتيجة مباشرة لحيازة الأراضي أو قيود استخدام الأراضي التي يفرضها المشروع. ستتم معالجة هذه الآثار وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 1.

3. المتطلبات

3.1 بشكل عام

تصنيف الأهلية

يمكن تصنيف الأشخاص المتأثرين كأشخاص: (أ) الذين لديهم حقوق قانونية رسمية على الأرض أو الممتلكات؛ (ب) الذين لا يتمتعون بحقوق قانونية رسمية على الأرض أو الممتلكات، ولكن لديهم مطالبة بأرض أو الممتلكات معترف بها أو يمكن الاعتراف بها بموجب القانون الوطني؛ أو (ج) الذين ليس لديهم حق قانوني معترف به أو يطالبون بالأرض أو الممتلكات التي يشغلونها أو يستخدمونها.

تصميم المشروع

سيثبت المقترض أن الاستحواذ غير الطوعي على الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي يقتصر على متطلبات المشروع المباشرة لأغراض المشروع المحددة بوضوح خلال فترة زمنية محددة بوضوح. سيأخذ المقترض بعين الاعتبار تصميمات المشروع البديلة الممكنة لتجنب أو تقليل حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي، لا سيما عندما يؤدي ذلك إلى إزاحة مادية أو اقتصادية، مع موازنة التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية والمالية، وإيلاء اهتمام خاص للآثار المتعلقة بالأنواع الاجتماعية وتأثيراتها على الفقراء والمستضعفين.

التعويضات والمزايا للأشخاص المتضررين

عندما يتعذر تجنب حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي (سواء كانت دائمة أو مؤقتة)، سيقدم المقترض للأشخاص المتضررين تعويضات بتكلفة الاستبدال، ومساعدات أخرى قد تكون ضرورية لمساعدتهم على تحسين أو على الأقل استعادة مستويات معيشتهم أو طرق عيشهم.

سيتم الإفصاح عن معايير التعويض لفئات الأراضي و الممتلكات الثابتة وتطبيقها بشكل متسق. قد تخضع معدلات التعويض للتعديل التصاعدي حيث يتم استخدام استراتيجيات التفاوض. وفي جميع الأحوال يتم توثيق أساس واضح لحساب التعويض وتوزيع التعويض وفق إجراءات شفافة.

عندما تكون طرق عيش الأشخاص النازحين قائمة على الأرض، أو عندما تكون الأرض مملوكة بشكل جماعي، سيقدم المقترض للأشخاص النازحين خيارًا لاستبدال الأرض وفقًا للفقرة 35 (أ)، ما لم يكن من الممكن إثبات ذلك بما يرضي البنك أن البديل المكافئ الأرض غير متوفر. وفقًا لما تسمح به طبيعة المشروع وأهدافه، سيوفر المقترض أيضًا فرصًا للمجتمعات والأشخاص النازحين لجني الفوائد التنموية المناسبة من المشروع.

لن يستحوذ المقترض على الأراضي المكتسبة و الممتلكات ذات الصلة إلا بعد إتاحة التعويض وفقًا لهذا المعيار البيئي والاجتماعي، وعند الاقتضاء، تتم إعادة توطين النازحين

وتقديم بدلات الانتقال إلى الأشخاص النازحين بالإضافة إلى التعويض. بالإضافة إلى ذلك ، ستبدأ برامج استعادة طرق العيش وتحسينها في الوقت المناسب من أجل ضمان أن الأشخاص المتضررين على استعداد كاف للاستفادة من فرص كسب العيش البديلة عند الحاجة إلى القيام بذلك.

في بعض الحالات، قد تكون هناك صعوبات كبيرة تتعلق بدفع تعويضات لأشخاص متضررين معينين، على سبيل المثال، عندما تفشل الجهود المتكررة للاتصال بالمالكيين الغائبين، حيث رفض الأشخاص المتضررون من المشروع التعويض الذي تم تقديمه لهم وفقاً للخطة المعتمدة، أو حيث تخضع المطالبات المتنافسة لملكية الأراضي أو الممتلكات لإجراءات قانونية مطولة. على أساس استثنائي، و بموافقة مسبقة من البنك، وحيث يوضح المقترض أنه قد تم اتخاذ جميع الجهود المعقولة لحل هذه الأمور، يجوز للمقترض إيداع أموال التعويض على النحو المطلوب بموجب الخطة (بالإضافة إلى مبلغ إضافي معقول للطوارئ) في حساب ضمان بفائدة أو حساب إيداع آخر والمضي قدماً في أنشطة المشروع ذات الصلة. سيتم توفير التعويضات الموضوعة في الضمان للأشخاص المؤهلين في الوقت المناسب حين يتم حل المشكلات.

مشاركة المجتمع

سينخرط المقترض مع المجتمعات المتضررة ، بما في ذلك المجتمعات المضيفة ، من خلال عملية مشاركة أصحاب المصلحة الموضحة في المعيار البيئي والاجتماعي 10. ستشمل عمليات صنع القرار المتعلقة بإعادة التوطين واستعادة طرق العيش خيارات وبدائل يمكن للأشخاص المتضررين الاختيار من بينها. سيتم الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة والمشاركة الهادفة للمجتمعات والأشخاص المتضررين أثناء النظر في تصميمات المشروع البديلة، وبعد ذلك في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم لعملية التعويض وأنشطة استعادة طرق العيش وعملية إعادة التوطين. تنطبق أحكام إضافية على المشاورات مع السكان الأصليين النازحين، وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 7.

يجب أن تضمن عملية التشاور الحصول على وجهات نظر المرأة، ومراعاة مصالحها في جميع جوانب التخطيط لإعادة التوطين وتنفيذها. قد تتطلب معالجة التأثيرات المعيشية تحليلاً داخل الأسرة في الحالات التي تتأثر فيها سبل عيش النساء والرجال بشكل مختلف. ينبغي استكشاف تفضيلات النساء والرجال من حيث آليات التعويض، مثل استبدال الأرض أو النفاذ البديل إلى الموارد الطبيعية بدلاً من التعويض نقداً.

آلية التظلم

سيضمن المقترض وجود آلية التظلم الخاصة بالمشروع، وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 10 في أقرب وقت ممكن خلال تطوير المشروع لمعالجة مخاوف محددة بشأن التعويضات أو إعادة التوطين أو تدابير استعادة طرق العيش التي أثارها الأشخاص النازحون (أو غيرهم)

في الوقت المناسب. حيثما أمكن، ستستخدم آليات التظلم هذه آليات التظلم الرسمية أو غير الرسمية القائمة و المناسبة لأغراض المشروع، مع استكمالها حسب الحاجة بترتيبات خاصة بالمشروع مصممة لحل النزاعات بطريقة محايدة.

التخطيط والتنفيذ

عندما تكون حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي أمرًا لا مفر منه، سيقوم المقترض، كجزء من التقييم البيئي والاجتماعي، بإجراء إحصاء لتحديد الأشخاص الذين سيتأثرون بالمشروع، لإنشاء جرد للأراضي والممتلكات التي ستتأثر، لتحديد من سيكون مؤهلاً للحصول على تعويضات ومساعدة، ولثني الأشخاص غير المؤهلين، مثل المستوطنين الانتهازيين، عن المطالبة بالمزايا. سيتناول التقييم الاجتماعي أيضًا مطالب المجتمعات أو المجموعات التي، لأسباب وجيهة، قد لا تكون موجودة في منطقة المشروع خلال وقت التعداد، مثل مستخدمي الموارد الموسمية. بالتزامن مع التعداد، سيحدد المقترض تاريخًا نهائيًا للأهلية. سيتم توثيق المعلومات المتعلقة بالموعد النهائي بشكل جيد وسيتم نشرها في جميع أنحاء منطقة المشروع على فترات منتظمة في أشكال مكتوبة وغير مكتوبة (حسب الاقتضاء) باللغات المحلية ذات الصلة. وسيشمل ذلك التحذيرات المنشورة بأن الأشخاص الذين يستقرون في منطقة المشروع بعد التاريخ المحدد قد يتعرضون للإزالة. لمعالجة المشاكل المحددة في التقييم البيئي والاجتماعي، سيُعدّ المقترض خطة تتناسب مع المخاطر والآثار المرتبطة بالمشروع:

أ. بالنسبة للمشاريع ذات الاستحواذ البسيط على الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي، ونتيجة لذلك لن يكون هناك تأثير كبير على الدخل أو طرق العيش، ستضع الخطة معايير الأهلية للأشخاص المتضررين، وتحدّد الإجراءات والمعايير الخاصة بالتعويض، وتتضمن ترتيبات المشاورات والرصد ومعالجة المظالم؛

ب. بالنسبة للمشاريع التي تسبّب النزوح المادي، ستحدّد الخطة التدابير الإضافية ذات الصلة بإعادة توطين الأشخاص المتضررين؛

ج. بالنسبة للمشاريع التي تنطوي على إزاحة اقتصادية ذات تأثيرات كبيرة على طرق العيش أو توليد الدخل، ستحدّد الخطة الإجراءات الإضافية المتعلقة بتحسين طرق العيش أو استعادتها؛ و

د. بالنسبة للمشاريع التي قد تفرض تغييرات في استخدام الأراضي التي تقيد النفاذ إلى الموارد في الحدائق أو المناطق المحمية المعينة قانونًا أو غيرها من موارد الملكية المشتركة التي قد يعتمد عليها السكان المحليون لأغراض كسب العيش، ستنشئ الخطة عملية تشاركية لتحديد القيود المناسبة على الاستخدام ووضع إجراءات التخفيف لمعالجة الآثار السلبية على سبل العيش التي قد تنجم عن هذه القيود.

ستحدد خطة المقترض الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالتمويل والتنفيذ وتتضمن ترتيبات للتمويل الطارئ لمواجهة التكاليف غير المتوقعة، فضلاً عن الترتيبات الخاصة بالاستجابة المنسقة وفي الوقت المناسب للظروف غير المتوقعة التي تعيق التقدم نحو النتائج المرجوة. يتم تضمين التكاليف الكاملة لأنشطة إعادة التوطين اللازمة لتحقيق أهداف المشروع في إجمالي تكاليف المشروع. يتم التعامل مع تكاليف إعادة التوطين، مثل تكاليف أنشطة المشروع الأخرى، كأعباء مقابل الفوائد الاقتصادية للمشروع؛ وتضاف أية فوائد صافية للقائمين بإعادة التوطين (مقارنة بظروف "بدون مشروع") إلى تدفق فوائد المشروع.

سيضع المقترض إجراءات لمراقبة وتقييم تنفيذ الخطة وسيستخدم الإجراءات التصحيحية حسب الضرورة أثناء التنفيذ لتحقيق أهداف هذا المعيار البيئي والاجتماعي. سيكون مدى أنشطة المراقبة متناسباً مع مخاطر المشروع وآثاره. بالنسبة لجميع المشاريع التي لها تأثيرات كبيرة على إعادة التوطين غير الطوعي، سيحتفظ المقترض بأخصائين أكفاء في إعادة التوطين لمراقبة تنفيذ خطط إعادة التوطين، وتصميم الإجراءات التصحيحية حسب الضرورة، وتقديم المشورة بشأن الامتثال لهذا المعيار البيئي والاجتماعي وإنتاج تقارير مراقبة دورية. سيتم استشارة الأشخاص المتضررين خلال عملية المراقبة. سيتم إعداد تقارير مراقبة دورية، وسيتم إبلاغ الأشخاص المتضررين بنتائج المراقبة في الوقت المناسب.

سيتم اعتبار تنفيذ خطة المقترض مكتملاً عندما تتم معالجة الآثار السلبية لإعادة التوطين بطريقة تتفق مع الخطة ذات الصلة وكذلك أهداف هذا المعيار البيئي والاجتماعي. بالنسبة لجميع المشاريع التي لها تأثيرات كبيرة على إعادة التوطين غير الطوعي، سيكلف المقترض بإجراء تدقيق خارجي لاستكمال الخطة عندما يتم الانتهاء من جميع تدابير التخفيف بشكل كبير. سيتم إجراء مراجعة الإنجاز من قبل أخصائين أكفاء في إعادة التوطين، وسيقومون بتقييم ما إذا تم تحسين طرق العيش ومستويات المعيشة أو على الأقل استعادتها، وعند الضرورة، سيقتراح إجراءات تصحيحية لتحقيق الأهداف التي لم تتحقق بعد.

عندما تكون الطبيعة المحتملة أو حجم حيازة الأرض أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي ذات الصلة بمشروع يحتمل أن يتسبب في إزاحة مادية و / أو اقتصادية غير معروفة أثناء إعداد المشروع، سيضع المقترض إطاراً يحدد المبادئ والإجراءات العامة المتوافقة مع هذا المعيار البيئي والاجتماعي. بمجرد تحديد مكونات المشروع الفردية وإتاحة المعلومات الضرورية، سيتم توسيع هذا الإطار إلى واحدة أو أكثر من الخطط المحددة التي تتناسب مع المخاطر والآثار المحتملة. لن تحدث أي إزاحة مادية و / أو اقتصادية حتى يتم الانتهاء من الخطط المطلوبة بموجب هذا المعيار البيئي والاجتماعي والموافقة عليها من قبل البنك.

3.2 النزوح

النزوح المادي

في حالة النزوح المادي، سيضع المقترض خطة تغطي، كحد أدنى، المتطلبات المعمول بها لهذا المعيار البيئي والاجتماعي بغض النظر عن عدد الأشخاص المتأثرين. سيتم تصميم الخطة للتخفيف من الآثار السلبية للنزوح، وحسب الاقتضاء، لتحديد فرص التنمية. ويشمل ميزانية إعادة التوطين والجدول الزمني للتنفيذ ويحدد استحقاقات جميع فئات الأشخاص المتضررين (بما في ذلك المجتمعات المضيفة). وسيولى اهتمام خاص لجوانب النوع الاجتماعي واحتياجات الفقراء والضعفاء. سيوثق المقترض جميع المعاملات للحصول على حقوق الأرض، وتقديم التعويض والمساعدات الأخرى المرتبطة بأنشطة إعادة التوطين. إذا طُلب من الأشخاص الذين يعيشون في منطقة المشروع الانتقال إلى موقع آخر، فسيقوم المقترض بما يلي:

أ. تقديم خيارات للنازحين من بين خيارات إعادة التوطين الممكنة، بما في ذلك السكن البديل المناسب أو التعويض المالي؛ و

ب. تقديم المساعدة في إعادة التوطين بما يتناسب مع احتياجات كل مجموعة من النازحين. ستوفر مواقع إعادة التوطين الجديدة ظروفًا معيشية مكافئة على الأقل لتلك التي تمتعت بها سابقًا، أو تتفق مع الحد الأدنى من الرموز أو المعايير السائدة، أيهما أعلى من مجموعة المعايير. إذا تم إعداد مواقع إعادة التوطين الجديدة، فسيتم استشارة المجتمعات المضيفة فيما يتعلق بخيارات التخطيط، وستضمن خطط إعادة التوطين النفاذ المستمر للمجتمعات المضيفة، على الأقل بالمستويات أو المعايير الحالية، إلى المرافق والخدمات. سيتم احترام تفضيلات الأشخاص النازحين فيما يتعلق بإعادة التوطين في المجتمعات والمجموعات الموجودة مسبقًا حيثما أمكن ذلك. سيتم احترام المؤسسات الاجتماعية والثقافية الموجودة للنازحين وأي مجتمعات مضيفة.

في حالة الأشخاص النازحين فعليًا بموجب الفقرة 10 (أ) و (ب)، سيقدّم المقترض خيار الملكية البديلة ذات القيمة المساوية أو الأعلى، مع ضمان الحيابة، وخصائص مكافئة أو أفضل، ومزايا الموقع، أو التعويض المالي بتكلفة الاستبدال. يجب اعتبار التعويض العيني بدلاً من النقود.

في حالة الأشخاص المشردين جسديًا بموجب الفقرة 10 (ج)، سيوفر المقترض الترتيبات للسماح لهم بالحصول على سكن لائق مع ضمان الحيابة. عندما يمتلك هؤلاء الأشخاص النازحون مبانٍ، سيعرضهم المقترض عن خسارة الممتلكات بخلاف الأرض، مثل المساكن والتحسينات الأخرى على الأرض، بتكلفة الاستبدال. بناءً على التشاور مع هؤلاء الأشخاص النازحين، سيقدّم المقترض المساعدة في إعادة التوطين بدلاً من التعويض عن الأرض الكافية لاستعادة مستويات معيشتهم في موقع بديل مناسب.

لا يُطلب من المقترض تعويض أو مساعدة أولئك الذين يتعدون على منطقة المشروع بعد التاريخ النهائي للأهلية، بشرط أن يكون الموعد النهائي محددًا بوضوح وإعلانه للجمهور.

لن يلجأ المقترض إلى عمليات الإخلاء القسري للأشخاص المتضررين. يُعرّف "الإخلاء القسري" بأنه الإبعاد الدائم أو المؤقت ضد إرادة الأفراد و / أو العائلات و / أو المجتمعات من المنازل و / أو الأراضي التي يشغلونها دون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية وغيرها من أشكال الحماية و النفاذ إليها. ، بما في ذلك جميع الإجراءات والمبادئ المعمول بها في هذا المعيار البيئي والاجتماعي. لن يتم اعتبار ممارسة المجال البارز أو الاستحواد الإجباري أو الصلاحيات المماثلة من قبل المقترض على أنها إخلاء قسري بشرط أن يتوافق مع متطلبات القانون الوطني وأحكام هذا المعيار البيئي والاجتماعي، ويتم إجراؤه بطريقة تتفق مع المبادئ الأساسية للاستحقاق العملية (بما في ذلك تقديم إشعار مسبق كاف ، وفرص مجدية لتقديم الشكاوى والاستئناف ، وتجنب استخدام القوة غير الضرورية أو غير المتناسبة أو المفرطة).

كبدل للنزوح، قد يفكر المقترض في التفاوض بشأن ترتيبات تطوير الأراضي في الموقع والتي قد يختار المتأثرون من خلالها قبول خسارة جزئية للأرض أو إعادة توطين محلية مقابل إجراء تحسينات من شأنها زيادة قيمة ممتلكاتهم بعد التطوير. سيُسمح لأي شخص لا يرغب في المشاركة أن يختار بدلاً من ذلك الحصول على تعويض كامل ومساعدة أخرى على النحو المطلوب في هذا المعيار البيئي والاجتماعي.

النزوح الاقتصادي

في حالة المشاريع التي تؤثر على طرق العيش أو توليد الدخل، ستتضمن خطة المقترض تدابير للسماح للأشخاص المتضررين بتحسين، أو على الأقل استعادة، مدخلهم أو طرق عيشهم. ستحدد الخطة استحقاقات الأشخاص و / أو المجتمعات المتضررة، مع إيلاء اهتمام خاص لجوانب النوع الاجتماعي واحتياجات الشرائح الضعيفة من المجتمعات، وسيضمن تقديمها بطريقة شفافة ومتسقة ومُنصفة. ستشمل الخطة ترتيبات لرصد فعالية تدابير طرق العيش أثناء التنفيذ، بالإضافة إلى التقييم بمجرد انتهاء التنفيذ. سيتم اعتبار التخفيف من النزوح الاقتصادي مكتملاً عندما يخلص تدقيق الإنجاز إلى أن الأشخاص المتضررين أو المجتمعات المتضررة قد تلقوا كل المساعدة التي هم مؤهلون للحصول عليها وتم تزويدهم بفرصة كافية لإعادة تأسيس طرق عيشهم.

سيتم تعويض النازحين اقتصادياً الذين يواجهون فقدان الممتلكات أو النفاذ إلى الممتلكات عن هذه الخسارة بتكلفة التعويض:

أ. في الحالات التي تؤثر فيها حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي على المؤسسات التجارية، سيتم تعويض أصحاب الأعمال المتأثرين بتكلفة تحديد موقع بديل قابل للتطبيق؛ لصافي الدخل المفقود خلال الفترة الانتقالية؛ لتكلفة نقل وإعادة تركيب المصنع أو الآلات أو غيرها من المعدات؛ ولإعادة الأنشطة التجارية. سيتلقى الموظفون المتأثرون المساعدة في حالة الخسارة المؤقتة للأجور، وإذا لزم الأمر، المساعدة في تحديد فرص عمل بديلة؛

ب. في الحالات التي تؤثر على الأشخاص ذوي الحقوق القانونية أو المطالبات بالأرض المعترف بها أو المعترف بها بموجب القانون الوطني (انظر الفقرة 10 (أ) و (ب)) ، سيتم توفير الممتلكات البديلة (مثل المواقع الزراعية أو التجارية) ذات القيمة المساوية أو الأكبر ، أو ، عند الاقتضاء ، تعويض نقدي بتكلفة الاستبدال ؛ و

ج. سيتم تعويض الأشخاص النازحين اقتصادياً الذين ليس لديهم مطالب معترف بها قانوناً في الأرض (انظر الفقرة 10 (ج)) عن الممتلكات المفقودة بخلاف الأرض (مثل المحاصيل والبنية التحتية للري والتحسينات الأخرى التي أدخلت على الأرض) ، بتكلفة الاستبدال. بالإضافة إلى ذلك ، سيقدم المقترض المساعدة بدلاً من تعويض الأرض بما يكفي لتزويد هؤلاء الأشخاص بفرصة إعادة تأسيس طرق العيش في مكان آخر. لا يُطلب من المقترض تعويض أو مساعدة الأشخاص الذين يتعدون على منطقة المشروع بعد التاريخ النهائي للأهلية.

سيتم توفير الفرص للأشخاص النازحين اقتصادياً لتحسين، أو على الأقل استعادة، وسائل قدرتهم على كسب الدخل، ومستويات الإنتاج، ومستويات المعيشة:

أ. بالنسبة للأشخاص الذين تكون طرق عيشهم قائمة على الأرض، سيتم تقديم الأرض البديلة التي تحتوي على مجموعة من الإمكانيات الإنتاجية و مزايا الموقع وعوامل أخرى تعادل على الأقل تلك المفقودة حيثما كان ذلك ممكناً؛

ب. بالنسبة للأشخاص الذين تعتمد طرق عيشهم على الموارد الطبيعية وحيث يتم تطبيق القيود المتعلقة بالمشروع على النفاذ، سيتم تنفيذ التدابير إما للسماح باستمرار النفاذ إلى الموارد المتضررة أو لتوفير النفاذ إلى الموارد البديلة مع إمكانية كسب العيش وإمكانية النفاذ. عندما تتأثر موارد الملكية المشتركة، قد تكون المنافع والتعويضات المرتبطة بالقيود المفروضة على استخدام الموارد الطبيعية جماعية بطبيعتها؛ و

ج. إذا ثبت أن الأرض أو الموارد البديلة غير متوفرة، سيقدم المقترض خيارات للأشخاص النازحين اقتصادياً لفرص بديلة لكسب الدخل، مثل تسهيلات القروض أو التدريب على المهارات أو المساعدة في بعث المشاريع التجارية أو فرص العمل أو المساعدة المالية الإضافية للتعويض عن الممتلكات. ولكن المساعدة المالية وحدها كثيراً ما تفشل في تزويد الأشخاص المتضررين بالوسائل الإنتاجية أو المهارات اللازمة لاستعادة طرق العيش.

سيتم تقديم الدعم الانتقالي حسب الضرورة لجميع النازحين اقتصادياً، بناءً على تقدير معقول للوقت المطلوب لاستعادة قدرتهم على كسب الدخل، ومستويات الإنتاج، ومستويات المعيشة.

الملحق 6: الخطوط العريضة لخطة عمل إعادة التوطين

يصف هذا الملحق عناصر الخطط التي تتناول النزوح المادي و / أو الاقتصادي في المعيار البيئي والاجتماعي 5. لأغراض هذا الملحق، يجب الإشارة إلى هذه الخطط باسم "خطط إعادة التوطين". تتضمن خطط إعادة التوطين تدابير لمعالجة النزوح المادي و / أو الاقتصادي، اعتماداً على طبيعة الآثار المتوقعة من المشروع. قد تستخدم المشاريع تسمية بديلة، اعتماداً على نطاق خطة إعادة التوطين - على سبيل المثال، عندما يتضمن المشروع إزاحة اقتصادية فقط، يمكن تسمية خطة إعادة التوطين "خطة طرق العيش" أو حيث تكون القيود المفروضة على النفاذ إلى الحدائق والمناطق المحمية معينة قانونياً. قد تأخذ الخطة المعنية شكل "إطار العملية".

يختلف نطاق المتطلبات ومستوى تفاصيل خطة إعادة التوطين باختلاف حجم وتعقيد إعادة التوطين. تعتمد الخطة على معلومات محدثة وموثوقة حول (أ) المشروع المقترح وآثاره المحتملة على الأشخاص النازحين وغيرهم من المجموعات المتضررة، (ب) تدابير التخفيف المناسبة والممكنة، و (ج) الإجراءات القانونية و الترتيبات المؤسسية المطلوبة للتنفيذ الفعال لإجراءات إعادة التوطين.

العناصر الدنيا لخطة إعادة التوطين

وصف المشروع. الوصف العام للمشروع و تعريف منطقة المشروع

التأثيرات المحتملة. تعريف

- أ. مكونات المشروع أو الأنشطة التي تؤدي إلى النزوح، وشرح سبب وجوب الحصول على الأرض المختارة لاستخدامها في الإطار الزمني للمشروع؛
- ب. منطقة تأثير هذه المكونات أو الأنشطة؛
- ت. نطاق وحجم حيازة الأراضي وآثارها على الهياكل والأصول الثابتة الأخرى؛
- ث. أي قيود يفرضها المشروع على استخدام الأراضي أو الموارد الطبيعية أو النفاذ إليها؛
- ج. البدائل التي تم النظر فيها لتجنب أو تقليل النزوح ولماذا تم رفضها؛ و
- ح. الآليات الموضوعية لتقليل النزوح، إلى أقصى حد ممكن، أثناء تنفيذ المشروع.

الأهداف. أهم أهداف برنامج إعادة التوطين

مسح التعداد والدراسات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية. نتائج التعداد على مستوى الأسرة التي تحدّد وتعدّد الأشخاص المتضررين، وبمشاركة الأشخاص المتضررين، تقوم بمسح الأراضي والهياكل و الممتلكات الثابتة الأخرى التي ستأثر بالمشروع. يخدم مسح التعداد أيضاً وظائف أساسية أخرى:

- أ. تحديد خصائص الأسر النازحة، بما في ذلك وصف أنظمة الإنتاج والعمل وتنظيم الأسرة؛ ومعلومات أساسية عن طرق العيش (بما في ذلك، حسب الاقتضاء، مستويات الإنتاج والدخل المستمد من الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية) ومستويات المعيشة (بما في ذلك الحالة الصحية) للسكان النازحين؛
- ب. معلومات عن الفئات الضعيفة أو الأشخاص الذين قد يتعين وضع أحكام خاصة لهم؛
- ج. تحديد البنية التحتية العمومية أو المجتمعية أو الممتلكات أو الخدمات التي قد تتأثر؛
- د. توفير أساس لتصميم و ضبط ميزانية برنامج إعادة التوطين؛
- هـ. بالتزامن مع تحديد موعد نهائي، مما يوفر أساساً لاستبعاد الأشخاص غير المؤهلين عن التعويض والمساعدة في إعادة التوطين؛ ووضع شروط خط أساسي للمراقبة والتقييم؛
- و. كما قد يراه البنك مناسباً، قد تكون هناك حاجة لدراسات إضافية حول المواضيع التالية لتكملة مسح التعداد أو إعلامه؛
- ز. أنظمة حيازة الأراضي ونقلها، بما في ذلك جرد الموارد الطبيعية للممتلكات العمومية التي يستمد الناس منها طرق عيشهم وقوتهم، وأنظمة حق الانتفاع غير القائمة على حقوق الملكية (بما في ذلك صيد الأسماك أو الرعي أو استخدام مناطق الغابات) التي تحكمها آليات تخصيص الأراضي المحلية المعترف بها وأي قضايا تثيرها أنظمة الحيازة المختلفة في منطقة المشروع؛
- ح. أنماط التفاعل الاجتماعي في المجتمعات المتضررة، بما في ذلك الشبكات الاجتماعية وأنظمة الدعم الاجتماعي، وكيف ستتأثر بالمشروع؛ و
- ط. الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات النازحة، بما في ذلك وصف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (على سبيل المثال، المنظمات المجتمعية، والجماعات الشعائرية، والمنظمات غير الحكومية التي قد تكون ذات صلة باستراتيجية التشاور وتصميم وتنفيذ أنشطة إعادة التوطين.

الإطار القانوني. نتائج تحليل الإطار القانوني الذي يغطي:

- أ. نطاق سلطة الاستحواذ الإجباري وفرض قيود استخدام الأراضي وطبيعة التعويض المرتبط بها، من حيث منهجية التقييم وتوقيت الدفع؛
- ب. الإجراءات القانونية والإدارية المعمول بها، بما في ذلك وصف سبل الانتصاف المتاحة للنازحين في المسار القضائي والإطار الزمني العادي لهذه الإجراءات، وأي آليات متاحة لمعالجة المظالم قد تكون ذات صلة بالمشروع؛
- ج. القوانين واللوائح المتعلقة بالهيئات المسؤولة عن تنفيذ أنشطة إعادة التوطين؛ و

د. الفجوات، إن وجدت، بين القوانين والممارسات المحلية التي تغطي الاستحواذ الإجمالي، وفرض قيود على استخدام الأراضي وتوفير تدابير إعادة التوطين والمعياري البيئي والاجتماعي 5، وآليات رأب هذه الفجوات.

الإطار المؤسسي. نتائج تحليل الإطار المؤسسي الذي يغطي:

أ. تحديد الوكالات المسؤولة عن أنشطة إعادة التوطين والمنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المدني التي قد يكون لها دور في تنفيذ المشروع، بما في ذلك تقديم الدعم للأشخاص النازحين؛

ب. تقييم القدرة المؤسسية لهذه الوكالات والمنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المدني؛ و

ج. أي خطوات مقترحة لتعزيز القدرة المؤسسية للوكالات والمنظمات غير الحكومية / منظمات المجتمع المدني المسؤولة عن تنفيذ إعادة التوطين.

الأهلية. تعريف النازحين ومعايير تحديد أهليتهم للحصول على تعويض ومساعدات إعادة التوطين الأخرى، بما في ذلك المواعيد النهائية ذات الصلة.

التأمين والتعويض عن الخسائر. المنهجية المستخدمة في تقييم الخسائر لتحديد تكلفة تعويضها؛ ووصف الأنواع المقترحة ومستويات التعويض عن الأراضي والموارد الطبيعية والممتلكات الأخرى بموجب القانون المحلي و الإجراءات التكميلية اللازمة لتحقيق تكلفة التعويض.

المشاركة المجتمعية. تشريك النازحين (بما في ذلك المجتمعات المضيفة، عند الاقتضاء):

أ. وصف لاستراتيجية التشاور مع النازحين ومشاركتهم في تصميم وتنفيذ أنشطة إعادة التوطين؛

ب. ملخص للآراء التي تم التعبير عنها وكيف تم أخذ هذه الآراء في الاعتبار عند إعداد خطة إعادة التوطين؛

ج. مراجعة بدائل إعادة التوطين المقدمة والخيارات التي قام بها النازحون فيما يتعلق بالخيارات المتاحة لهم؛ و

د. الترتيبات المؤسسية التي يمكن للنازحين من خلالها نقل مخاوفهم إلى سلطات المشروع في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ، و إجراءات لضمان تمثيل الفئات الهشة مثل السكان الأصليين والأقليات العرقية والمعدمين والنساء تمثيلاً مناسباً.

الجدول الزمني للتنفيذ. جدول تنفيذ يوفر التواريخ المتوقعة للنزوح، وتواريخ البدء والانهاء المقدر لجميع أنشطة خطة إعادة التوطين. يجب أن يشير الجدول الزمني إلى كيفية ارتباط أنشطة إعادة التوطين بتنفيذ المشروع ككل.

التكاليف والميزانية. جداول توضح تقديرات التكلفة المصنفة لجميع أنشطة إعادة التوطين ، بما في ذلك مخصصات التضخم والنمو السكاني وحالات الطوارئ الأخرى ؛ جداول زمنية للنفقات؛ مصادر الأموال؛ والترتيبات الخاصة بتدفق الأموال في الوقت المناسب ، والتمويل لإعادة التوطين ، إن وجد، في مناطق خارج نطاق اختصاص الوكالات المنفذة.

آلية معالجة التظلمات. تصف الخطة إجراءات ميسورة التكلفة ويمكن النفاذ إليها لتسوية الأطراف الثالثة للنزاعات الناشئة عن النزوح أو إعادة التوطين؛ يجب أن تأخذ آليات التظلم هذه في الاعتبار مدى توافر سبل الانتصاف القضائي والآليات المجتمعية والتقليدية لتسوية النزاعات.

المراقبة و التقييم. إجراءات لمراقبة أنشطة النزوح وإعادة التوطين من قبل الوكالة المنفذة، مع استكمالها بمراقبين تابعين لطرف ثالث حسبما يراه البنك مناسباً، لضمان معلومات كاملة وموضوعية؛ مؤشرات مراقبة الأداء لقياس المدخلات والمخرجات والنتائج لأنشطة إعادة التوطين؛ تشريك النازحين في عملية المراقبة؛ تقييم النتائج لفترة معقولة بعد الانتهاء من جميع أنشطة إعادة التوطين؛ استخدام نتائج مراقبة إعادة التوطين لتوجيه التنفيذ اللاحق.

إجراءات الإدارة التكيفية. يجب أن تتضمن الخطة أحكاماً لتكييف تنفيذ إعادة التوطين استجابة للتغيرات غير المتوقعة في ظروف المشروع، أو العقبات غير المتوقعة لتحقيق نتائج إعادة التوطين المرضية.

الملحق 7: إطار تخطيط السكان الأصليين الإرشادي

ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 7 على مجموعة اجتماعية وثقافية مميزة و محددة. تختلف المصطلحات المستخدمة لمثل هذه المجموعات من بلد إلى آخر، وغالبًا ما تعكس الاعتبارات الوطنية. يستخدم المعيار البيئي والاجتماعي 7 مصطلح "الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً"، مع الاعتراف بأن المجموعات المحددة قد يشار إليها في بلدان مختلفة بمصطلحات مختلفة. مثل هذه المصطلحات تشمل "المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً"، و "الأقليات العرقية الأصلية"، و "السكان الأصليين"، و "قبائل التلال"، و "المجموعات الضعيفة والمهمشة"، و "الأقليات القومية"، و "القبائل المصنفة"، و "الأمم الأولى" أو "المجموعات القبلية". ينطبق المعيار البيئي والاجتماعي 7 على جميع هذه المجموعات، بشرط استيفائها للمعايير. لأغراض هذا المعيار البيئي والاجتماعي، يشمل مصطلح "الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً" كل هذه المصطلحات البديلة.

1. الأهداف

الأهداف هي:

- أ. لضمان أن عملية التنمية تعزز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والكرامة، والتطلعات، والهوية، والثقافة، و طرق العيش القائمة على الموارد الطبيعية للشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً.
- ب. لتجنب الآثار السلبية للمشاريع على الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً، أو عندما لا يكون التجنب ممكناً، لتقليل هذه الآثار و / أو تخفيفها و / أو التعويض عنها.
- ج. لتعزيز فوائد وفرص التنمية المستدامة للشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً بطريقة يسهل النفاذ إليها وملائمة ثقافياً وشاملة.
- د. لتحسين تصميم المشروع وتعزيز الدعم المحلي من خلال إنشاء والحفاظ على علاقة مستمرة تستند إلى التشاور الهادف مع الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء والتي تأثرت بالمشروع طوال دورة حياة المشروع.
- هـ. للحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً في الظروف الثلاثة الموضحة في هذا المعيار البيئي والاجتماعي.

و. الاعتراف بثقافة ومعارف وممارسات الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً واحترامها والمحافظة عليها، ومنحهم فرصة للتكيف مع الظروف المتغيرة بطريقة وفي إطار زمني مقبولين لهم.

2. نطاق التطبيق

ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي على مجموعة اجتماعية وثقافية مميزة و محددة. يشار إلى هذه المجموعات في بعض البلدان، باسم "الشعوب الأصلية". و في بلدان أخرى، يمكن الإشارة إليهم بعبارات أخرى، مثل "المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب صحراء المحرومة تاريخياً"، و "الأقليات العرقية الأصلية"، و "السكان الأصليين"، و "قبائل التلال"، و "الفئات الضعيفة والمهمشة"، و "الأقليات الجنسيات"، "القبائل المصنفة"، "الأمم الأولى"، أو "المجموعات القبلية". نظراً لأن قابلية تطبيق مصطلح "الشعوب الأصلية" يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر، فقد يطلب المقترض من البنك استخدام مصطلحات بديلة للشعوب الأصلية بما يتناسب مع السياق الوطني للمقترض. بغض النظر عن المصطلحات المستخدمة، ستنتطبق متطلبات هذا المعيار البيئي والاجتماعي على جميع هذه المجموعات. يستخدم هذا المعيار البيئي والاجتماعي مصطلح "الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً" اعترافاً بالمصطلحات المختلفة التي يمكن استخدامها للإشارة إلى الشعوب الأصلية في السياق الوطني.

ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي عندما تكون الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً (كما قد يشار إليها في السياق الوطني) موجودة في، أو لديها ارتباط جماعي بمنطقة المشروع المقترحة، على النحو المحدد خلال التقييم البيئي والاجتماعي. ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي بغض النظر عما إذا كانت الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً تتأثر إيجاباً أو سلباً، وبغض النظر عن أهمية أي من هذه الآثار. ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي أيضاً بغض النظر عن وجود أو عدم وجود نقاط ضعف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ملحوظة، على الرغم من أن طبيعة ومدى الضعف سيكون متغيراً رئيسياً في تصميم الخطط لتعزيز النفاذ العادل إلى الفوائد أو التخفيف من الآثار السلبية.

في هذا المعيار البيئي والاجتماعي، يُستخدم مصطلح "الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً" (أو كما قد يشار إليها في السياق الوطني باستخدام مصطلحات بديلة) بمعنى عام للإشارة حصرياً إلى مجتمع اجتماعي متميز ومجموعة ثقافية تمتلك الخصائص التالية بدرجات متفاوتة:

أ. التعريف الذاتي كأعضاء في مجموعة اجتماعية وثقافية متميزة من السكان الأصليين واعتراف الآخرين بهذه الهوية؛ و

- ب. الارتباط الجماعي بالموائل المتميزة جغرافياً، أو أراضي الأجداد، أو مناطق الاستخدام أو الاحتلال الموسمي، فضلاً عن الموارد الطبيعية في هذه المناطق؛ و
- ج. المؤسسات الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية العرفية المتميزة أو المنفصلة عن تلك الموجودة في المجتمع أو الثقافة السائدة؛ و
- د. لغة أو لهجة مميزة، غالباً ما تختلف عن اللغة أو اللغات الرسمية للبلد أو المنطقة التي يقيمون فيها.

ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي أيضاً على مجتمعات أو مجموعات الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً والتي فقدت، خلال حياة أفراد المجتمع أو المجموعة، ارتباطاً جماعياً بالموائل المميزة أو أراضي الأجداد في منطقة المشروع، بسبب الفصل القسري أو النزاع أو برامج إعادة التوطين الحكومية أو انتزاع ملكية أراضيهم أو الكوارث الطبيعية أو دمج هذه الأراضي في منطقة حضرية. ينطبق هذا المعيار البيئي والاجتماعي أيضاً على سكان الغابات، أو الصيادين، أو الرعاة، أو المجموعات البدوية الأخرى، بشرط استيفاء المعايير.

بعد قرار من البنك الدولي بأن الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً موجودة في منطقة المشروع، أو لديها ارتباط جماعي بمنطقة المشروع، قد يُطلب من المقترض السعي للحصول على مدخلات من الأخصائيين المناسبين للوفاء بالتشاور والتخطيط، أو غيرها من متطلبات هذا المعيار البيئي والاجتماعي. قد يتابع البنك الدولي العمليات الوطنية أثناء فحص المشروع لتحديد الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً (كما قد يشار إليها في السياق الوطني)، حيث تلبى هذه العمليات متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 8.

بشكل عام

يتمثل أحد الأغراض الرئيسية لهذا المعيار البيئي والاجتماعي في ضمان أن الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً والموجودة في منطقة المشروع أو المرتبطة بها بشكل جماعي يتم التشاور معها بشكل كامل حول تصميم المشروع و تحديد ترتيبات تنفيذ المشروع. سيكون نطاق وحجم الاستشارات، بالإضافة إلى عمليات التخطيط والتوثيق اللاحقة للمشروع، متناسبين مع نطاق وحجم المخاطر والآثار المحتملة للمشروع لأنها قد تؤثر على الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً.

سيُقيم المقترض طبيعة ودرجة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المباشرة وغير المباشرة المتوقعة (بما في ذلك التراث الثقافي)، والتأثيرات البيئية على الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء والتي تعاني من نقص تاريخي في المجتمعات المحلية التقليدية أو التي لديها ارتباط جماعي إلى منطقة المشروع. سيقوم

المقترض بإعداد إستراتيجية تشاور وتحديد الوسائل التي ستشارك بها الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً في تصميم المشروع وتنفيذه. بعد ذلك، سيتم تطوير التصميم الفعال للمشروع وتوثيقه على النحو المبين أدناه.

سيتم تطوير الترتيب والإجراءات المقترحة من المقترض بالتشاور مع الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً والواردة في خطة زمنية محددة، مثل خطة الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً. سيكون نطاق الخطة وحجمها متناسبين مع المخاطر والآثار المحتملة للمشروع. سيتم تعديل شكل وعنوان الخطة بما يتناسب مع سياق المشروع أو البلد وسيعكس أي مصطلحات بديلة للشعوب الأصلية.

تجنب الآثار السلبية

سيتم تجنب الآثار السلبية على الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً من الضرر حيثما أمكن ذلك. عندما يتم استكشاف البدائل ولا يمكن تجنب الآثار السلبية، سيقبل المقترض و / أو يعوّض عن هذه الآثار بطريقة مناسبة ثقافياً تتناسب مع طبيعة وحجم هذه الآثار وشكل ودرجة هشاشة الشعوب الأصلية/ المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً المتضررة بالمشروع.

عندما تنشأ مواقف يحتمل أن تؤثر فيها المشاريع على المجموعات البعيدة ذات الاتصال الخارجي المحدود، والمعروف أيضاً باسم الشعوب "في عزلة طوعية" أو "الشعوب المنعزلة" أو "في اتصال أولي"، سيتخذ المقترض الإجراءات المناسبة للاعتراف بأراضيهم واحترامها وحمايتها وأقاليمها وبيئتها وصحتها وثقافتها، فضلاً عن التدابير اللازمة لتجنب أي اتصال غير مرغوب فيه معهم نتيجة للمشروع. لن تتم معالجة جوانب المشروع التي من شأنها أن تؤدي إلى مثل هذا الاتصال غير المرغوب فيه أكثر من ذلك.

فوائد التخفيف والتنمية

سيحدد المقترض والشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المحرومة تاريخياً إجراءات التخفيف بما يتماشى مع التسلسل الهرمي للتخفيف الموضح في المعيار البيئي والاجتماعي 1 بالإضافة إلى فرص منافع التنمية المستدامة والمناسبة ثقافياً. سيشمل نطاق التقييم والتخفيف التأثيرات الثقافية بالإضافة إلى التأثيرات المادية. سيضمن المقترض التسليم في الوقت المناسب للإجراءات المتفق عليها للشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في إفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً.

سيأخذ تحديد التعويضات والمزايا المشتركة وتسليمها وتوزيعها على الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً في الاعتبار مؤسسات وقواعد وأعراف هذه الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المحرومة تاريخياً فضلاً عن مستوى تفاعلهم مع التيار الرئيسي للمجتمع. يمكن أن تكون الأهلية للحصول على تعويض إما فردية أو جماعية أو مزيجاً من الاثنين. عندما يحدث التعويض على أساس جماعي، سيتم تحديد وتنفيذ الآليات العملية التي تعزز التوزيع الفعال للتعويض على جميع الأعضاء المؤهلين، أو الاستخدام الجماعي للتعويض بطريقة تعود بالنفع على جميع أعضاء المجموعة.

ستحدد العوامل المختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، طبيعة المشروع، وسياق المشروع، وهشاشة الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً كيف ستستفيد الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً المتضررة من المشروع. ستهدف الفرص التي تم تحديدها إلى معالجة أهداف وتفضيلات الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً، بما في ذلك تحسين مستوى معيشتهم و طرق عيشهم بطريقة مناسبة ثقافياً، وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل للموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها.

مشاورات هادفة مصممة خصيصاً للشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً.

لتعزيز التصميم الفعال للمشروع ، لبناء دعم محلي للمشروع أو ملكيته ، وللمحد من مخاطر التأخيرات أو الخلافات المتعلقة بالمشروع ، سيجري المقترض عملية مشاركة مع الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً المتضررة، مثل هو مطلوب في المعيار البيئي و الاجتماعي 10. ستشمل عملية المشاركة هذه تحليل أصحاب المصلحة وتخطيط المشاركة، والكشف عن المعلومات، والتشاور الهادف، بطريقة مناسبة ثقافياً و للنوع الاجتماعي وشاملاً بين الأجيال. بالنسبة للشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً، فإن عملية التشاور الهادفة ستعمل أيضاً على:

أ. تشريك الهيئات والمنظمات الممثلة للشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً (على سبيل المثال، مجالس الحكماء أو المجالس القروية أو زعماء القبائل) ، وعند الاقتضاء، أعضاء المجتمع الآخرين؛

ب. توفير وقت كافٍ لمسارات صنع القرار الخاصة بالشعوب الأصلية /مجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً ؛ و

ج. السماح للشعوب الأصلية / لمجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً بالمشاركة الفعالة في تصميم أنشطة المشروع أو إجراءات التخفيف التي يمكن أن تؤثر عليهم إيجاباً أو سلباً.

3. الظروف التي تتطلب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

قد تكون الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً تشكو الهشاشة بشكل خاص تجاه فقدان أراضيهم أو الاغتراب عنها أو استغلالها و النفاذ إلى الموارد الطبيعية والثقافية. اعترافاً بهذه الهشاشة، و بالإضافة إلى المتطلبات العامة لهذا المعيار البيئي والاجتماعي (القسم أ) وتلك المنصوص عليها في المعيارين البيئيين والاجتماعيين 1 و 10، سيحصل المقترض على الموافقة المسبقة و المستنيرة للشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً و المتضررة والتي سيكون خلالها للمشروع ما يلي:

أ. آثار سلبية على الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو تحت الاستخدام أو الاشتغال العرفي؛

ب. تسبب في نقل الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً من الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو تحت الاستخدام أو الاشتغال العرفي؛ أو

ج. لها تأثيرات كبيرة على التراث الثقافي للشعوب الأصلية / للمجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً، وهو مادي بالنسبة للهوية و / أو الجوانب الثقافية أو الاحتفالية أو الروحية في حياة الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً المتضررة.

في هذه الظروف، سيعين المقترض أخصائيين مستقلين للمساعدة في تحديد مخاطر المشروع وآثاره.

لا يوجد تعريف مقبول عالمياً للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. لأغراض هذا المعيار البيئي والاجتماعي، تم إنشاء الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على النحو التالي:

أ. ينطبق نطاق الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على تصميم المشروع وترتيبات التنفيذ والنتائج المتوقعة ذات الصلة بالمخاطر والآثار على الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً ؛

ب. تبنى الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على عملية المشاورات الهادفة الموضحة في المعيار البيئي والاجتماعي 10 وتوسعها، وسيتم إنشاؤها من خلال التفاوض بحسن نية بين المقترض والشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً؛

ج. سيُوثق المقترض ما يلي: (1) العملية المقبولة بشكل متبادل لإجراء مفاوضات حسن النية التي تم الاتفاق عليها من قبل المقترض والشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً؛ و (2) نتيجة المفاوضات بحسن نية بين المقترض والشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً، بما في ذلك جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها وكذلك الآراء المخالفة؛ و

د. لا تتطلب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة الإجماع ويمكن تحقيقه حتى عندما يختلف صراحة الأفراد أو المجموعات داخل أو بين الشعوب الأصلية المتأثرة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً.

لأغراض هذا المعيار البيئي والاجتماعي، تشير الموافقة إلى الدعم الجماعي لمجتمعات الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً لأنشطة المشروع التي تؤثر عليها ، والتي يتم التوصل إليها من خلال عملية مناسبة ثقافياً. قد يكون موجوداً حتى إذا اعترض بعض الأفراد أو المجموعات على أنشطة المشروع هذه.

عندما يتعذر على البنك الدولي التحقق من الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وعلى موافقة الشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً ، فإن جوانب المشروع ذات الصلة بالشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات الأفريقية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً والتي لا يمكن التأكد من موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة لن تتم معالجتها بشكل أكبر. عندما يتخذ البنك قراراً بمواصلة معالجة المشروع بخلاف الجوانب التي لا يمكن التحقق فيها من الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً ، سيضمن المقترض عدم حدوث أي آثار سلبية على هذا الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً أثناء تنفيذ المشروع.

سيتم وصف الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين المقترض والشعوب الأصلية المتضررة / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً، وسيتم تضمين الإجراءات اللازمة لإنجاز الاتفاقات في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. أثناء التنفيذ ، سيضمن المقترض اتخاذ الإجراءات اللازمة ، وتقديم الفوائد أو التحسينات المتفق عليها على الخدمات ، وذلك للحفاظ على دعم الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخياً من المشروع.

التأثيرات على الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو الخاضعة للاستخدام أو الاشتغال العرفي

غالبًا ما ترتبط الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا ارتباطًا وثيقًا بأراضيها والموارد الطبيعية ذات الصلة. في كثير من الأحيان ، تكون الأرض مملوكة تقليديًا أو تخضع للاستخدام أو الاشتغال العرفي. في حين أن الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا قد لا تمتلك سندًا قانونيًا للأرض على النحو المحدد في القانون الوطني ، فإن استخدامها للأرض ، بما في ذلك الاستخدام الموسمي أو الدوري ، لطرق عيشها ، أو لأغراض ثقافية واحتفالية وروحية. يمكن إثبات وتوثيق الأغراض التي تحدّد هويتهم ومجتمعهم. عندما تتضمن المشاريع (أ) الأنشطة التي تتوقف على إرساء حقوق معترف بها قانونًا للأراضي والأقاليم التي امتلكتها الشعوب الأصلية / المجتمعات الأفريقية في جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا والتي كانت تمتلكها أو تشغلها أو تستخدمها، سيقوم المقترض بإعداد خطة للاعتراف القانوني بهذه الملكية أو الاشتغال أو الاستخدام ، مع الاحترام الواجب للعادات والتقاليد وأنظمة حيازة الأراضي الخاصة بالشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا. وسيكون الهدف من مثل هذه الخطط هو ما يلي: (أ) الاعتراف القانوني الكامل بأنظمة حيازة الأراضي العرفية الحالية للشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا؛ أو (ب) تحويل حقوق الاستخدام العرفية إلى حقوق ملكية جماعية و / أو فردية. إذا لم يكن أي من الخيارين ممكنًا بموجب القانون الوطني، فإن الخطة تتضمن تدابير للاعتراف القانوني بالحقوق العرفية أو حقوق الاستخدام الدائمة أو طويلة المدى لشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا.

نقل الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا من الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو في ظل الاستخدام أو الاشتغال العرفي.

سينظر المقترض في تصميمات مشاريع بديلة مجدية لتجنب نقل الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا من الأراضي والموارد الطبيعية المملوكة للمجتمع أو المرتبطة بها والتي تخضع للملكية التقليدية أو الاستخدام أو الاشتغال العرفي. إذا كان هذا الانتقال أمرًا لا مفر منه، فلن يباشر المقترض المشروع ما لم يتم الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على النحو الموضح أعلاه؛ و لن يلجأ المقترض إلى الإخلاء القسري، وسيستوفي أي نقل للسكان الأصليين / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 5. حيثما كان ذلك ممكنًا، و سيتمكن السكان الأصليون / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا الذين تمت إعادة توطينهم من العودة إلى أراضيهم التقليدية أو العرفية، في حالة توقف سبب نقلهم.

الملحق 8: موجز إرشادي لخطة الشعوب الأصلية

يتم تقديم مخطط إرشادي لخطة الشعوب الأصلية على النحو التالي:

يوفر ما يلي العناصر الرئيسية لبرنامج خطة الشعوب الأصلية الشامل. في الظروف التي تستفيد فيها الشعوب الأصلية من أنشطة المشروع و / أو المشاريع الفرعية و / أو التأثيرات الطفيفة، يمكن دمج عناصر خطة الشعوب الأصلية في أدوات أخرى مثل خطط اقتناء الأراضي وإعادة التوطين أو خطط الإدارة البيئية والاجتماعية. تشمل هذه العناصر:

- أ. الملخص التنفيذي لخطة الشعوب الأصلية. يصف هذا القسم بإيجاز الحقائق الهامة، والنتائج الهامة، والإجراءات الموصى بها (مطلوبة من أجل خطة الشعوب الأصلية مستقلة)؛
- ب. تقييمات المشروع و / أو أنشطة المشروع الفرعي التي لها تأثير على الشعوب الأصلية. يقدم هذا القسم تحليلاً لطبيعة وحجم هذه التأثيرات، وينبغي أن:
 - i. مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي المطبق على الشعوب الأصلية في سياق المشروع.
 - ii. توفير معلومات أساسية عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمعات المتضررة؛ الأراضي والأراضي التي يمتلكونها تقليدياً أو التي يستخدمونها أو يشغلونها عادة؛ والموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها.
 - iii. تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع ووضع عملية مناسبة ثقافياً ومراعية للنوع الاجتماعي للتشاور الهادف مع الشعوب الأصلية في كل مرحلة من مراحل إعداد المشروع وتنفيذه، مع مراعاة المراجعة والمعلومات الأساسية.
 - iv. تقييم الآثار السلبية والإيجابية المحتملة للمشروع وأنشطة المشروع الفرعي، بناءً على التشاور الهادف مع المجتمعات المتضررة. و يكون إجراء تحليل يراعي الفوارق في النوع الاجتماعي دقيقاً لتحديد الآثار السلبية المحتملة للضعف النسبي للشعوب الأصلية المتأثرة والمخاطر التي تتعرض لها، نظراً لظروفها وعلاقاتها الوثيقة بالأراضي والموارد الطبيعية فضلاً عن افتقارها إلى فرص النفاذ بالنسبة إلى تلك المتاحة للفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمعات أو المناطق أو المجتمعات الوطنية التي يعيشون فيها.
 - v. قم بتضمين تقييم يراعي الفوارق في النوع الاجتماعي لتصورات الشعوب الأصلية المتأثرة حول المشروع وتأثيره على وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.
 - vi. التحديد والتوصية، بناءً على مشاورات هادفة مع المجتمعات المتأثرة، بالإجراءات اللازمة لتجنب الآثار السلبية أو، إذا لم تكن هذه الإجراءات ممكنة، حدد التدابير لتقليل هذه الآثار و / أو التخفيف منها و / أو التعويض عنها ولضمان حصول الشعوب الأصلية على الفوائد المناسبة ثقافياً في إطار المشروع.

ج. تقييمات الظروف التي تتطلب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتصميم / موقع مشروع بديل لتجنب الآثار السلبية (راجع قسم الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة).

د. الكشف عن المعلومات والاستشارة والمشاركة. يجب على هذا القسم أن:

- i. يصف عملية الكشف عن المعلومات والتشاور والمشاركة مع المجتمعات المتضررة التي يمكن إجراؤها أثناء إعداد المشروع؛
- ii. تلخيص تعليقاتهم على نتائج تقييم الأثر الاجتماعي وتحديد الشواغل التي أثرت أثناء التشاور وكيف تم تناولها في تصميم المشروع؛
- iii. في حالة أنشطة المشروع التي تتطلب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، توثيق عملية ونتائج المشاورات مع المجتمعات المتضررة وأي اتفاق ناتج عن هذه المشاورات لأنشطة المشروع و إجراءات إدارة المخاطر التي تعالج آثار هذه الأنشطة؛
- iv. وصف آليات التشاور والمشاركة التي سيتم استخدامها أثناء التنفيذ لضمان مشاركة الشعوب الأصلية أثناء التنفيذ؛ و
- v. تأكيد الكشف عن المسودة والوثائق النهائية للشعوب الأصلية المتضررة؛

هـ. ترتيبات تقاسم المنافع. يحدّد هذا القسم الإجراءات اللازمة لضمان حصول المجتمعات المتضررة على مزايا اجتماعية واقتصادية مناسبة ثقافياً ومستجيبة للنوع الاجتماعي.

و. إجراءات التخفيف. يحدّد هذا القسم التدابير اللازمة لتجنب الآثار السلبية على الشعوب الأصلية؛ وحيث يكون تجنب مستحيلاً، يحدد التدابير اللازمة لتقليل الآثار السلبية التي لا يمكن تجنبها والتي لا يمكن تجنبها لكل مجتمع متضرر وتخفيفها والتعويض عنها.

ز. بناء القدرات. يقدم هذا القسم إجراءات لتعزيز القدرات الاجتماعية والقانونية والتقنية لـ (أ) المؤسسات الحكومية لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية في منطقة المشروع؛ و (ب) منظمات المجتمعات المتضررة في منطقة المشروع لتمكينهم من تمثيل مجتمعاتهم بشكل أكثر فعالية والمشاركة في إدارة المخاطر والآثار.

ح. آلية الملاحظات والتظلمات. يصف هذا القسم إجراءات معالجة المظالم من قبل مجتمعات الشعوب الأصلية المتضررة. كما يشرح كيف تكون الإجراءات في متناول الشعوب الأصلية و مناسبة ثقافياً ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي.

ط. المراقبة والإبلاغ والتقييم. يصف هذا القسم الآليات والمعايير المناسبة للمشروع لمراقبة وتقييم تنفيذ البوابة الدولية للصحة النباتية. كما تحدد الترتيبات الخاصة بمشاركة الشعوب الأصلية المتأثرة في إعداد تقارير الرصد والتقييم والتحقق منها.

ي. الترتيبات المؤسسية. يصف هذا القسم مسؤوليات الترتيبات المؤسسية وآليات تنفيذ تدابير التخفيف المختلفة في خطة الشعوب الأصلية. كما يصف عملية إشراك المنظمات المحلية و / أو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في تنفيذ تدابير خطة الشعوب الأصلية.

ك. الميزانية والتمويل. يقدم هذا القسم ميزانية مفصلة لجميع الأنشطة الموضحة في خطة الشعوب الأصلية.

عند تحديد متطلبات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة كجزء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، سيتم تشريك أخصائيين مستقلين من أجل تسهيل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. سيتم إعداد آلية لتظلم أصحاب المصلحة، بما في ذلك المتطلبات للسماح للشعوب الأصلية بتقديم أي ملاحظات أو تظلمات.

الملحق 9: إجراءات إرشادية لإدارة الشغل

طبقاً للمعيار البيئي والاجتماعي 2 المتعلق بالشغل وظروف العمل ، يتعين على المقترضين تطوير إجراءات إدارة الشغل. الغرض من إجراءات إدارة الشغل هو تسهيل تخطيط وتنفيذ المشروع. تحدد إجراءات إدارة الشغل متطلبات العمل الرئيسية والمخاطر المرتبطة بالمشروع ومساعدة المقترض على تحديد الموارد اللازمة لمعالجة قضايا الشغل في المشروع. تعتبر إجراءات إدارة الشغل وثيقة حية ، تم البدء فيها مبكراً في إعداد المشروع ، ويتم مراجعتها وتحديثها خلال تطوير المشروع وتنفيذه.

تم تصميم النموذج لمساعدة المقترضين على تحديد الجوانب الرئيسية لتخطيط الشغل وإدارته. المحتوى إرشادي: عندما تكون المشاكل المحددة ذات صلة بالمشروع، يجب على المقترضين تسجيلها في خطة إدارة الشغل. قد لا تكون بعض القضايا ذات صلة؛ قد تحتوي بعض المشاريع على قضايا أخرى يجب التقاطها من منظور التخطيط. عندما يتناول القانون الوطني متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 ، يمكن ملاحظة ذلك في إجراءات إدارة الشغل، وليست هناك حاجة لتكرار مثل هذه الأحكام. يمكن إعداد إجراءات إدارة الشغل كوثيقة قائمة بذاتها، أو تشكل جزءاً من وثائق الإدارة البيئية والاجتماعية الأخرى.

ستمكن إجراءات إدارة الشغل المختصرة والمحدثة الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمشروع، على سبيل المثال، موظفو وحدة تنفيذ المشروع والمقاولون والمناولون وعمال المشروع، من الحصول على فهم واضح لما هو مطلوب في قضية عمل محددة. سيعتمد مستوى التفاصيل الواردة في خطة إدارة المشروع على نوع المشروع والمعلومات المتاحة. في حالة عدم توفر المعلومات ذات الصلة، يجب ملاحظة ذلك ويجب تحديث إجراءات إدارة الشغل في أقرب وقت ممكن.

عند إعداد وتحديث إجراءات إدارة الشغل، يشير المقترضون إلى متطلبات القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي 2 والمذكرة التوجيهية إلى المعيار البيئي والاجتماعي 2. يتضمن النموذج إشارات إلى كل من المعيار البيئي والاجتماعي 2 و المذكرة التوجيهية.

مخطط النموذج الإرشادي لإجراءات إدارة الشغل:

1. نظرة عامة عن استخدام اليد العاملة في المشروع

يصف هذا القسم ما يلي، بناءً على المعلومات المتاحة:

أ. عدد عمال المشروع: إجمالي عدد العمال الذين سيتم توظيفهم في المشروع، وأنواع العمال المختلفة: العاملون المباشرون، والعاملون المتعاقدون، وعمال المجتمع. عندما لا تكون الأرقام مؤكدة بعد، يجب تقديم تقدير.

ب. خصائص عمال المشروع: إلى أقصى حد ممكن، وصف واسع وإشارة إلى الخصائص المحتملة لعمال المشروع على سبيل المثال العمال المحليين، المهاجرون الوطنيون أو الدوليون، العاملات، العمال بين السن الأدنى و 18 سنة.

ج. توقيت متطلبات العمل: توقيت وتسلسل متطلبات اليد العاملة من حيث الأعداد والمواقع وأنواع الوظائف والمهارات المطلوبة.

د. العمال المتعاقدون: الهيكل التعاقدى المتوقع أو المعروف للمشروع، مع أعداد وأنواع المقاولين / المناولين والعدد المحتمل لعمال المشروع الذين سيتم توظيفهم أو تعيينهم من قبل كل مقاول / مناول. إذا كان من المحتمل أن يتم تشريك عمال المشروع من خلال السماسرة أو الوسطاء أو الوكلاء، فيجب ملاحظة ذلك جنباً إلى جنب مع تقدير عدد العمال المتوقع تعيينهم بهذه الطريقة.

هـ. العمال المهاجرون: إذا كان من المتوقع أن يعمل العمال المهاجرون (سواء المحليون أو الدوليون) في المشروع، فيجب ملاحظة ذلك وتقديم التفاصيل.

2. تقييم مخاطر الشغل المحتملة الرئيسية

يصف هذا القسم ما يلي، بناءً على المعلومات المتاحة:

أ. أنشطة المشروع: نوع المشروع وموقعه، والأنشطة المختلفة التي سيضطلع بها العاملون في المشروع.

ب. مخاطر الشغل الرئيسية: مخاطر الشغل الرئيسية التي قد ترتبط بالمشروع (انظر ، على سبيل المثال ، تلك المحددة في المعيار البيئي والاجتماعي 2 و المذممة التوجيهية). يمكن أن تشمل، على سبيل المثال:

- القيام بأعمال خطيرة، مثل العمل في المرتفعات أو في الأماكن الضيقة، أو استخدام الآلات الثقيلة، أو استخدام المواد الخطرة،

- احتمال وقوع حوادث شغل للأطفال أو تشغيل قسري، مع الإشارة إلى القطاع أو المنطقة المحلية

- احتمال وجود مهاجرين أو عمال موسمين

- مخاطر تدفق اليد العاملة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي

- الحوادث أو حالات الطوارئ المحتملة، مع الإشارة إلى القطاع أو المكان

- الفهم العام وتنفيذ متطلبات الصحة والسلامة المهنية

3. لمحة موجزة عن تشريع الشغل: الشروط والأحكام

يحدّد هذا القسم الجوانب الرئيسية لتشريعات الشغل الوطنية فيما يتعلق بشروط الشغل وشروطه، وكيفية تطبيق التشريعات الوطنية على فئات مختلفة من العمال المحددة في القسم

1. تركّز اللّحة العامّة على التشريعات التي تتعلّق بالبند المنصوص عليها في المعيار

البيئي والاجتماعي 2، الفقرة 11 (أي الأجور والخصومات والمزايا).

4. لمحة موجزة عن تشريعات الشغل: الصحة والسلامة المهنية

يحدّد هذا القسم الجوانب الرئيسية لتشريعات الشغل الوطنية فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية، وكيفية تطبيق التشريعات الوطنية على فئات العمال المختلفة المحددة في القسم 1. تركز النظرة العامة على التشريعات التي تتعلق بالبنود المنصوص عليها في المعيار البيئي والاجتماعي 2، الفقرات من 24 إلى 30.

5. الموظفون المسؤولون

يحدّد هذا القسم الوظائف و / أو الأفراد داخل المشروع المسؤولين عن (حسب الاقتضاء):

أ. تشريك وإدارة عمال المشروع

ب. تشريك وإدارة المقاولين / المناولين

ج. الصحة والسلامة المهنية

د. تدريب العمال

هـ. معالجة تظلمات العمال

في بعض الحالات، سيحدّد هذا القسم الوظائف و / أو الأفراد من المقاولين أو المناولين، لا سيما في المشاريع التي يتم فيها توظيف عمال المشروع من قبل أطراف ثالثة.

6. السياسات والإجراءات

يوضّح هذا القسم معلومات حول الصحة والسلامة المهنية، وإعداد التقارير والرصد والسياسات العامة الأخرى للمشروع. عند الاقتضاء، تحدد التشريعات الوطنية المعمول بها.

عند تحديد مخاطر السلامة الكبيرة كجزء من القسم 2، يوضح هذا القسم كيفية التعامل مع هذه المخاطر. عند تحديد مخاطر العمل القسري، يوضح هذا القسم كيفية التعامل مع هذه المخاطر (انظر المعيار البيئي والاجتماعي 2، الفقرة 20 والمذمرات التوجيهية ذات الصلة). عند تحديد مخاطر تشغيل الأطفال، نجدها في القسم 7.

عندما يكون للمقترض سياسات أو إجراءات قائمة بذاتها، يمكن الرجوع إليها أو إلحاقها بخطة إدارة الصفقات، جنباً إلى جنب مع أي وثائق داعمة أخرى.

7. سن الشغل

يوضح هذا القسم التفاصيل المتعلقة بما يلي:

أ. الحد الأدنى لسن الشغل في المشروع

ب. العملية التي سيتم اتباعها للتحقق من سنّ عمال المشروع

ج. الإجراء الذي سيتم اتباعه في حالة العثور على عمال دون السن القانونية يعملون في المشروع

د. إجراء تقييم المخاطر للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى للسن و 18 عامًا انظر المعيار البيئي والاجتماعي 2 ، الفقرات من 17 إلى 19 والمذكرات التوجيهية ذات الصلة.

8. الشروط والأحكام

يوضّح هذا القسم التفاصيل المتعلقة بما يلي:

- أ. الأجور والساعات المحددة وأحكام أخرى تنطبق على المشروع
- ب. الحد الأقصى لعدد الساعات التي يمكن العمل عليها في المشروع
- ج. أي اتفاقيات جماعية تنطبق على المشروع. عند الاقتضاء، قدم قائمة بالاتفاقيات ووصف السمات والأحكام الرئيسية
- د. شروط وأحكام محددة أخرى

9. آلية التظلم

يحدّد هذا القسم تفاصيل آلية التظلم التي سيتم توفيرها للعاملين المباشرين والمتعاقدين ويصف الطريقة التي سيتم بها توعية هؤلاء العمال بالآلية. عندما يشارك العاملون المجتمعون في المشروع، يتم تحديد تفاصيل آلية التظلم لهؤلاء العمال في القسم 11.

10. إدارة المقاول

يوضّح هذا القسم التفاصيل المتعلقة بما يلي:

- أ. عملية اختيار المقاولين، كما تمت مناقشتها في المعيار البيئي والاجتماعي 2، الفقرتين 31 و 31.1 من المذكرة التوجيهية.
- ب. الأحكام التعاقدية التي سيتم وضعها فيما يتعلق بالمقاولين لإدارة قضايا الشغل، بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية، على النحو الذي تمت مناقشته في المعيار البيئي والاجتماعي 2، و الفقرتين 32 و 32.1 من المذكرة التوجيهية.
- ج. إجراءات إدارة ومراقبة أداء المقاولين، كما تمت مناقشته في المعيار البيئي والاجتماعي 2، و الفقرتين 32 و 32.1 من المذكرة التوجيهية.

11. عمال المجتمع

حيث سيتمّ تشريك عمال المجتمع في المشروع يحدّد هذا القسم تفاصيل شروط وأحكام الشغل ويحدّد التدابير للتحقق من أن العمل المجتمعي يتم توفيره على أساس تطوعي. كما يوفر تفاصيل عن نوع الاتفاقيات المطلوبة وكيفية توثيقها. انظر الفقرة 34.4 من المذكرة التوجيهية.

يوضح هذا القسم تفاصيل آلية التظلم الخاصة بالعاملين في المجتمع وأدوار ومسؤوليات مراقبة هؤلاء العمال. انظر المعيار البيئي والاجتماعي 2، الفقرتان 36 و 37 من المذكرة التوجيهية.

12. عمال التزويد الأساسي

في حالة تحديد مخاطر كبيرة تتعلق بتشغيل الأطفال أو العمل القسري أو مشكلات خطيرة تتعلق بالسلامة فيما يتعلق بالمزودين الأساسيين، يحدد هذا القسم إجراءات المراقبة والإبلاغ عن عمال التزويد الأساسيين.

الملحق 10: النوع الاجتماعي

تسترشد المقاربة العامة للبنك فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي باستراتيجية المساواة في النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (السنوات المالية 2016-2013) وسياسة العمليات 4.20: المساواة في النوع الاجتماعي والتنمية. يتم دعم إستراتيجية النوع الاجتماعي من خلال عدد من الأدوات على المستوى الوطني والقطاعي مثل خطط العمل الإقليمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتشخيصات الوطنية (وفي بعض المناطق، مع خطط عمل ومنصات وطنية)، ومذكرات متابعة استراتيجية النوع الاجتماعي للممارسة العالمية.

على مستوى المشروع، تركز الأحكام المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الإطار البيئي والاجتماعي على المساواة في النوع الاجتماعي والإدماج، لا سيما في سياق معالجة الفئات المحرومة أو الضعيفة، بما في ذلك مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. توفر مذكرة الممارسات الجيدة لسنة 2018 بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي إرشادات حول إدارة مخاطر الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي / التحرش الجنسي التي يمكن أن تنشأ في سياق IPFs التي تنطوي على أشغال هندسة مدنية رئيسية. يعزز الإطار البيئي والاجتماعي أيضاً الفرص على مستوى المشروع لسد الفجوات الرئيسية في النوع الاجتماعي.

يكون المقترض مسؤولاً عن تلبية متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية، بينما يمارس البنك العناية الواجبة بموجب الإطار البيئي والاجتماعي. سيساعد البنك المقترضين في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية في المشاريع المدعومة من خلال تمويل مشاريع الاستثمار وفقاً للإطار البيئي والاجتماعي. يعتمد نجاح تنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي بشكل كبير على فهم المقترضين وتأييدهم للقضايا التي تم تناولها في إطار الإطار البيئي والاجتماعي بما في ذلك الفجوات في النوع الاجتماعي. وتحقيقاً لهذه الغاية، وحسب الضرورة، ستشمل مساعدة البنك التدريب الفني لموظفي وحدة تنفيذ المشروع على متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي بشأن النوع الاجتماعي ومراقبة أداء المشروع طوال مدته.

توفر المراحل المختلفة لدورة المشروع - تحديد المشروع، وتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، والتقييم والتنفيذ والمراقبة - فرصاً لتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي والإدماج على مستوى المشروع في إطار خمس آليات محددة:

أ. تحديد النطاق الأولي لمخاطر المشروع وآثاره، بما في ذلك تلك الناشئة عن عدم المساواة في النوع الاجتماعي؛

ب. تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وتصميم تدابير التخفيف بطريقة تحدّد و- إلى أقصى حد ممكن- تخفّف من الفجوات في النوع الاجتماعي (بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطّة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطّة عمل إعادة التوطين وإجراءات إدارة الشغل وخطّة تشريك أصحاب المصلحة على النحو المبين في المعايير البيئية والاجتماعية). قد يكون هناك ما يبرر إجراء تحليل جنساني شامل؛

ج. تشريك أصحاب المصلحة الذين لديهم احتياجات ومخاطر محددة تتعلق بعدم المساواة في النوع الاجتماعي في التشاور الهادف، والكشف عن المعلومات، وسرعة الاستجابة لمعالجة المظالم طوال حياة المشروع (على النحو المنصوص عليه في خطة مشاركة أصحاب المصلحة)؛

د. الموافقة على الالتزامات الرئيسية المتعلقة باعتبارات النوع الاجتماعي في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي؛

هـ. إدارة المخاطر التكيفية ومراقبة نتائج المشروع المتعلقة بالنوع الاجتماعي.